نيسان ٢٠٢٢ عدد ١٠٣ السنة التاسعة

الأمن العام

خاص الأمم
لبنان
LIBAN
P.P.
ب ٤١٨
P 418

وزير العدل:

لا سلطة سياسية تستسيغ إستقلال القضاء

سفير إيران:

التطبيع سير يخالف إتجاه حركة التاريخ

إستقلال القضاء

إمتحان أم محنة؟

- انتخابات 2022: برامج وارقام ومجتمع مدني
- وزير الزراعة: الحروب سلبية على الأمن الغذائي
- الانتخابات النيابية وماكيناتها ومفاتيحها ولوائحها
- مهرجان البستان: عودة إلى الفن والموسيقى

في هذا العدد

وجوب إلتزام الدستور والقوانين

في ظل الفوضى العارمة التي تضرب لبنان واللبنانيين، ما عاد هناك اية ضمانة فعلية للنهوض والتعافي غير التزام احكام الدستور والقوانين المرعية الاجراء مع الابتعاد حتى القطع النهائي مع السجالات السياسية والبازارات المفتوحة هنا وهناك. ما يحتاجه لبنان اليوم هو الكثير من العمل تحت سقف الدستور والقوانين التي، وإن شابت بعضها ثغر، تبقى طوق النجاة الامثل والافعل للانخراط في مشاريع التعافي.

فالمعاناة اصابت الجميع. لكن الرديء هو شيوع الارهاصات اذ تحول الجميع الى "قضاة" يحكمون على هذا ويبرئون ذاك من دون اي معيار واضح. ففي شتى المجالات التي نحن في صددها يبقى النص الدستوري والنص القانوني اصدق إنباء من اي بروباغندا يفتعلها الافرقاء.

يعتبر الدستور اللبناني هو النص الاساسي الذي يحدد عمل النظام القضائي اللبناني، وتكرّس المادة 20 منه استقلال السلطة القضائية اللازمة لاحقاق الحق. لذلك فإن احكام الدستور اللبناني تعكس بشكل عام احكام الصكوك الدولية ذات الصلة، خصوصاً المبدأ الاول من المبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال القضاء حيث جاء فيه ان "الدولة تضمن استقلال القضاء الذي ينبغي النص عنه في الدستور او التشريع الوطني (...)"، خاصة ان الفقرة الثانية من مقدمة الدستور تنص على ان لبنان هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتنص الفقرة التالية على ان لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة. اما الفقرة الخامسة من المقدمة ذاتها فتنص على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. وبذلك فإن الدستور يكرس من حيث المبدأ التوازن بين السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، ويرفض هيمنة احداها على الاخرى.

في هذا العدد بذلت اسرة التحرير جهدا في موضوع نظام التقاعد الذي يلامس قلق كل اسرة وعائلة. ذلك انه يغطي في مؤسسات الدولة الرسمية على اختلاف فروعها: المدنية والتربوية والعسكرية، اقل من 20% من المواطنين، فيما تبلغ نسبة المشمولين بنظام تقاعدي في لبنان، من اي نوع كان، ووفقاً للمسح الوطني للمعيشة 34.5% من مجمل العاملين، و17.3% من مجمل الناشطين اقتصاديا، وهي نسبة متدنية قياساً على بلدان اخرى.

مع دخول لبنان في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة الانقاذ والتعافي المالي والاقتصادي، فان نظام التقاعد هو من ضمن البنود التي تبحث، كما ان الانهيار النقدي جعل من يذهب الى التقاعد في وضع صعب لان ما يتقاضاه لا يؤمّن له ادنى مقومات العيش الكريم، وسط خشية من الاطاحة بكل المكتسبات على قلتها وندرتها والدخول في مسار جديد يفقد اللبناني ابسط مقومات الحماية الاجتماعية.

اما في ما يتعلق بملف الانفاق الانتخابي فيجدر التنبه الى ما نصت عليه المادة 61 تحت عنوان "في سقف الانفاق" وحددت ما يلي: يحدد سقف المبلغ الاقصى الذي يجوز لكل مرشح انفاقه في اثناء فترة الحملة الانتخابية وفقا لما يأتي: قسم ثابت مقطوع قدره سبعمئة وخمسون مليون ليرة لبنانية، يضاف اليه قسم متحرك مرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي ينتخب فيها وقدره خمسون الف ليرة لبنانية عن كل ناخب من الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى. اما سقف الانفاق الانتخابي للائحة فهو مبلغ ثابت مقطوع قدره سبعمئة وخمسون مليون ليرة لبنانية عن كل مرشح فيها. ويمكن اعادة النظر في هذا السقف لدى افتتاح فترة الحملة الانتخابية في ضوء الظروف الاقتصادية وذلك بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات وبعد استطلاع رأي الهيئة".

لقد تمت مقاربة هذه الملفات على قاعدة خلق وعي جماعي وطني يعاين المصلحة لكل اللبنانيين ووفقا لما هو متاح تحت سقف الدستور والنص القانوني.

"الامن العام"

PROUDLY LEBANESE

FMPS HOLDING S.A.L

Medical & Hospital Supplies | Laboratory Equipment | Engineering Services
Pharmaceutical Products | Natural Products & Food Supplements
Logistics Supply & Services | Research & Quality Solutions (QC/QA) | Innovative Solutions

BIOTECK S.A.L. Medical and Hospital Supplies

BIOTECKNO S.A.L. RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS

LOGISTICS SUPPLY & SERVICES S.A.L.

bioKLOUD INNOVATIVE SOLUTIONS

SMG ISO 9001

Naccash - Talet El Srour - Blue Zone - Bldg No.10 - P.O.Box 60-247 Beirut, LB
T: +961 4 403 410 / 403 411 / 520 502 - F: +961 4 520 164 - M: +961 3 817 373 / 817 474
E: contact@fmpsholding.com - W: www.fmpsholding.com

الأمن العام

مواطنية صالحة وطن أفضل

نيسان ٢٠٢٢ عدد ١٠٣ السنة التاسعة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام
ثمن النسخة 5000 ل. ل.
الاشتراك السنوي للأفراد 150.000 ل.ل.
للمؤسسات 300.000 ل.ل.

رئيس شعبة مجلة الامن العام
الرائد علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الفهرس

10 رئيس نادي القضاة: القوانين تخالف الدستور في الضمانة القضائية

14 رئيس لجنة الإدارة والعدل: إستقلال القضاء حجر الزاوية في كل إصلاح

16 نقيب المحامين: النصوص لا تجعل القاضي مستقلاً

28 السقف المعتمد للإنفاق أكبر من المطلوب

38 تعديل قانون البلديات: نحو اللامركزية الموسعة

46 آلية لتسجيل ولادات السوريين تسهّل عودتهم

48 الحرب الروسية على أوكرانيا: منتصرون وخاسرون

56 إحصاءات الشهر والوثائق المزورة

66 نظام لمعاش يحفظ حقّ المضمونين

68 العميد حداد: إستبدال المساعدة بنسبة زيادة ثابتة على الرواتب

74 معرض الكتاب لم يسلم من الإنقسامات

78 "المسرح الوطني": محكومون دائماً بالأمل

80 رئيس إتحاد الملاكمة: تصحيح المسار وإعادة الإعتبار

84 ماراثون بيروت يتحدّى الأزمات والصعوبات

86 تسلية

90 إلى العدد المقبل

الملف

جورج شاهين

وزير العدل: لا سلطة سياسيّة تستسيغ إستقلال القضاء نسعى إلى تعديل القانون النافذ ولا حاجة إلى قانون جديد

انشغلت وزارة العدل في الفترة الاخيرة بوضع ملاحظاتها على اقتراح القانون الخاص بـ"استقلالية القضاء" الذي رفعته لجنة الادارة والعدل النيابية الى مجلس النواب وسحبه وزير العدل القاضي هنري خوري من اجل وضع ملاحظاته عليه. فهو ومعه مجلس القضاء الاعلى لم يطلعا على الصيغة النهائية المطروحة

لكن، لوزير العدل ومجلس القضاء الاعلى مجموعة من الملاحظات دفعتهما الى البحث عن تعديلات في القانون النافذ من اجل تطوره بدلا من وضع قانون جديد. لتفسير هذه الملاحظات، التقت "الامن العام" الوزير هنري خوري.

■ كيف ومنذ متى انطلقت فكرة استقلالية القضاء وهل يمكن تأريخها؟
□ النص الدستوري واضح، هي فكرة انطلقت من صلب الدستور، ومن جسدها خطيا هم اناس كثر كانوا قبلي. ما اذكره انني لما كنت رئيسا لمحكمة البداية في بعبدا ومعي القاضي جورف غمرون، وضعنا مذكرة بمطالب القضاة وجسدناها بكتاب رسمي رفعناه الى رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى، وكان من بين بنودها بند يتحدث عن استقلالية القضاء. ان لم اكن مخطئا، ما بين العامين 1996 و1998 عممنا هذه المذكرة على جميع المراكز القضائية، فوقعها اكثر من 330 قاضيا من اصل 350 او 360 قاضيا. هذه الوثيقة ما زالت محفوظة في وثائق مجلس القضاء الاعلى. ما كان ثابتا، انها لاقت ترحيب جميع قضاة لبنان وهو امر ليس مستغربا بل هو طبيعي للغاية بان تحظى الفكرة بالاجماع.

■ بعد مرور حوالى 24 او 26 عاما ما زلنا ننادي باستقلالية القضاء؟ ما هو الذي حال دون صدور هذا القانون؟
□ لا شك في ان الامور هي في يد السلطة السياسية وتحديدا السلطة التشريعية التي تجسد ما ورد في الدستور بموجب قانون واضح وصريح ومفصل بهذا الخصوص. اما لماذا تأخرت؟ لا استطيع ان اسميه صراعا بين السلطة السياسية والسلطة القضائية. ما هو واضح ومعمم ان السلطة السياسية لا تستسيغ هذا الامر، ليس فقط السلطة السياسية في لبنان، بل كل السلطات السياسية في العالم تثبت هذه النظرية. هنا اريد ان استثني لاشير الى ما لفتني حقيقة الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء العراقي. قضاتهم يتمتعون باستقلالية مالية وادارية كاملتين من دون انتقاص ورئيس مجلس القضاء هو الشخص الرابع دستوريا في هرمية السلطة في العراق. بالفعل هو امر جميل، وما اكتشفته مؤخرا ان بعض المسؤولين السياسيين في العراق لم يكن مؤيدا لهذه الاستقلالية 100% لكن قضاة العراق عرفوا كيف يحققونها ويحصلون عليها.

■ تجدد الحديث عن قرب بت هذا القانون وبعدما ادرج في جدول اعمال المجلس النيابي فاجأت النواب بسحبه وطلب اعادته الى اللجان؟
□ ما اتمناه عند مقاربتي لما حصل في تلك الجلسة ان لا افهم خطأ، او ان يعطى كلامي وموقفي مما جرى تفسيرا خاطئا. نحن نناقش هذا القانون في ظل حملة نتعرض لها والبلاد على ابواب الانتخابات النيابية. بعدما لاحظت رأيا عاما ايجابيا ينتظر البت به، خشيت من واقع مختلف. ما حصل فعليا ان اقتراح القانون الذي ادرج في جدول اعمال الجلسة النيابية التشريعية لم يعرض في صيغته النهائية على وزارة العدل ولا على مجلس القضاء الاعلى. قيل عن حق ان القانون المقترح عرض في وقت سابق على لجنة فرعية شكلتها لجنة الادارة والعدل في المجلس النيابي وقدما ملاحظاتهما عليه، وهي ملاحظات لم اتحقق منها بعدما اقر بالصيغة النهائية. ما اقصده عبر عنه التقرير الذي رفع الى الجلسة العامة، الذي قال "انه وفور ورود ملاحظات الجهات المذكورة وضع جدول مقارنة لكل مادة على حدة" وما قصده التقرير ملاحظات السادة النواب ووزير العدل ومجلس القضاء الاعلى والائتلاف المدني من اجل استقلالية السلطة القضائية. ما استوقفني عندما قال التقرير "قررت اللجنة العمل من خلال التعديلات التي اقرتها والاحكام الجديدة التي اضافتها الى القانون"، فقرات في ذلك ان هناك "تعديلات واحكاما جديدة اضيفت على القانون"، وهي امور دقيقة لم تعرض بالصيغته النهائية لا على مجلس القضاء الاعلى ولا على وزارة العدل. تاليا، امام ما اكتشفته لا يمكنني ان اقف او اقبل بما لم استشر به. على الرغم من قول البعض خلاف ذلك، لا يسعني سوى الاشارة الى النصوص القانونية التي تحكم دوري ومهامي انا وان لم يكن رأيي ملزما، لكن اخذ الرأي هو الواجب.

■ يقال ان وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم حضرت عشرات الاجتماعات في لجنة الادارة والعدل، فهل انتهت ملاحظاتها مع مغادرتها للوزارة؟
□ لاكون واضحا، فهي لم تعط ملاحظاتها على الصيغة النهائية التي عرضت على التصويت في المجلس النيابي. بصريح العبارة، هذه النقطة التي دخلت من خلالها لاطلب ما طلبته بعد التثبت من وجود مخالفة قانونية.

■ هل تعتقد انها مخالفات تمس الجوهر؟
□ هناك امور كثيرة لا تستقيم عندي ولا عند مجلس القضاء الاعلى، انا ورئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود على تواصل في هذا الشأن.

■ يقال ان الخلاف محصور في كيفية اختيار اعضاء مجلس القضاء الاعلى؟
□ ايا تكن الخلافات او الاختلافات، فهي متجلية اولا بعملية انتخاب اعضاء هذا المجلس. لربما تكون عندنا وجهة نظر قريبة او مختلفة لجهة الاسلوب الذي يجب ان يعتمد. اما المهم فيتعلق بالتشكيلات القضائية وهي اهم شيء بالنسبة الى عامة الشعب، يجب على مجلس القضاء الاعلى من دون ان يشاركه احد فيها ان يجري التشكيلات، لكن الالية المقترحة للقيام بها كما جاءت في القانون لا يمكن ان تتحقق ابدا. اعطي مثلا، قال القانون المقترح انه ولكي يعين مستشار او رئيس محكمة، هناك شروط لا بد منها ويجب ان يكون قد عمل في 5 محافظات ويجب ان يكون له 5 سنوات في مركزه. هنا طرحت السؤال هل يجب علينا ان نجري تشكيلات كل ستة اشهر مثلا ليجول القاضي على هذه المحافظات الخمس قبل تعيينه بموجب مناقلات يجب ان تجري كل ثلاث سنوات. بصراحة انها الية لا يمكن تطبيقها.

وزير العدل القاضي هنري خوري.

"ما اكتشفته يدفعني الى عدم قبول ما لم استشر به"

■ شكلت لجنة قضائية لوضع ملاحظاتها فما الذي انجزته حتى اليوم؟
□ نعم وضعت اللجنة ملاحظاتها وانتقلنا الى المرحلة الثانية التي ستتحدث عن مشروعنا باسم وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى، لانه بالنسبة الي هذا المشروع لا يلبي طموحاتنا وما نحضره سيكون مشروعا متكاملا في شكله ومضمونه.

■ هل يمكن القول ان الامور السياسية تداخلت بالقضائية ودخلنا سوق المناكفات؟
□ لا اريد ان اقيّم الاوضاع التي ولد فيها اقتراح القانون والاشخاص الذين وضعوه. ما اعتقده جازما ان اهل مكة ادرى بشعوبها. نحن اب وام واخت وجد وست الصبي. نحن نعرف اين توجد عندنا عقبات وكيف يمكن تسيير الامور وكيفية ادارتها. في اعتقادي ان الحديث عن القانون الجديد ليس ضروريا وما نعمل من اجله، انا ومجلس قضاء، يقضي بتعديل بعض المواد في القانون النافذ حاليا، وهو يقوم بالواجب. الصورة واضحة لدي فهل كان كل ما فعله مجلس القضاء السابق وما كان يجري هو خطأ؟ لا، لكن نعترف بضرورة اجراء التحسينات والتعديلات الضرورية. فكل زمن له ظرفه ونحن قادرون على مواجهة اي وضع سياسي بالطريقة المناسبة.

■ نفهم منك انه علينا ان ننتظر صدور قانون ثان غير ما هو مطروح؟
□ علينا ان لا ننتقد فقط، لا بل علينا ان نطرح ما لدينا، ونضع الملاحظات، فانا مستعد ومعي الرئيس سهيل عبود ان ننزل الى المجلس النيابي اذا سمحت لنا الظروف بذلك من اجل الدفاع عن ◄

◄ ارائنا في ما خص المشروع المطروح او الاقتراح الجديد؟ سنعود قريبا الى لجنة الادارة والعدل في معزل عن الجو الانتخابي في البلد وانشغالاتنا الحكومية لمعالجة الامور وتوضيحها

■ هل يمكن البت بكل هذه المراحل في عهد الحكومة الحالية؟
□ انشالله، انا اعمل جهدي لافي بوعدي في اقرب فرصة ممكنة. اقدم ملاحظاتي على اقتراح القانون ونطرح افكارنا والملاحظات جديدة على القانون الذي سحب.

■ موضوع القانون الجديد ناقشته مؤخرا مع بعثة من الاتحاد الاوروبي، ما هو شكل التعاون معها؟
□ لدي لقاءات نجريها بالوسائط الالكترونية مع فريق من مؤسسة commission de veniz وهي هيئة استشارية لدى الاتحاد الاوروبي ستكون ملاحظاتنا على الطاولة، وقد يكون لديهم افكار مهمة يجري تبادلها معنا. كما قلت سابقا، الحديث عن استقلالية السلطة القضائية مطروح، ومستعدون للتعاون مع من سبقنا كالاتحاد الاوروبي ومنظمات دولية اخرى مهتمون بوضعنا. ولكن علينا في كل الحالات الا نقبل بنظام خارجي ينزل علينا بالبراشوت. في لبنان خصوصيات لا نستطيع تجاوزها.

“طالبنا باستقلالية القضاء بمذكرة حفظت لدى مجلس القضاء الاعلى عام 1996”

■ بقراءة واقعية كيف توزع المسؤوليات بعدم البت بالقانون الجديد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟
□ لا يمكنني ان اوزع المسؤوليات من موقعي كوزير للعدل، وما يهمني الاشارة اليه اننا عبرنا مراحل ومنذ الطائف، وكان البلد يتأسس وفق نظام جديد. والجميع يعرف ان هناك امورا كثيرة اقرت في الطائف ولم تطبق الى حد الان. بذلت جهود كبيرة لبلورة الفكرة ولم تجر مقاربتها بالطريقة التي نحن نراها، وما اتمناه ان نقرها ونحققها ولا اريد تحميل المسؤولية لاحد. فالظروف التي مر فيها البلد والسياسية التي نعيشها اليوم هي التي ادت الى تأخير ولادة القانون. واختم لاعيد ما اشرت اليه في البداية، لا توجد سلطة سياسية تستسيغ بصورة ايجابية مبدأ او فكرة استقلالية السلطة القضائية، وعلينا ان نعمل بجهد لكي نصل اليها.

الملف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس نادي القضاة: القوانين تخالف الدستور في المفاصل الأساسية للضمانة القضائية

نصت الفقرة 5 من مقدمة الدستور اللبناني على مبدأ "الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها". بذلك يكرس الدستور مبدأ التوازن بين السلطات الثلاث: القضائية والتشريعية والتنفيذية. وقد واكب المجلس النيابي موضوع استقلالية القضاء باقتراحات قوانين عدة لم تقر نتيجة الاراء المتضاربة حولها، فتم جمعها في اقتراح واحد احيل على اللجان النيابية لدرسه

تنص المادة 20 من الدستور على: "ان القضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والاحكام من كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني"، فهل يتم تطبيق هذه القاعدة الدستورية؟

في هذا الحوار مع رئيس نادي القضاة القاضي فيصل مكي، تستوضح "الامن العام" موقف القضاة من هذا الموضوع.

■ الى اي حد يتم تطبيق النصوص الدستورية المتعلقة بلاستقلالية القضاء؟

□ النظام الديموقراطي اللبناني قائم على وجود ثلاث سلطات: تشريعية وتنفيذية وقضائية. لكن الاهم من وجود هذه السلطات هو مبدأ الفصل بينها، وذلك لكي تستطيع ان تمارس دورها بكل فعالية تلافيا لهيمنة احداها على الاخرى، وتجنبا لاي تعسف او جنوح او طغيان. فالسلطة لا يحدها الا السلطة كما قال مونتسكيو منذ القرن الثامن عشر. ان استقلال السلطة القضائية ليس امتيازا او افضلية لها او للقضاة وانما هو حق للشعب وللمجتمع كونه يشكل ضمانة لحسن سير العدالة، وهذا ما قصده الدستور بحفظ الضمانة القضائية وتحديد شروطها وحدودها. الدستور ينص على المبادئ العامة التي يقتضي مراعاتها من دون الدخول في التفاصيل، ويترك مسألة كيفية تطبيق هذه المبادئ الى القوانين. لكن جاءت القوانين الناظمة للسلطة القضائية لتخالف الدستور في المفاصل الاساسية للضمانة القضائية، ان لجهة كيفية تعيين اكثرية اعضاء مجلس القضاء الاعلى وبعض المراكز القضائية المهمة، ام لجهة كيفية اجراء التشكيلات القضائية، فضلا على عدم وجود استقلال مالي، وسواها من الشوائب. ضمانة الاستقلالية غير مؤمّنة في القوانين، الامر الذي جعل من المحافظة عليها مرتبط بشخص كل قاض، وهذا ما جعل العبارة التالية تطغى: ان الاستقلالية في النفوس وليس في النصوص، مع التشديد على ان النصوص الحالية هي التي فتحت المجال في استفراد وتهميش القضاة مستقلي النفوس واستبعاد اي دور لهم واخماد اي فعالية لعلمهم، لا بل اخضعتهم لتحكم سواهم. من هنا السعي الى قانون يحقق الاستقلالية بصورة فعلية بحيث تكون قابلة للتطبيق ولا تبقى حبرا على ورق.

■ ما هي مسؤولية السلطات الرسمية التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية والقوى السياسية عن عدم تطبيق هذا المبدأ الدستوري منذ اقرار اتفاق الطائف؟

□ المسؤولية جماعية وتقع على كل من تولى الشأن العام، لكن ليس منذ اقرار اتفاق الطائف وانما منذ نشاة لبنان، لأن استقلالية السلطة القضائية لم تكن مؤمنة بشكل مؤسساتي وحقيقي ومطلق. لم تسعَ الاكثرية الى اقرارها، لا بل ان النهج كان في اهمال هذه السلطة واستضعافها لكي لا يكون لها اي دور فاعل في اصلاح الامور ومحاسبة المرتكبين الكبار. اكبر دليل على ذلك ما نقل عن احد المسؤولين في اربعينات القرن الماضي بأن على القضاة ان يبقوا "جوعانين". لكن الامور لم تبرز في الشكل الحالي بحيث تدهورت الاوضاع بشكل دراماتيكي في السنوات الاخيرة، بسبب الخلافات السياسية الحادة التي انعكست على الاداء القضائي نتيجة تعيين بعض المراكز من السلطة التنفيذية وخضوع بعض المعينين لارادة مَن عينهم، علما ان المبدأ الذي يجب ان يكون سائدا هو مبدأ الجحود الذي نادى به احد القانونيين الفرنسيين الذي عيّن رئيسا للمجلس الدستوري تجاه مَن عينه. على هذا الاساس، وبسبب عدم امكان البعض التفلت من توجهات مَن عينهم، لا بد ان تأتي القوانين لكي تكرس الضمانة القضائية التي هي ضمانة للوطن وللمجتمع بعدم السماح لأي كان بأن يكون له اي سلطة على اي موقع قضائي. علما ان اتفاق الطائف اولى استقلال السلطة القضائية اهمية كبيرة، اذ اوجب تدعيم استقلالها عبر اقرار مبدأ الانتخاب في مجلس القضاء من الجسم القضائي. لكن لم يتم تطبيق هذا المبدأ الا على عضوين من اصل 10 اعضاء، الامر الذي لم يكن له اي اثر فعلي يذكر.

■ من موقعكم القضائي، استقلالية القضاء تعطى ام تنتزع؟

□ هذه الاشكالية لا تطرح في دولة الحق والقانون، اي في دولة يكون فيها الشعب مصدر السلطات والجميع يخضعون لاحكام القانون من دون اي تمايز. الا انه في لبنان حيث القانون والحق وجهة نظر، فان الاستقلالية، كما الحرية، تنتزع ولا تعطى، لأن مَن يفترض به ان يعطي هذه الاستقلالية ليس في هذا الوارد، لا بل ان الاتجاهات العامة من قبل الاكثرية هي في عدم اعطاء استقلالية فعلية. لكن هذا الانتزاع لا يمكن ان يحصل الا عبر وجود اكثرية شعبية مؤمنة باهمية اقرار قانون يؤمن استقلالية فعلية للسلطة القضائية ويحررها من اي عبء يثقلها لما في ذلك من فائدة للمجتمع. بالتالي، ان دعم الشعب اللبناني وتوعيته حول مخاطر الوضع القضائي الحالي على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسواها، وحول فائدة وجود سلطة قضائية مستقلة من اجل الخروج من الدرك الذي يرزح تحته هو من الاهمية بمكان، وهذا لا يمكن ان يحصل الا عبر نبذ العصبية الطائفية والسياسية والايمان بالدولة وبمؤسساتها ودعم خيارات الاستقلال والدفع في اتجاهه.

■ لماذا لا يمسك القضاء بزمام الامور مستندا الى النصوص الدستورية ويفرض هذه الاستقلالية، خاصة لجهة فصل السلطات كما ينص الدستور؟ ولماذا تتدخل السلطة التشريعية في تعيينات السلطة القضائية؟

□ المشكلة هي في القوانين وليست في الدستور. كما ان مراقبة مخالفة القوانين للدستور وابطالها تقع حصرا ضمن صلاحية المجلس الدستوري الذي بدوره يعاني، بحسب القواعد الناظمة له من عدم اطلاق يده في مراقبة جميع القوانين، اذ لا يمكنه ان يضع يده على اي قانون الا بناء على طعن مقدم من اشخاص محددين دون سواهم وضمن مهل معينة، وبالتالي لا يمكن فرض الاستقلالية

رئيس نادي القضاة القاضي فيصل مكي.

> **استقلال السلطة القضائية هو حق للشعب والمجتمع**
>
> **استقلال القضاء كما الحرية ينتزع ولا يعطى**

كما ارادها الدستور. مثلا ان القانون نص على تعيين بعض المراكز القضائية الاساسية من مجلس الوزراء، فلا سبيل الى التعيين الا عبر هذه الالية، اللهم الا اذا تم اقرار قانون للاستقلالية الذي من شأنه تحرير هذه المراكز عبر اعتماد الية اخرى.

■ هل العائق امام تحقيق الاستقلالية سياسي او قضائي، ام ان هناك تداخلا وتبادل مصالح؟

□ عوامل عدة تعيق تحقيق الاستقلالية المنشودة، اولها سياسي، عبر عدم رغبة السلطة السياسية في منح هذه الاستقلالية، واذا كان لا بد من اقرار قانون، فانها ستسعى الى قانون يسمى شكليا بالاستقلالية لكنه يكون فارغا من مضمونه. ثانيها قضائي، لعدم وجود تضامن قضائي ورؤية موحدة حول الاستراتيجيا التي يجب اعتمادها في سبيل المطالبة بالاستقلالية والسعي اليها. هذا يعود الى تداخل السياسة في بعض المراكز القضائية، اذ ان بعض القضاة لما كانوا يحلمون بوصولهم الى المراكز التي يشغلونها لو لم يكن تعيينهم حاصلا من السلطة السياسية. ثالثها وعي مجتمعي، بسبب عدم اقتناع اكثرية الشعب اللبناني باهمية وجود سلطة قضائية مستقلة على مستقبله ورفاهه وخروجه من محنته وتقويم الاعوجاج في حياته العامة.

■ طرح في الجلسة التشريعية الاخيرة لمجلس النواب مشروع قانون لاستقلال القضاء واعيد الى اللجان، كيف تنظرون اليه وهل كان لكم دور في وضعه؟

□ ولد نادي قضاة لبنان من رحم المعاناة القضائية التي يرزح تحتها اكثرية القضاة، الا وهي عدم وجود استقلالية فعلية للسلطة القضائية، واخذ القضاء باجمعه رهينة من اقلية مستحكمة. لذا كان الهدف الرئيس والاساس للنادي هو ترسيخ استقلال القضاء والدفاع عنه والسعي الى اقرار قانون يؤمّن الاستقلالية الفعلية ويعزز سيادة القانون، لا بل يمكن القول ان هذا الهدف هو مبرر وجود نادي قضاة لبنان. انطلاقا من ذلك كانت جميع نشاطات النادي وبياناته وتحركاته تصب في هذا الاتجاه. عندما علم النادي ان ثمة اقتراح قانون تتم مناقشته في لجنة الادارة والعدل سعى الى ان يكون له دور في ايصال رؤيته، فشارك في جلستين في اللجنة الفرعية لسماع رأيه من دون ان يكون له اي دور في صياغته، وكان همه اقرار مبادئ اساسية يراها لا بد منها للخروج بقانون يؤمّن الاستقلالية الفعلية، الا وهي تحرير المراكز القضائية والتشكيلات القضائية من اي سلطة تعيين سياسية، ووضع معايير موضوعية للتشكيلات، واقرار الاستقلال المالي. اما بعد الانتهاء من ◄

◄ اقتراح القانون واحالته على الهيئة العامة، وجد نادي قضاة لبنان ان الصيغة التي خرج بها لا تؤمّن الاستقلالية الفعلية رغم تضمنه بعض المواد الجيدة، اذ ابقى اهم ثلاثة مراكز قضائية خاضعة للتعيين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بحيث يتم اختيار الاسم من مجموعة من الاسماء يرفعها مجلس القضاء الاعلى ويمكن ان يضيف وزير العدل اليها اسماء اخرى بموافقة المجلس، مع ما لهذا من مخاطر من عدم صدور المرسوم بسبب الخلافات السياسية. كما ان الاقتراح ابقى صدور التشكيلات القضائية خاضعا لمرسوم ايضا، وانه ولئن كان قد اعتبر ان التشكيلات تعد نافذة اذا لم تصدر في خلال فترة شهر من تاريخ ورود المشروع الى ديوان وزارة العدل، فمن غير المفهوم سبب الاصرار على صدورها بمرسوم، ومدى امكان عرقلة النفاذ الحكمي بعد فترة الشهر في حال اقفال باب ديوان وزارة العدل امام مشروع التشكيلات. اضافة الى ما تقدم بيانه، فان الاقتراح تضمن ايضا مبادئ مهمة حول كيفية اجراء التشكيلات القضائية، لكنه بالغ في تعقيد كيفية تطبيق هذه المبادئ لكي يبرر عدم اعتمادها، لا بل اوجب اعتماد احد اهم هذه المبادئ الا وهو مبدأ عدم نقل القاضي خارج اطار التشكيلات وهو امر غير مفهوم. فيفترض عند وضع التشكيلات تحديد معايير موضوعية واضحة لاختيار القاضي المناسب في المكان المناسب. من هنا تعمد اقتراح القانون وضع معايير تعجيزية لا يمكن تحقيقها مجتمعة في شخص واحد، وذلك من اجل تبرير خرق هذه المعايير وملء المراكز من دون اي ضوابط، اذ اجاز الاقتراح تجاوز الاسس الموضوعة في حال عدم امكان تطبيقها. اخيرا، حاول الاقتراح ضرب الحق الاساسي للتجمع بين القضاة عبر ربطه بنصوص وتقييدات عملية يمكن ان تشكل عائقا في ممارسة هذا الحق. علما ان وجود جمعية للقضاة في اي بلد تمارس دورها من دون اي عوائق، هو ضمانة اساسية للاستقلالية بحسب مبادئ الامم المتحدة الاساسية في شأن استقلال السلطة القضائية، ومبادئ بنغالور

يجب تحرير تعيينات المراكز الاساسية عبر اعتماد الية قانونية اخرى

اقتراح القانون النيابي وضع معايير تعجيزية لا يمكن تحقيقها مجتمعة في شخص واحد

في شأن اخلاقيات القضاء، والنظام الاساسي العالمي للقضاة.

■ لماذا لا يبادر مجلس القضاء الاعلى الى وضع قانون استقلالية القضاء كما يراه مناسبا ويفرضه على السلطة السياسية؟

□ لا يقع ضمن سلطة مجلس القضاء الاعلى وضع القوانين، الامر الذي يدخل ضمن صلاحية مجلس النواب. ومع ذلك اوجب البند الاخير من المادة الخامسة من قانون القضاء العدلي المعمول به حاليا اخذ رأي مجلس القضاء الاعلى في مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة بالقضاء العدلي. اعتقد ان هذا حصل فعلا في شأن اقتراح القانون الاخير، علما ان للمجلس ايضا حق اقتراح المشاريع والنصوص التي يراها مناسبة في هذا الشأن على وزير العدل. لا بد من الاشارة الى موضوع في غاية الاهمية، الا وهو ان استقلال السلطة القضائية شأن لا يعني فقط القضاء العدلي، وانما لا بد من ان يطاول القضاء الاداري اي مجلس شورى الدولة والقضاء المالي اي ديوان المحاسبة.

■ الا ترون ان لبنان صار متخلفا عن الركب العالمي في مسألة استقلال القضاء؟

□ طبعا. ان تطور الاوطان وتقدمها مرتبط بحسن ممارسة الحياة الدستورية وبالحرص على تطبيق المبادئ الدستورية العامة، وعلى رأسها مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية. هذا ما جعل الدول المتقدمة تصل الى ما هي عليه الان لما لذلك من تأثير على جميع نواحي الحياة. اما في لبنان، فان التخلف عن الركب العالمي لا يقتصر على مسألة استقلال السلطة القضائية، بل ينسحب على جميع النواحي.

DOWNLOAD THE APP & PLAY ON YOUR PHONE

La Libanaise des Jeux

zeed

yawmiyeh

Available on the iPhone App Store

Google play

الملف

جورج شاهين

رئيس لجنة الإدارة والعدل: إستقلال القضاء حجر الزاوية في أي عملية إصلاحية

تنتظر لجنة الادارة والعدل النيابية ملاحظات وزير العدل ومجلس القضاء الاعلى على اقتراح القانون الذي رفعته الى مجلس النواب للبت به باعتباره حجر الزاوية في اي عملية اصلاحية. وفي رأي رئيس اللجنة النائب جورج عدوان ان القناعة يجب ان تتوافر لدى القاضي شخصيا وتنبع منه قبل ان يحصنها القانون

المجلس النيابي ليس قاصرا والتشريع هو من صلاحياته، وان المشكلة ليست في التشريع اذ ان هناك عشرات القوانين لم تنفذ بعد. هذا ما اكده النائب جورج عدوان، معتبرا ان التشريع من صلاحية المجلس النيابي حصرا، ودور مجلس القضاء محفوظ في هذا التشريع بأن يبدي رأيه وملاحظاته.

■ امضيت ولاية كاملة في لجنة الادارة والعدل، الم يكن الوقت كافيا لبت قانون استقلال القضاء؟ ولماذا يعاد طرحه من وقت الى آخر من دون اقراره؟

□ انطلاقا من حرصنا وايماننا بأنه حجر الزاوية في اي عملية اصلاحية، اخذ قانون استقلال القضاء اولوية في لجنة الادارة والعدل، ولا بد لوضع الامور في نصابها الصحيح من شرح الوقت والجهد الذي اقتضاهما والمراحل التي مر فيها. بداية، خصص له في اللجنة عدد من الجلسات لوضع المقاربة والاسس التي يجب اعتمادها لدراسته. بعدها تم تأليف لجنة فرعية لدراسته برئاستي وعضوية ممثلين عن كل الكتل النيابية والمستقلين، ووزير العدل، ومجلس القضاء الاعلى، ونقابتي المحامين في بيروت والشمال، اضافة طبعا الى القضاة الذين يشاركون بشكل دائم في لجنة الادارة والعدل وعددهم ستة. اكبت اللجنة الفرعية التي تم تأليفها على دراسة الاقتراحات في جلسات اسبوعية متتالية من دون توقف، واستمعت الى اراء متعددة وعقدت عشرات الاجتماعات، واستمرت في اجتماعاتها رغم الظروف التي مر فيها البلد، ابرزها: جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت الذي دمر مكاتب المجلس وقاعة لجنة الادارة والعدل. رغم ذلك، قامت بوضع اقتراح القانون وتقريرها، ورفعته الى لجنة الادارة والعدل وسلمت نسخة منه الى وزير العدل ورئيس مجلس القضاء، كما ارسلت نسخة الى الجمعيات الحقوقية وطلبت منها ابداء رأيها خطيا في المواد، مادة مادة. طلبت وزيرة العدل السابقة الدكتورة ماري كلود نجم مهلة شهر ونصف شهر، وبالفعل شكلت لجنة قضاة لدراسة الاقتراح وارسلت ملاحظاتها على كل المواد، كما قام رئيس مجلس القضاء بارسال الملاحظات، كذلك ارسل تجمع الجمعيات المدنية الداعم لاستقلال القضاء ملاحظاته. اضافة الى ذلك، طلب الى جميع الكتل النيابية والمستقلين في المجلس النيابي وضع ملاحظاتهم الخطية على اقتراح اللجنة الفرعية. ثم تم وضع جدول مقارنة لكل ملاحظات الافرقاء على كل مادة. بعدها التأمت لجنة الادارة والعدل بمعدل اجتماعين واحيانا اربعة اجتماعات اسبوعيا، لدراسة الملاحظات وصياغة التعديلات والتصويت عليها. ووضعت تقريرها مع الاقتراح بعد احالته على لجنة صياغة، ورفعته الى الهيئة العامة بتاريخ 18 / 11 / 2021، التزاما منها بما كانت اعلنته مرارا عن الموعد. لقد اصررت على توضيح كل هذه المراحل لأن البعض يتكلم على القانون من دون ان يدرك الجهد والوقت والمشاركة التي وضعناها، وادت في النتيجة الى انجازه.

■ ما الذي اعاق صدور القانون بعد مرور هذه السنوات؟ هل هو تقصير نيابي ام تردد حكومي ام نتيجة توزيع ادوار ام عدم تفاهم بينهما؟

□ ما اعاق درس الاقتراح في الهيئة العامة هو طلب وزير العدل هنري خوري اعادة درسه. لم يظهر بعد اي تقصير نيابي ولن يظهر الا عند التصويت على كل مادة على حدة، عندها سيظهر للعلن موقف كل كتلة وكل نائب، وسيتمكن الرأي العام من الحكم بين من يريد استقلالية القضاء ومن لا يريد.

■ كيف فسرت طلب وزير العدل في الجلسة التشريعية الاخيرة بسحب القانون واعادته الى اللجان المشتركة ليسجل ملاحظاته؟ هل هو محق في شكواه من تجاهله ومعه اسلافه وزراء العدل السابقون؟

□ يقتضي سؤال وزير العدل عن تفسير طلبه، فهذا الامر يعود اليه وعليه ان يشرح الاسباب التي دفعته الى ذلك. بالنسبة الي كرئيس لجنة ادارة وعدل، اعتبر ان الحكم والادارة استمرارية، وباعتبار - كما اسلفت سابقا - ان وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم شاركت وحضرت وناقشت في اللجنة الفرعية، ثم الفت لجنة من القضاة لدرس اقتراح اللجنة الفرعية، وبالتالي مشاركة وزيرة العدل كانت كاملة في درس الاقتراح.

■ هل يمكن تحديد النقاط التي تدور من حولها الخلافات مع الحكومة، وما المنتظر من اللجنة القضائية التي شكلها وزير العدل للتوافق المطلوب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟

□ نحن في لجنة الادارة والعدل ننتظر ان يعاد الينا الاقتراح مع ملاحظات وزارة العدل لكي نحدد ما اذا كان هناك اختلاف وحول اي نقاط، حتى ذلك الحين لا يمكن التكهن بالامر. اما في اثناء درس المواد، المادة التي استحوذت على اكبر قدر من النقاش هي المادة المتعلقة باختيار اعضاء مجلس القضاء واختلفت الاراء حول هذه المادة حيث اقرت الاكثرية ان يصار الى انتخاب سبعة قضاة من القضاة، وان يختار القضاة السبعة اسماء لكل من المراكز الثلاثة الباقية ليختار مجلس الوزراء بدوره من بينهم، وعلما انني كنت مع انتخاب العشرة مباشرة من القضاة.

■ الا ترى انه كان من الاجدى الطلب الى مجلس القضاء الاعلى اعداد القانون الذي يحقق استقلال السلطة وهل يمكن ان يتعهد مجلس النواب باقراره كما يرفع اليه؟

□ اطلاقا لا، التشريع من صلاحية المجلس النيابي حصرا، ودور مجلس القضاء محفوظ في هذا التشريع بأن يبدي رأيه وملاحظاته.

■ بعض دول العالم منح القضاء استقلاله بعدما كان لبنان سباقا في تنظيم قضائه، اليست هذه علامة سوداء في تاريخ التشريع اللبناني؟

□ المشكلة الحقيقية ليست في التشريع فقط، فهناك حتى تاريخه 45 قانونا اقرت في السنوات الاخيرة، وهي قوانين اصلاحية لم تنفذ. المشكلة هي في المنظومة المتحكمة التي شوهت كل شيء، وايضا في ارث مرحلة الوصاية التي ارست قواعد التدخل السياسي في القضاء، واليوم حل اهل المنظومة مكان سلطة الوصاية في هذا التدخل. كما ان المشكلة هي في تشويه النظام الديموقراطي لحكومات وفاق وطني حولت الحكومات الى مجلس نيابي مصغر

رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية جورج عدوان.

> **ننتظر ملاحظات وزير العدل الجديد لنحدد نقاط الخلاف**

ومنعت المساءلة والمحاسبة. المشكلة ايضا في جزء من الجسم القضائي الذي نخرته السياسة والمحسوبية والرشوة السياسية والمادية. هذه المشاكل مجتمعة اوصلت الوضع الى ما نحن عليه اليوم، وفي الخلاصة: هي مشكلة مجتمع تأسس في عهد الوصاية والمحسوبية والرشوة على انواعها والفساد، واستمرت مع سيطرة منظومة متحكمة. القوانين وحدها لن تتطبق اذا لم تتغير المنظومة التي تتحكم بالبلاد والعباد. اضف الى ذلك، ان القناعة يجب ان تتوافر وتنبع من القاضي شخصيا. القانون يحصنها لكن القاضي يصنعها، فهناك قضاة حتى في ظل الظروف الحاضرة مثالا في الاستقلالية.

■ لماذا لا تأخذ السلطة السياسية المبادرة وترفع يدها عن القضاء وتتركه يعمل باستقلالية؟

□ بهذا الكلام، كأنك تطلب من السارق ان يعيد طوعا المسروقات او تطلب منه الدخول طوعا الى السجن، او من الحاكم المتسلط ان يمارس الديموقراطية. لو كان هناك قضاء مستقل لادخل عددا لا يستهان به من هذه الطبقة المتحكمة الى السجن.

■ هل انتم متفائلون في الوصول الى قضاء مستقل، ام ان الامر يحتاج الى الزام من الخارج؟

□ ليست قضية تفاؤل او تشاؤم، بل هي قضية قرار لا خلاص من دونه، لذلك انا اعمل على ذلك ولن تثنينا اي محاولات عرقلة. اما عن "الالزام" من الخارج، فهذه مقاربات مرفوضة ولا اؤمن بها، فنحن في النهاية لسنا قاصرين ولا ننتظر من احد ان يدلنا على طريق انقاذنا لأن قرارنا في يدنا وهذه مسؤوليتنا وليست مسؤولية غيرنا.

■ بعد تجربة سقوط المناقلات القضائية في العام الماضي هل انت مقتنع في امكان التوصل الى استقلال القضاء في لبنان؟

□ التشكيلات التي تم التكلم عنها كانت تشوبها الكثير من الشوائب الخطيرة والكبيرة، لاسيما في الجزء الجزائي منها. لقد رفعت هذه الملاحظات الى وزيرة العدل في حينها، وشاركتني الرأي فيها وهي تتناول قضاة كانوا مرشحين لمواقع في هذه التشكيلات لا يجوز ان يعينوا فيها. لهذا السبب وضعت في القانون المقترح الية محددة ومعايير ليعتمدها مجلس القضاء في تشكيلاته، لمنع حصول هذه التجاوزات.

■ ما هي مسؤولية مجلس النواب بعدم التوصل الى القانون وما الذي يمكن تحقيقه؟ وما هي حدود مسؤولية الحكومة؟

□ حتى تاريخه، قام المجلس بدوره كاملا في الامر، لكن يبقى الحكم الاساسي عند عرض اقتراح القانون على الهيئة العامة والتصويت على المواد. حينها تحدد المسؤوليات، ليس على المجلس النيابي ككل بل على كل كتلة او نائب في تصويته على كل مادة، تحد بدورها من استقلال القضاء. عندها على الرأي العام والناس محاسبة المقصرين.

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

كسبار: النصوص لا تجعل القاضي مستقلاً لست خائفاً على القضاء وسندعمه

جناحا العدالة في لبنان هما السلطة القضائية والمحامون من خلال نقابتهم. فهما يحاولان دائما التحليق بالقضاء بعيدا من السياسية وتشعباتها الوعرة، التي ما دخلها جسم الا وخرج منها بجروح غائرة تحتاج الى اجيال لكي تندمل وتتعافى

يعتبر المحامي شريكا في العدالة، ونقابة المحامين في حالة تواصل دائم مع مجلس القضاء الاعلى، وهدفهما المشترك صون العدالة من خلال قضاء مستقل ونزيه. لا بد من اصلاح القواعد التي تحكم عملية اختيار القضاة بما يضمن استقلال القاضي عن السلطة السياسية والسلطة الدينية، وبما يضمن ايضا امنه الذاتي وامانه الاجتماعي. لكن كل كلام عن استقلالية القضاء يبقى كلاما نظريا اذا لم يترافق مع ثقة الناس باستقلالية القضاء.

فالقضاء هو السلطة الثالثة في الدولة، سلطة مستقلة، فالفقرة (هـ) من مقدمة الدستور تنص على ان النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، والمادة (7) تشدد على مساواة اللبنانيين امام القانون، والمادة (20) تحفظ للقضاء والمتقاضين الضمانات اللازمة، كذلك المادة الاولى من قانون اصول المحاكمات المدنية. النظام اللبناني لم يخترع شيئا جديدا، فاستقلالية القضاء سمة عامة في كل الانظمة الديموقراطية، البرلمانية منها والرئاسية والملكية الدستورية. لا يغير في الامر كون بعض الهيئات القضائية منتخبة من السلطتين التشريعية والتنفيذية، كالمجلس الدستوري مثلا. فور التسمية تصبح الهيئة مستقلة، فاستقلال القضاء واستقلال القاضي هما مفهومان متكاملان لصيانة مبدأ الشرعية. في رأي للمجلس الدستوري، يعتبر استقلال القضاء من المبادىء ذات القيمة الدستورية.

ان اقدس الامور عند الانسان عقله وضميره، فهما يخولانه ان يكون حرا. ذاك كان واحدا من المبادئ الاساسية الاربعة التي اقترحها شارل مالك كمرتكز لفلسفة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام 1974. اذا قرأنا المزيد من الفكر الذي اوحى بهذا الاعلان لوجدنا انه كانت هناك قناعة عميقة بأن الدولة، بمختلف جوانبها، هي من اجل الانسان الحر ولصالحه. وقد تجلت هذه القناعة في الحقوق المكرسة في النص النهائي للاعلان وفي المعاهدات الدولية كافة التي اقرت في العقود السبعة الماضية. الانسان الحر، هو الانسان الذي يتمتع بكل حقوقه، ويتوق الى العيش في دولة تحكم الناس وتدير شؤونهم وفق المعايير الدولية.

ولبنان، العضو المؤسس لمنظمة الامم المتحدة والعامل فيها والملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان، تبنى هذه المبادئ في كل الميادين والمجالات من دون استثناء. فدستوره يضمن حرية الانسان، اذ يشدد على ان لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وتقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز او تفضيل. لكن السؤال الذي يطرح: ما علاقة هذه الامور باستقلالية القضاء؟

الجواب هو ان ثمة علاقة عضوية ما بين حقوق الانسان وحكم القانون والقضاء، فلا يمكن ان تقوم دولة تحترم حقوق الانسان، ولا ان يتحقق حكم القانون من دون ضمانة القضاء المستقل والقوي. كما ورد في "اعلان بنغالور"، ان اهمية وجود سلطة قضائية مستقلة محايدة لحماية حقوق الانسان هي من المسلمات، اذ ان انفاذ الحقوق الاخرى كافة يعتمد في النهاية على الادارة السليمة للعدالة حيث ان وجود سلطة قضائية مختصة مستقلة ومحايدة يعد امرا جوهريا لكي تستطيع المحاكم ان تلعب دورها في حماية المبادئ الدستورية ودعم سيادة القانون: ان المجتمع الحر يظل قائما طالما انه محكوم بحكم القانون، الحكم الذي يلزم الحكام والمحكومين، مطبقا بحيادية، ومعاملا بمساواة كل الذين يلجأون الى حمايته.

عمليا، نقابة المحامين في ورشة دائمة صونا لاستقلالية القضاء. هذا ما يشرحه نقيب المحامين في بيروت ناضر كسبار في حوار مع "الامن العام"، كون النقابة تشجع على انضمام لبنان الى المعاهدات والاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية، خاصة ما هو متصل منها بحقوق الانسان التي تضمن الحق في محاكمة عادلة، وفي مقدمها "اتفاقية روما" مما يتيح الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية، علما ان بعض هذه المعاهدات وقع عليها لبنان وباتت ملزمة ونافذة وتتقدم على قواعد التشريع الداخلي ويمكن تطبيقها تاليا من قبل المحاكم، هذا بالاضافة الى اعتماد لبنان عددا من المواثيق الدولية غير الملزمة المنبثقة في معظمها عن الامم المتحدة، مثلا انضم لبنان الى العهد الدولي المختص بالحقوق المدنية والسياسية وهو عهد اقر للفرد بالدعوى العادلة.

■ ما هو دور نقابة المحامين في احقاق استقلالية القضاء؟

□ استقلالية القضاء هي استقلالية كل قاض في الملفات وادارة الجلسات والاحكام والقرارات. فاذا لم يكن القاضي مستقلا وعالما وحكيما، لا يوجد نصوص قانونية تعطيه الاستقلالية مهما كانت نموذجية ومدروسة. اما بالنسبة الى نقابة المحامين، فان المطلوب منها هو مساندة القضاة الشرفاء للقيام بمهماتهم بصفاء وحكمة وشجاعة، غير ابهين بأي تدخل وغير فاسحين في المجال - وهذا المهم - امام اي تدخل.

نقيب محامي بيروت ناضر كسبار.

■ هل قدمتم مقترحا او مشروعا عمليا في سبيل تكريس هذه الاستقلالية؟

□ في خلال ولايتي قبل اكثر من ثلاثة اشهر، لم نقدم اي مقترح او مشروع. وكما قلت، لا تنفع المشاريع اذا لم يكن القاضي مستقلا بينه وبين نفسه، وليست النصوص هي التي تجعله مستقلا. اما اذا كان السؤال يتمحور على استقلالية القضاء، بمعنى ان يعين القضاة لوحدهم بعضهم البعض من دون اي قرار من السلطة السياسية، فهذا موضوع اخذ ورد، وهناك الية يجب ان تتبع في هذا المجال.

■ هل الاستقلالية تكون في اقرار القانون ام في الممارسة؟

□ لقد اجبت عن هذا السؤال. الممارسة هي التي يعوّل عليها، اذ ما النفع من افضل النصوص اذا كانت لا تطبق في الممارسة. القاضي المحصن ليس في حاجة الى نصوص تحميه.

■ الدستور اللبناني واضح في موضوع استقلالية القضاء، لماذا لا يطبق الدستور وينتهي الجدال؟

□ بالطبع الدستور واضح والقوانين واضحة، لكن يبقى التطبيق. القاضي الذي يحترم نفسه يفرض احترامه على الجميع ولا احد يتجرأ على

> **القاضي المحصن ليس في حاجة الى نصوص تحميه**

الضغط عليه او حتى ان يطلب منه اي طلب او ان يتدخل في ملفاته. من هنا نعود ونكرر ان المهم هو قرار القاضي بفرض نفسه.

■ هل تتعاونون مع مجلس القضاء الاعلى في هذا المجال؟

□ بالتأكيد. علاقة نقابة المحامين بمجلس القضاء الاعلى هي على احسن ما يرام. فانا منذ اليوم الاول لتولي مهماتي اتفقت مع رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود ومع كبار القضاة على قيام افضل العلاقات واحسنها. كذلك تحصل اجتماعات دورية لازالة جميع الشوائب ولتوضيح الامور في حال حصول اي اشكال.

■ الا ترون ان لبنان الذي كان رائدا في المجال القانوني صار متخلفا عن الركب العالمي على المستوى القضائي؟

□ بالعكس، لا يزال قضاة لبنان في المرتبة الاولى، عربيا وعالميا. فمعظم القضاة يتكلمون ثلاث لغات، ويشاركون في دورات علمية وعملية، عربية ودولية. وهم يتمتعون بالعلم والثقافة والحكمة والشجاعة والجرأة في جو معرّض فيه القضاة لمخاطر متعددة، خصوصا في الجو الامني غير المطمئن في معظم المناطق، وفي ازمة مالية واقتصادية ومعيشية خانقة، وهم على الرغم من ذلك لا يزالون مصرين على القيام بواجباتهم.

■ على مَن تقع مسؤولية وصول القضاء في لبنان الى الوضع الصعب الراهن، هل هي مسؤولية القضاء ام السياسيين؟

□ لا يمكن حصر المسؤولية بالقضاة لوحدهم او بالسياسيين لوحدهم، لأن المسؤولية تقع على الجميع. كيف؟ تقع على القضاة مثلا عندما لا يلاحقون المرتكبين بجدية، خصوصا المصارف ومصرف لبنان مثلا، فما الذي يمنعهم من تلك الملاحقات خصوصا بعد هدر اموال المودعين. فلو حصل ذلك لما كنا وصلنا الى ما وصلنا اليه. كما ان البطء في حل الدعاوى واصدار الاحكام والقرارات يؤدي ايضا الى تراجع الاستثمارات والى عدم تقدم الاعمال. اما بالنسبة الى السياسيين فالمسؤولية - وبكل صراحة - اقل. لماذا؟ لأن السياسي يطلب فلماذا نلبي مطالبه. السياسي لديه التزامات تجاه ناخبيه فلماذا يلبي القاضي تلك الطلبات بدل ان يقطع الطريق على كل من يحاول التدخل في ملفاته؟

■ هل تخشون على السلطة القضائية في حال ظل النهج القائم معتمدا بحيث تتحول السلطة القضائية الى هيكل فارغ؟

□ كما قلت، القضاء في لبنان لا يزال محصنا نسبيا وكل ما ينقصه هو المتابعة والتفتيش والمحاسبة. على اي حال، انا لست خائفا على القضاء. سوف نبقى من الداعمين له بكل ما اوتينا من قوة ليبقى المحافظ الاول على حياة الناس واموالهم وكراماتهم بالتعاون مع بقية الاجهزة التي تعمل باشرافه، وانا متفائل حيال هذا الامر.

تقرير

جورج شاهين
aborami20@hotmail.com

أي استحقاق ننتظره في 15 أيار ؟ غابت التحالفات التقليدية وكتل على القطعة

اقترب اللبنانيون من الاستحقاق الاهم في حياتهم السياسية. البلاد باتت على مسافة ستة اسابيع من الانتخابات النيابية من اجل انتاج مجلس جديد يشكل بانتخابه من الشعب مصدر كل السلطات، وليكون على اهبة الاستعداد للدخول في استحقاق آخر بعد اشهر قليلة يتمثل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية

في حلول فجر الخامس من نيسان يكتمل المشهد الانتخابي لمجرد ان تتشكل اللوائح الانتخابية التي ستخوض السباق الى مجلس النواب في 15 ايار على مساحة الدوائر الخمس عشرة التي رسمها قانون الإنتخاب. فقد عبرت مختلف المراحل التي تقود الى الاستحقاق الدستوري منذ ان اقفل باب الترشيحات على 1043 ترشيحا قبل انتهاء مهلة سحب الترشيحات في 30 آذار الماضي من اجل ملء 128 مقعدا نيابيا.

وعلى وقع الاستعدادت اللوجستية والادارية التي انجزتها وزارة الداخلية التي اكتملت بانجاز لوائح الشطب وتوزيع مراكز الاقتراع وبوصول المساعدات التقنية واللوجستية التي قدمتها هيئآت اممية واوروبية، بقيت الأجواء الانتخابية باردة وخصوصا على مستوى تقديم الترشيحات بعدما فتحت المهلة للمرة الاولى قبل شهرين قبل ان ترتفع نسبة المرشحين في الايام الخمسة الاخيرة الى 1043 مرشحا ليل 15 – 16 آذار الماضي، من بينهم 155 إمرأة مقارنة بـ976 مرشحاً من بينهم 111 إمرأة في انتخابات العام 2018.

وبالرغم من عبور هذه المهل الدستورية بطريقة سلسة تزامنا مع اسئلة ما زالت مطروحة عن مصير الانتخابات، والتشكيك في امكان حصولها من عدمه بالرغم من التأكيدات العلنية باجرائها في موعدها، بقيت بعض التحالفات غامضة كنتيجة حتمية لبعض الخطوات التي نتجت عن اعلان رئيس تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري عزوفه ومعه نواب التيار مشترطا على من يريد الترشح منهم عدم استخدام اي شعار يتصل بالتيارالازرق او استخدام شعاراته السياسية والحزبية مع فتح باب الاستقالات للحزبيين ان خرجوا على قراره. تزامنت هذه الاجراءات مع قرار مواز قال بالاعتكاف عن ممارسة الحياة السياسية وهو ما ترك حالا من البلبلة في الحركة الانتخابية في العديد من الدوائر التي له التأثير الفاعل فيها على مساحة الوطن من عكار وطرابلس - الضنية الى دائرة الشمال الثالثة التي تضم البترون، الكورة، بشري وزغرتا الى زحلة والبقاع الغربي وصيدا - جزين والشوف – عالية وبيروت الثانية.

عليه سادت حتى اعداد هذا التقرير اجواء غامضة في هذه الدوائر، فتردد كثر وعزفوا عن الترشح وتقدمهم رؤساء الحكومات السابقين، بدءآ بالرئيس تمام سلام وتلاه الرئيس الحريري فرئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة ايضا بفارق ساعات عن اعلان الرئيس نجيب ميقاتي الخطوة عينها.

على وقع هذه التطورات بقي مسلسل الاعلان عن المرشحين قائما، الى الترشيحات المنفردة التي قدمها حزب الكتائب الذي قدم اولى ترشيحاته قبل اشهر عدة، ومسلسل اعلان حزب القوات اللبنانية مرشحيه بالمفرق حسب الدوائر الانتخابية، اعلن الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله سلة مرشحيه كاملة في الثاني من آذار على مساحة الدوائر التي سيخوض الانتخابات بمرشحيه الحزبيين دون دون حلفائه، وتبعه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي اعلن عن دفعة كبيرة من مرشحيه في 13 آذار باستثناء بعض المقاعد المتفرقة، قبل ان يعلن الرئيس نبيه بري بصفته رئيسا لحركة امل عن لائحة مرشحيه في 14 آذار. وفي انتظار ان يقول الحزب التقدمي الاشتراكي كلمته في ترشيحاته بعدما اعلن اكثر من مرة عن تأجيل الاعلان عنهم بعد تجاوز الموعد المبدئي الذي كان مقررا في 16 آذار ذكرى اغتيال كمال جنبلاط.

وبازاء التردد في اعلان اللوائح، تجدر الإشارة الى ان هناك محطات عدة لم تنضج بعد. فالاحزاب والقوى السياسية ما زالت تخوض مفاوضات معقدة وتنتظر المزيد من الدراسات الاحصائية التي اتفق بعض الاطراف على اجرائها حبيا، لتقرر خطواتها النهائية لبناء التحالفات أو اعلان الانفصال في هذه الدائرة او تلك من دون اي خلاف.

وفي انتظار الصيغ التي ستبنى عليها التحالفات بين ثنائي حزب الله وامل مع حلفائهما في الجنوب وبيروت الثانية والبقاع الغربي وزحلة وجزين – صيدا وخصوصا مع الجماعة الاسلامية وجمعية المشاريع الخيرية الاسلامية والتيار الوطني الحر وآخرين حيث سيكون "وفق القطعة". فان التعاون المتوقع بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي قد يكون النموذج الشبيه بحيث ستكون التحالفات بينهما قائمة في بعض الدوائر كما في بعبدا مثلا والانفصال في عالية – الشوف لتكون المواجهة مع لائحة يعمل عليها التيار الوطني الحر مع توقع تحالفه مع حزب التوحيد العربي وشخصيات اخرى ولائحة للمجتمع المدني ان لم تولد الثانية من الرحم عينه.

وهي حال الطاشناق ايضا الذي انفصل عن التيار الوطني الحر في المتن الشمالي باعلانه التحالف مع المحامي ميشال الياس المر والحزب السوري القومي الاجتماعي في لائحة اعلن عنها في 24 آذار الماضي حملت شعار "معا اقوى"، ومعهما بعض المرشحين المستقلين وقد يتحالف معه في بيروت الاولى ويتبادل الاصوات في دوائر مختلفة حيث تنتشر الاصوات الارمنية المتفرقة كما في جبيل - كسروان وزحلة.

ولا تسقط من هذه النماذج التحالفات المتوقعة في طرابلس – الضنية والمنية حيث توقع البعض ان يكون للرئيس ميقاتي لائحة منفصلة عن كوادر المستقبل وشخصياته السابقة بعدما اعلن التفاهم المبدئي عن لائحة بين النائبين فيصل كرامي وجهاد الصمد وتيار المردة، فيما ظهر جليا ان تفاهما تم التوصل اليه في عكار بين

نواب المستقبل سابقا وشخصيات تمثل عائلاتها ومشاركة من يمثل الرئيس السابق للحكومة عصام فارس. كما برزت نواة لائحة باسم قوى التغيير في المنطقة واخرى يعمل عليها التيار الوطني الحر وممثلو قوى 8 آذار.

الى هذه الوقائع التي تلاحقت تلاقت وترشيحات متفرقة لمجموعات تبنت انتفاضة 17 تشرين 2019 ومجموعات من القوى التغييرية، فاعلن عن تحالفات مبدئية في الشمال الثالثة حيث المنافسة ستكون بين لائحة للقوات اللبنانية واخرى للتيار الوطني الحر وثالثة للكتائب وميشال معوض ولائحة لتيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي ولائحتين تتحدثان باسم قوى التغيير.

في كسروان – جبيل ظهرت بوادر اربع او خمس لوائح واحدة لتحالف النائب المستقيل نعمت فرام والكتائب اللبنانية، وثانية للتيار الوطني الحر ومعه مرشح حزب الله، وثالثة للنائب فريد الخازن ورابعة للقوات اللبنانية وخامسة لقوى التغيير. اما في المتن الشمالي فلم تولد حتى اعداد هذا التقرير سوى لائحة "معا اقوى" لتكون المنافسة قائمة مع لائحة للتيار الوطني الحر واخرى للقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الاحرار ولائحتين لـ"مستقلين متنيين ومستقلات" واخرى

> **كثافة الترشيحات لا يوازيها الا عدد المرشحين باسم الثورة**

تتحدث عن تمثيل الثورة. اما في بعبدا فقد ظهرت الى جانب لائحة تحالف التيار الوطني الحر وامل وحزب الله لائحة للقوات اللبنانية والاحرار والتقدمي الاشتراكي ولائحة للقوى التغييرية من مجموعة من الوجوه الجديدة يدعمها حزب الكتائب اللبنانية واخرى تتبنى الثورة ايضا.

اما في بيروت الاولى حيث من المتوقع ولادة لائحتين بعد انفصال بين "تحالف وطني" و"مدينتي" من جهة "ومواطنون ومواطنات" في مقابل 3 لوائح للتيار الوطني الحر ومعه حزب الطاشناق والقوات اللبنانية والكتائب اللبنانية مع النائب جان طالوزيان ومستقلون. اما في بيروت الثانية فاطلت بوادر لائحة يقودها ثنائي امل وحزب الله في مواجهة لائحة يسعى الرئيس السنيورة الى تشكيلها مع عائلاتها وثالثة للنائب فؤاد مخزومي ولائحتين لقوى التغيير تقودها مجموعات بيروتية و"مواطنون ومواطنات" عدا عن لائحة "جمعية المشاريع" ومعها ممثلون عن عائلات بيروتية .

في بعلبك - الهرمل برزت لائحة الثنائي امل وحزب الله والتيار الوطني الحر في مواجهة لائحة القوات اللبنانية، وثالثة ورابعة تتحدثان باسم العشائر وقوى التغيير المدني في مواجهة النواب السابقين.

اما في زحلة فلم تولد سوى لائحة واحدة جمعت النائب ميشال ضاهر وحزب الله ومستقلين حملت اسم "سياديون مستقلون"، قبل اعلان لائحة او اثنتين لقوى التغيير وثالثة للقوات اللبنانية ورابعة للتيار الوطني الحر وخامسة تعمل على تشكيلها السيدة مريام سكاف باسم عائلات المدينة.

اما في البقاع الغربي فلم تكتمل التحالفات بعد، نتيجة افتراق التيار وحركة امل كما القوات اللبنانية والتقدمي الاشتراكي فيها ولم يعلن بعد عن لائحة امل وايلي الفرزلي وحزب الله على وقع اعلان لائحة للمجتمع المدني وأخرى تحمل الصفة ذاتها. اما في الجنوب فلم يعلن رسميا سوى لائحة الرئيس نبيه بري وحزب الله في الجنوب الثانية، اما في حاصبيا ومرجعيون انتهى التحالف بين امل وحزب الله ورئيس جناح من الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب اسعد حردان ومن يمثل تقاطعا بين الحزب الديموقراطي اللبناني والتقدمي الاشتراكي والنائب انور الخليل بعد عزوفه عن الترشح عن المقعد الدرزي.

وإن ردت الاوساط السياسية كل هذا الحراك غير التقليدي الذي لم تعرفه الساحة اللبنانية في اي دورة انتخابية من قبل، فان السائد منطقيا ان معظم التعقيدات المحيطة بالتحالفات وتعثر تشكيل اللوائح الى الترددات التي تركها موقف الرئيس الحريري وتداعياته على الساحات الانتخابية في معظم الدوائر، ليضاف اليها ما عكسه التردي في الحياة الاجتماعية وانعكاسات ما يجري في بعض الساحة الدولية المتفجرة على الواقع اللبناني. وكلها مؤشرات تدل على بداية مرحلة جديدة ان جرت الانتخابات في موعدها لتنتج حراكا سياسيا من نوع جديد نتيجة الصراع المكشوف حول الخريطة النيابة المنتظرة للمجلس النيابي الجديد وتأثيراتها على الاستحقاقات المقبلة.

تحقيق

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الانتخابات ومفاتيحها وماكيناتها ولوائحها منذ استحقاقات الستينات

تعيدنا الاستعدادات الانتخابية النيابية التي ستجري في 15 ايار المقبل، بالذاكرة الى ما تبقى في اذهان المسؤولين الذين خاضوا غمارها منذ الستينات من القرن العشرين، من تقاليد وانماط في ادارة العملية الانتخابية وتشكيل اللوائح وتنقيح لوائح الشطب وعمل الماكينات في ظل غياب التكنولوجيا ونقل المقترعين وتأثير الاعلام والرشاوى المالية

لعل اطرف ما طرأ على سلوكيات هذه الاستحقاقات، هو حلول الاحصاءات التي تعتمدها الماكينات الانتخابية اليوم لتحديد احجام المرشحين وتحولات مزاج الرأي العام، مكان السبحة النموذجية المكونة من 33 عقدة، التي كانت المفاتيح الانتخابية تستخدمها لتعداد الاصوات التي سيحوزها المرشح في كل قرية او بلدة او حي من احياء المدينة. كان يقال للمرشح ان لديك في هذه القرية 3 مسابح اي 99 صوتا

وهكذا دواليك. كانت هذه المفاتيح المنتشرة في البلدات واحيائها، على معرفة وتماس مع الناخبين وحاجاتهم، بحيث كان يعوّل على ارقامها الدقيقة التي غالبا ما تتطابق مع الواقع على الرغم من غياب الكومبيوتر والحاسوب ووسائل الاتصال والتواصل.

من مفارقات ادارة العملية الانتخابية ومتغيراتها، فقدان المفتاح الانتخابي للمرشح وقدرته على مراقبة المرتشي بعدما كانت مهمته توزيع اوراق الاقتراع على الناخبين و"تعليمها" بترتيب معين لاسماء المرشحين بما يمكنه من التأكد ما اذا كان المرتشون قد صوتوا فعلا كما تعهدوا، في حين لم يعد هذا الاسلوب مستخدما مع اعتماد نظام الطباعة المسبقة لاوراق الاقتراع. كما ان نقل اقلام الاقتراع بواسطة البغال من القرى النائية، التي كانت تشكل فرصة لمحاولة تزوير النتائج، انتهت مع وجود الهواتف الخليوية وربط هذه القرى بشبكة الطرقات العامة.

رزق: الاموات صوّتوا والاحياء تم شطبهم

حاورت "الامن العام" الوزير والنائب الاسبق المحامي ادمون رزق الذي فاز في العام 1968 باحد المقعدين الماروניين عن دائرة جزين بعدما استطاع اختراق اللائحة الشهابية المنافسة التي قادها جان عزيز، كما فازت لائحته كاملة في انتخابات 1972 التي ضمت حليفيه الماروني فريد سرحال والكاثوليكي نديم سالم، ثم ابتعد منذ العام 1992 عن المشاركة في الانتخابات النيابية.

يشير رزق الى ان الصراع في تلك المرحلة كان "بين حيثيات محلية او زعامات متوارثة وبين فئة انضوت في الاحزاب"، موضحا انه مع خوضه الانتخابات ادخل الى تجربته نمطا جديدا من التحالف، ووضع اساسا للمشاركة مع المنطقة بحيث يكون هناك مرشح من جزين وآخر من قراها، مسقطا بذلك مقولة ان يكون المرشح الكاثوليكي تقليديا من خارج المنطقة لتمويل النفقات الانتخابية، مؤكدا حرصه على تشكيل لائحته من ابناء المنطقة على "قاعدة الشراكة في المواقف والرؤية الوطنية التي كانت تجسدها على الارض قواعد حزبية وشعبية مؤيدة للطروحات والمبادئ والثوابت التي يناضل من اجلها".

وشدد على ان الاعلام كان له تأثيره في استقطاب الجمهور حيث كان في تلك المرحلة يكتب المقال الرئيسي في جريدة "العمل" والتعليق السياسي اليومي لاذاعة لبنان، ما اعطاه دفعا الى زيادة مناصريه لدى اطلالته المكثفة والمتواصلة على الرأي العام، اذ تمكن من ان يشعل حماسته الوطنية ومراكمة اعداد المقترعين المؤيدين له خصوصا وانه كان مشرعا وخطيبا مثقفا ومفوها واديبا وبليغا في الكلام، موضحا ان هذه المواصفات، بالاضافة الى الماكينة الانتخابية الحزبية المنظمة، مكنته من الفوز ودخول الكتائب في جزين للمرة الاولى الى المجلس النيابي، جازما بأن الاعلام لعب دورا بارزا في تحقيق هذا الانتصار بدليل ان الاصوات التي نالها سنتذاك بلغت 8025 صوتا في مقابل 7812 صوتا لمارون كنعان، وهي تفوق بنسبة كبيرة الاصوات التي نالها المرشح الكتائبي في دورة سابقة.

ولفت الى ان التنظيم في الماكينة الانتخابية الكتائبية كان "متقدما جدا على غيره من الماكينات، اذ كان لديه القدرة على التواصل مع الحزبيين وحشدهم في المناسبات والمهرجانات الانتخابية وتأمين وصولهم الى مراكز الاقتراع"، اضافة الى عائلته وعائلات انسبائه ووجهاء وكهنة ومخاتير شكلوا مفاتيح انتخابية للحملات الانتخابية التي كان يخوضها. واوضح انه لم يكن يعتمد على القيام بزيارات شخصية الا في مناسبات عائلية او واجبات اجتماعية، اذ ان التقليد الذي اتبعه شكل رأس ماله، وهو لقاء الجمهور في الساحات العامة ومخاطبته بشؤونه وشجونه وقضاياه الوطنية والمعيشية والاجتماعية والخدماتية وغيرها من المواضيع.

واستذكر رزق الرشاوى الانتخابية وحواره مع النائب المرحوم بيار فرعون الذي شكا اليه عن التكلفة الباهظة للانتخابات النيابية في منطقة جزين ونفقاتها التي بلغت اكثر من 5 ملايين ليرة، وبادر الى سؤاله عن المصاريف التي دفعها لانجاز استحقاقه النيابي. فراح رزق يعد على اصابعه حتى الرقم 11 ورد عليه قائلا: 11 خطابا فقط حيث كان سلاحنا هو الكلمة الحقة، مشيرا الى ان اول زيارة قام بها بعد صدور نتائج الانتخابات "كانت لمنافسي مارون بك كنعان الذي بادرته بعد المصافحة سيبقى طربوشك على رأسنا وستبقى انت امامنا وكبيرنا"، معربا عن سعيه الدؤوب الى طي صفحات "التزريك" واجواء التوتر والعنف واطلاق العيارات النارية التي ترافق الانتخابات ونتائجها والتي غالبا ما كانت تؤدي الى سقوط جرحى، معتبرا انه نجح الى حد كبير في تجاوز هذه الشواذات حيث كان شعاره "خسارة كل شيء في مقابل عدم سقوط نقطة دم". وتمكن من تغيير اسلوب سياسة المكاسرة، بعدما لاقاه في هذا المنحى منافسه الوزير والنائب والشاعر جان عزيز الذي كان يردد دائما امامه "نحن يا استاذ ادمون نتزاحم على الخدمة وليس على الوجاهة"، بحيث افضى هذا الاسلوب في التعاطي، كما يقول رزق، الى ان "نكون موحدين في اتخاذ الموقف والقرار على الرغم من دخولنا الى المجلس كمتخاصمين".

وشرح رزق كيف كانت تتم عملية تدقيق وتنقيح لوائح الشطب عبر مندوبين متخصصين يكونون على دراية ومعرفة بابناء القرى، ويقومون بتصحيح الاسماء الواردة خطأ، والتأكد من التغييرات التي حصلت على وضع كل عائلة من حيث الولادة والزواج والطلاق والوفاة. وكان المندوبون يحرصون على معالجة شطب الموتى من القوائم الانتخابية حتى لا يتكرر ما كان يحصل في الدورات السابقة، لاسيما في

الوزير والنائب الاسبق ادمون رزق.

> **سقط تقليد المرشح الكاثوليكي من خارج المنطقة لتمويل الانتخابات**

انتخابات 1947 التي اتسمت بالتزوير حيث الاموات صوتوا والاحياء شطبوا، مستشهدا بأحد المرشحين من صيدا الذي لم ينل اي صوت خلال عملية الفرز، فطالب على سبيل المزاح بمصير صوته الذي ادلى به لتبيان الفوضى العارمة في تلك الانتخابات.

وعن كيفية نقل المقترعين، قال رزق: "جرت العادة بأن يتعاقد مرشحو اللائحة مع السيارات العمومية والخصوصية والحافلات لنقل المقترعين من بيروت والمدن الى جزين وقراها لقاء مبالغ مالية لا بأس بها. ومما لا شك فيه، كانت هناك ما يسمى الرشوة الانتخابية، فالمرحلة التي سبقت الانتخابات التي خضتها كان هناك دفع اموال على عينك يا تاجر، ودرج التقليد في المنطقة على الاتيان بمرشح كاثوليكي لتمويل المعركة. وكان ايضا من شروط ترشيح الموارنة، ان يكون المرشح متمولا قادرا على فتح منزله امام الزوار وتقديم المساعدات اليهم".

المرعبي: اللائحة كانت متضامنة فصارت متخاصمة

اشار الوزير والنائب الاسبق طلال المرعبي، الذي دخل المجلس النيابي في دورة 1972 واعيد انتخابه في دورتي 1992 و1996، وكان اصغر النواب سنا، الى ان العمليات الانتخابية كانت تدار على "قاعدة اعادة الثقة بين المواطن والمرشح او النائب او الزعيم السياسي، حيث كان يشعر مَن ينشط في الماكينات الانتخابية انه هو المرشح، ويعمل من اجل مصلحة اللائحة بكل اعضائها، ويجهد بكل طاقاته على اقناع الناخبين لكي يختاروا فعلا مَن يمثلهم تمثيلا صحيحا ويؤمّن مصلحة لبنان واللبنانيين".

وكشف انه خاض عمليات انتخابية عدة، ◄

الوزير والنائب الاسبق طلال المرعبي.

◄ لكن انتخابات 1972 كانت "اشرف عملية انتخابية حصلت في لبنان في عهد الرئيس سليمان فرنجية، خصوصا وانها اتسمت بالشفافية والنزاهة، وتميزت بعدم تدخل السلطات المحلية على الاطلاق سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة لاسيما على صعيد تشكيل اللوائح"، مؤكدا انه انضوى في لائحة بملء ارادته حيث كانت الوسائل التي استخدمت وسائل تشاور واقناع بضرورة دخوله المعترك السياسي وان كان لا يزال في مقتبل عمره (25 عاما)، حيث الح عليه للمشاركة سليمان العلي وشخصيات لبنانية محلية من ضمنهم الرئيس عصام فارس لاستكمال مسيرة والده النائب خالد عبد القادر المرعبي، معتبرا ان العمليات الانتخابية في تلك المرحلة "التي شهدت سقوط المكتب الثاني وانتخاب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية، قد اراحت المرشحين والناخبين من الضغوط التي كانت السلطة تمارسها، ومن تدخل الاجهزة الامنية للتأثير على نتائج الانتخابات النيابية".

واوضح ان الماكينة الانتخابية كانت في تلك الفترة تتكون من تلقاء ذاتها "فيأتي الينا الاوفياء لتسجيل اسمائهم كمندوبين متطوعين من دون اي مقابل مادي، ويتكفلون باعباء ادارة العملية الانتخابية وتسهيل اقتراع الناخبين ومراقبة التصويت داخل الاقلام ولوائح الشطب وفرز الصناديق وتدوين النتائج وابلاغها الى المرشحين".

ولفت المرعبي الى انه خاض تلك الانتخابات من دون اي تكلفة مادية تذكر، بفضل مساندة شباب نادي عكار الذي اسسه في العام 1970 واندفاعه وحماسه "معطوفا على العلاقة التاريخية المتجذرة لعائلة المرعبي في المنطقة والتي تمثل الفكر اللبناني الصحيح"، موضحا ان "المواطنين لم يطلبوا المال الانتخابي بل كانوا يطلبون انشاء مدارس حكومية ومستوصفات ومستشفيات وطرق ومرافق مياه وهاتف ومحطات الطاقة، خصوصا وان عكار كانت تحتاج الى الكثير من مشاريع البنى التحتية".

واشار الى ان الرشاوى الانتخابية في دورة 1972 كانت "حالات نادرة جدا حتى عند اللوائح المنافسة. قبل ذلك كانت تحصل الرشاوى، لكن لم تكن مثل ما نشهده في هذه المرحلة حيث يتم دفع الاموال الطائلة لتركيب اللوائح، ومعظم الناخبين باتوا لا يهتمون للمبادئ ولا للبرامج الانتخابية بل صار همهم تقاضي الاموال وبخاصة في هذه الظروف الصعبة، بعدما كان تصويتهم عن قناعة لهذا المرشح او لخصمه".

> **الحياة السياسية في لبنان هزلت مع نواب لا يفقهون القانون ولا التشريع**

واعطى المرعبي تبريرا لظاهرة المال الانتخابي وتفشيها في هذه الانتخابات، لافتا الى ان البعض من الناخبين قد يكونون على حق بعدما لمسوا ان السياسيين يسعون فقط وراء مصالحهم السياسية الخاصة والفئوية، ويعملون على تجذير الطائفية والمذهبية في نفوس المواطنين، مشددا على ان هذه الحالة لم تشهدها الانتخابات في السابق ولا في دورات الاعوام 1992 و1996 و2000 حيث كان التنافس انتخابي بين لوائح واضحة الاتجاه وتتخلله رشاوى ضمن المعقول، في وقت تفرض على اللوائح اسماء مرشحين لا شأن لها في العمل السياسي ولا خبرة لها في الشأن العام او لديها برنامج وطني صحيح، معتبرا ان هذا القانون الانتخابي هو "الاسوأ حيث لم يعد هناك من لوائح سياسية تتضامن وتتكافل مع بعضها البعض في وجه اللوائح الاخرى، وصارت المنافسة والخصومة ضمن اللائحة الواحدة لتأمين الاصوات التفضيلية".

اضاف: "هزلت الحياة السياسية مع انتخاب نواب لا يفقهون القوانين والتشريع، وحان الوقت لاعادة النظر في ادارة العملية الانتخابية لبناء لبنان الجديد". وكشف ان المفاتيح الانتخابية كانت اساسية في العملية الانتخابية وتتمثل بالمخاتير ورؤساء العائلات ورؤساء البلديات، وكان التعاطي معهم واضحا وصريحا وخاليا من الابتزاز بحيث تمكن المرشح من التمييز بين مؤيديه واخصامه ومعرفة حجم مناصريه في كل قرية وبلدة، مؤكدا ان هذه المفاتيح شكلت عيون المرشح ولسانه وكانت تملك القدرة على ان تكون الناطقة باسم عائلتها او باسم الغالبية في القرية، عكس ما هو حاصل اليوم حيث هناك اراء متعددة ومتباعدة ومتخاصمة داخل البيت الواحد.

تحقيق

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

البرامج الانتخابية وشعاراتها ديكور تجميلي الأولوية لتأمين حواصل ترفع فرص الفوز

يولي الناخبون في معظم الدول الديموقراطية البرامج وشعارات الحملات الانتخابية اهمية بالغة باعتبارها تحاكي مصالحهم وتطلعاتهم، وتؤثر في مزاجهم في الدورات الانتخابية المقبلة بقدر ما يلتزم المرشحون التعهدات التي يقدمونها خلال حملاتهم، الا في بعض الدول ومنها لبنان حيث تبدو هذه البرامج وشعاراتها عبارة عن ديكور تجميلي تنتهي مفاعيله باقفال صناديق الاقتراع

يتميز آذار الذي يسبق كل انتخابات نيابية مقررة في لبنان باطلاق المرشحين لبرامجهم الانتخابية وشعارات حملاتهم التي تناسب اهدافهم الانتخابية وتكون مختصرة، وتلخص فكر الحزب وبرنامجه المطول في بضع كلمات جذابة. لكن معظم هذه البرامج تتضمن تناقضا صارخا بين بنود برنامج الحزب مع ممارساته الفعلية فيما تتسم شعاراتها بالشعبوية.

"الامن العام" حملت اسئلة الى المعنيين عن هذه المواضيع الشائكة التي تعتبر مثابة عقد يلتزم المرشح مبدئيا تنفيذ مضمونه.

شربل: البرامج الانتخابية فارغة من مضامينها التنفيذية

يعتبر وزير الداخلية الاسبق العميد مروان شربل ان من يرصد مسار الانتخابات النيابية للدورة السابقة يلاحظ "ان معظم البرامج الانتخابية تميزت بالشعارات الفارغة من مضامينها التنفيذية، بمعنى انها تضمنت وعودا تركزت على حقوق بديهية للمواطنين لكن من دون تحديد مهل زمنية لتنفيذها"، مشيرا الى ان هذه البرامج "باتت تستخدم خلال الانتخابات كرشوة معنوية بالنسبة الى المواطن الذي يرفض ان يبيع صوته الى جانب الرشوة المادية لجذب الناخبين وشراء اصواتهم"، مؤكدا ان الاحزاب "تستفيد من مسألة غياب المحاسبة بسبب نظامنا الطائفي، فتعطي الاهمية لبناء تحالفات في لوائح هجينة لضمان الفوز على حساب التوحد حول برنامج موحد يحاكي مصالح المواطنين".

ولفت الى ان "مَن يتابع الاستحقاق النيابي يلاحظ ان البرنامج الانتخابي

وزير الداخلية الاسبق العميد مروان شربل.

يشكل عناوين الحملة الانتخابية للمرشح، لكن هذه العناوين تبقى شعارات اذا لم يتبناها الحزب الذي ينتمي اليه هذا المرشح ويسعى الى تطبيقها بالتعاون مع الاحزاب التي يتقاسم السلطة معها، باعتبار ان النائب هو جزء من الحزب وتركيبته وادارته ومسيرته ومشروعه، وبالتالي

لا يمكنه ان يتفرد ببرنامج انتخابي او بموقف سياسي او انمائي في منأى عن قيادة حزبه، ولا يمكنه ان يخدم وطنه ولا المواطن الذي انتخبه كونه يعمل فقط من اجل مصلحة حزبه التي غالبا ما تكون فئوية او مذهبية او طائفية، وهنا تكمن مشكلة البلد".

ورأى ان معظم الاحزاب "تنشر برامجها الانتخابية المتضمنة وعودا بالتشريع لاصلاح مكامن الخلل ومكافحة الفساد لبناء دولة عصرية، وسرعان ما يتضح ان هذا القانون الانتخابي لا يطلب من المرشح الى الندوة البرلمانية حيازة اي شهادات اختصاص متصلة بالعمل التشريعي كالحقوق او علم القانون والدستور للقيام بواجبه في حين يفرض على المختار ان يكون متعلما. الاسوأ من ذلك، ان البرامج الانتخابية لبعض الاحزاب تطرح مسألة وتمارس نقيضها كأن تطالب على سبيل المثال بوجوب الفصل بين السلطات، وتقوم فعليا بترشيح وزراء الى المقاعد النيابية من دون اي اعتبار لما اعلنته سابقا اذ لا شيء يعلو تأمين مصلحتها".

> **البرامج الانتخابية رشوى معنوية الى جانب الرشوة المادية**

ودعا شربل المواطنين الى "ان ينتفضوا على الفساد بكل انواعه، لاسيما المرشح الذي يحاول شراء ضمير الناس بخداعهم عبر برامج انتخابية واهية لا قدرة له على تنفيذها، او عبر دفع الاموال وتقديم الخدمات المشبوهة لهم، وان يقوموا بمحاسبته الفورية والتشهير به علنا سواء في الاماكن العامة او على وسائل التواصل الاجتماعي، او على وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب ليكون عبرة لغيره من الفاسدين وتتم محاسبته معنويا قبل محاسبته في صناديق الاقتراع"، مشددا على "ضرورة توعية الناخبين على اهمية البرامج الانتخابية لأن معظمهم لا يأخذونها معيارا لاختيار المرشحين بل ينظرون اليها على انها مجموعة وعود تنتقل من دورة انتخابية الى اخرى بدل ان تكون من ابرز آليات محاسبة المرشحين والاحزاب على خياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانمائية".

وامل في "ان تكون هذه الانتخابات مفصلية، وان يكون مسارها مبنيا على آلية المحاسبة في بلد انهكه الوعود الفضفاضة بالانماء المتوازن والبرامج الانتخابية التي حبلت بمشاريع لم يتحقق منها اي شيء"، مؤكدا ان "الشعارات الانتخابية التي ملأت الشوارع والابنية وآرمات الطرق تتكرر كل اربعة اعوام لانها شعارات لزوم ما لا يلزم وجربونا مرة اخرى"، مشيرا الى "اننا في القابل من الايام مع اقتراب الموعد الانتخابي سيكون اللبناني في مواجهة الاختبار الحقيقي لعدّة الشغل المالية التي عليها العين في هذه الانتخابات اكثر بكثير، ويعي خطورتها ويتجاوزها لوضع المدماك الاول في بناء الدولة التي ننشدها جميعا".

مخايل: محاسبة مرشحي الاحزاب والكتل لا تزال ضعيفة

المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات" رلى مخايل رأت "ان التعريف العلمي للبرامج الانتخابية قد لا ينطبق على ما تشهده الساحة الانتخابية من حملات دعائية وشعارات في لبنان مع كل موسم انتخابي، اذ ان البرنامج الانتخابي عادة يوصف على انه وثيقة توجيهية منبثقة من رؤية وايديولوجية الحزب الذي يعد بتنفيذها عند وصوله الى الحكم، وتتشكل الاحزاب السياسية عادة على قواعد ايديولوجية قد تكون اجتماعية ديموقراطية، ليبرالية او محافظة، اشتراكية، بيئية، ووفق هذه الايديولوجية تتشكل برامج الاحزاب وتحدد اولوياتها للتأثير وصوغ السياسات العامة التي تحقق اهدافها العامة. لكن في لبنان، تصنف الاحزاب بحسب الطوائف، اي هناك احزاب مسيحية وسنية ودرزية وشيعية تمثل الطوائف وفق مصالحها واعتباراتها. في غالبية الاحيان تسيطر الشعارات على البرامج الانتخابية اكثر من البرامج الفعلية، وان كنا شهدنا في الانتخابات النيابية الماضية عام 2018 وفرة في اطلاق البرامج الانتخابية، الا ان معظمها ظل في اطار الحملات الدعائية والوعود والشعارات التي ◄

◄ انتهى مفعولها مع اقفال صناديق الاقتراع".

وشددت على ان "مسألة محاسبة ومساءلة مرشحي الاحزاب والكتل لا تزال ضعيفة في النظام السياسي الحالي، ولا ينطبق الوضع فقط على المساءلة والمحاسبة في صناديق الاقتراع، بل الامر ينسحب على مسائل عدة تتعلق بقضايا مكافحة الفساد في قطاعات كثيرة لم تتم محاسبة المسؤولين عنها او تتعلق بتحديد المسؤولية عن الانهيار المالي والاقتصادي بحيث لم تصل محاسبة المسؤولين الى نتيجة".

واكدت ان العملية الانتخابية النيابية "كمحطة دستورية تجري كل 4 سنوات من دون ان يكون دافع المحاسبة الذي يحركها، اذ تنجح كل مرة الطبقة السياسية باللعب على مشاعر الناس وعلى مخاوفهم وفي تصويب اهتمامهم لنصرة الطائفة او الجماعة التي ينتمون اليها عبر الاقتراع لها، ان تقوية آليات المساءلة والمحاسبة لدى الناخبين تحتاج الى وجود برامج تثقيف انتخابي فعالة، اذ بينت الدراسات التي قامت بها مؤسسة "مهارات" ضعف برامج التثقيف الانتخابي التي كان من المفترض ان تقوم بها الهيئة المشرفة على الانتخابات"، موضحة ان "برامج التثقيف لم تتجاوز نسبتها في الانتخابات الماضية اكثر من واحد في المئة، وان الرصد الذي تقوم به مهارات سجل غياب التثقيف الانتخابي مرة اخرى خلال التحضير للانتخابات النيابية الحالية".

ولفتت مخايل الى ان "آخر الدراسات التي قارنت بين هموم اللبنانيين وما رفعته الاحزاب من شعارات وعناوين لحملاتهم الانتخابية وبين ما انجز فعلا من هذه الوعود في المجلس النيابي، نجد ان الهوة كبيرة في هذا المجال حيث

المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات" رلى مخايل.

> ضعف اليات المحاسبة تعود الى غياب التثقيف الانتخابي

اظهرت دراسات عدة عام 2018 ان المواطنين يتطلعون الى معالجة الفقر والبطالة وازمة الطاقة والمياه والصحة والتعليم والنفايات وارتفاع الاسعار، وان كانت هذه الاولويات قد ذكرتها برامج الاحزاب الا ان العمل على اقرار السياسات العامة المناسبة لمعالجة هذه الاولويات تخلفت عن تحقيق اي تقدم سواء لناحية التشريعات، او لناحية اقرار الخطط لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للناس، او لناحية توفير المناخ السياسي المؤاتي لوضع الحلول المطروحة موضوع التنفيذ".

واعطت مثالا حول دعم حقوق المرأة الذي لم يخل منه اي برنامج انتخابي في العام 2018، مشيرة الى ان "التدقيق في هذه البرامج بينت انها تجنبت ان تذكر في مجال تعزيز حقوق المرأة مسألتي حق المرأة في اعطاء جنسيتها لاولادها ورفع سن الحضانة"، معتبرة ان الامر له "مدلولاته الكثيرة اذ ان الاحزاب السياسية في لبنان لا تزال تنظر بصورة مجتزأة الى حقوق المرأة، لاسيما في القضايا التي تعتبر اشكالية مثل الجنسية وقانون الاحوال الشخصية".

وجزمت مخايل بأن الحملات الانتخابية في لبنان "تحاكي مشاعر الناخبين وعواطفهم وتلعب على تخويفهم من بعضهم البعض، وهي تهدف الى تحقيق الربح يوم الانتخابات من دون ان تتابع تحقيق وعودها اذ تعتمد على ضعف ذاكرة الناخبين، وضعف ثقافة المحاسبة والمساءلة في لبنان، وضعف برامج التثقيف الانتخابي".

سليم: البرامج الانتخابية للاحزاب ينتهي مفعولها بانتهاء الانتخابات

المدير التنفيذي في جمعية "لادي" LADE علي سليم (الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخابات في لبنان)، رأى ان البرامج الانتخابية لدى معظم الاحزاب اللبنانية "ينتهي مفعولها بانتهاء الانتخابات لانه بالفعل لا يوجد برامج انتخابية بسبب ربطها بالتحالفات التي هي تحالفات انتخابية في لبنان وليست تحالفات سياسية، بمعنى ان التحالفات الانتخابية تكون آنية لظرف معين ومرحلة معينة تنتهي مع اقفال صناديق الاقتراع، وهذا المسار كان واضحا في انتخابات 2018 والانتخابات التي سبقتها، اذ يمكننا ان نلاحظ ان هناك فريقين متحالفين في دائرة انتخابية واحدة ومتنافسين في دائرة اخرى. هذه المسألة تشكل ازمة كبيرة جدا لجهة عدم اتفاقهما على برنامج ورؤية سياسية واجتماعية واقتصادية واحدة، ويعود السبب لهذه التحالفات الانتخابية الى ان الدوائر الانتخابية المؤلفة من 15 دائرة في لبنان، صغيرة يراوح عدد مقاعد كل واحدة منها بين 5 و 13 مقعدا نيابيا، وبالتالي هي دوائر من لون ومذهب واحد وتمنع التحالف على اساس برامج سياسية".

واعطى سليم مثالا على التحالفات الانتخابية في الدورة النيابية التي ستجري في 15 ايار المقبل، فاشار الى ان التيار الوطني الحر سيتحالف مع حركة امل في هذه الدورة الانتخابية، و"لكل منهما رؤية غير مشابهة وغير متطابقة مع الاخر لناحية المواضيع المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع"، معتبرا "ان هذا التحالف الانتخابي سيتحول الى اختلاف في البرلمان، لذلك يعتقد ان غياب البرامج سيؤدي من دون شك الى برلمان مقسم يسوده التناحر والمماحكات السياسية لأن المعركة النيابية باتت لتأمين الاصوات والنجاح حتى لو كان التحالف مع اي كان".

ولفت الى "اننا لا نرى محاسبة في صناديق الاقتراع لأن سلوك معظم الناخبين لا يزال اسير اللغة الطائفية ولغة التخويف والخوف من الاخر. وتستعر هذه اللغة كلما اقتربنا من موعد الاستحقاق النيابي بحيث يكون معيار توجه الناخبين للاقتراع طائفي ومذهبي ويا للاسف. هناك مشكلة اساسية في هذا الموضوع، وهو الصوت التفضيلي في النظام الانتخابي بحيث يقترع الناخب للائحة ويحق له ان يعطي صوته التفضيلي لاحد المرشحين فيها، وبذلك يبني هذا الناخب علاقة معرفة بالمرشح بغض النظر عن البرنامج الانتخابي، وهذه هي المشكلة الاساسية في غياب البرامج الانتخابية لأن اللائحة غير مقفلة بمعنى ان الناخب لا يدلي بصوته للائحة فقط بل لديه الامكانات بأن يعطي صوته التفضيلي لأي مرشح يختاره ضمن اللائحة، فيكون الناخب قد اعطى صوته لشخص وليس للائحة بغض النظر عن البرنامج مما يؤدي الى تحويل المعركة بين الافراد المنضويين ضمن اللائحة الواحدة، لأن كل مرشح في اللائحة الواحدة يتنافس مع الاخرين للحصول على الصوت التفضيلي في وقت من المفترض ان يكون التنافس على البرنامج الانتخابي".

المدير التنفيذي في جمعية "لادي" علي سليم.

> الشعارات تبقى رنانة اذا لم تترافق مع برنامج انتخابي وتحالف سياسي

ورأى سليم ان القوى السياسية "تعتمد في حملاتها الانتخابية على الشعارات التي تشد عصب الناخب وتبقيها ضمن اطار العموميات حيث تصعب محاسبتها"، مؤكدا ان هذه الشعارات "ان لم تكن مترافقة مع برنامج انتخابي واضح جدا ومع تحالفات سياسية ستبقى شعارات فضفاضة ورنانة بمضمون فارغ".

مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.com

مشكلة قانون تشريعه شراء الأصوات وبلا ضوابط شمس الدين: سقف الإنفاق أكبر من المطلوب

في كل دول العالم الانتخابات محطة رئيسية لتداول السلطة، عبر اعادة القرار الى الشعب. لذلك توضع الضوابط على المرشحين لجهة تكافؤ الفرص ماليا ودعائيا، والتي تعمد الدولة الى توفيرها، كما يكون الناخب مسؤولا عن خياراته

نصت المادة 61 من قانون الانتخاب تحت عنوان "في سقف الانفاق" على ما يلي: "يحدد سقف المبلغ الاقصى الذي يجوز لكل مرشح انفاقه في اثناء فترة الحملة الانتخابية وفقا لما يأتي: قسم ثابت مقطوع قدره سبعمئة وخمسون مليون ليرة لبنانية، يضاف اليه قسم متحرك مرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي ينتخب فيها وقدره خمسون الف ليرة لبنانية عن كل ناخب من الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى. اما سقف الانفاق الانتخابي للائحة فهو مبلغ ثابت مقطوع قدره سبعمئة وخمسون مليون ليرة لبنانية عن كل مرشح فيها. يمكن اعادة النظر في هذا السقف لدى افتتاح فترة الحملة الانتخابية في ضوء الظروف الاقتصادية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات وبعد استطلاع رأي الهيئة"، الامر الذي يعتبره الخبير في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين في حوار مع "الامن العام" امرا مبالغا فيه بعدما شرعت نصوص القانون الرشوة الانتخابية.

■ هل سقف الانفاق الانتخابي المحدد في القانون يكفي في ظل انهيار الليرة اللبنانية؟

□ بعد رفع سقف الانفاق الانتخابي بهذا الشكل الكبير، من 150 مليون ليرة الى 750 مليون ليرة لكل مرشح، ومن 150 مليون ليرة الى 750 مليون ليرة لكل مرشح في لائحة، اصبح هناك سقف انفاق انتخابي للمرشح مليار ونصف مليار ليرة، وعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى يتم ضربه بخمسين اذ ان هناك دوائر يصل فيها سقف الانفاق الى 26 مليار ليرة وهذا رقم كبير جدا. لذلك عندما تم تعديل سقف الانفاق من عام 2018 الى عام 2022، سألنا عددا من النواب عن المعيار في تعديل سقف الانفاق لاسيما من 5 الاف عن كل ناخب الى 50 الفا فلم نلق جوابا. من هنا ارى ان السقف المعتمد في الانتخابات الحالية اكبر بكثير من المطلوب، خصوصا وان كل النفقات ستكون تقريبا بالليرة اللبنانية. مثلا اذا كان في الامكان صرف كل مرشح في احدى الدوائر 26 مليار، واذا كان الحاصل الانتخابي يصل الى 20 الف صوت، فهذا يعني عمليا القدرة على شراء كل الاصوات وهذا ما يحصل في كل الانتخابات. صحيح ان العنوان هو الانفاق الانتخابي انما عمليا هو شراء اصوات، تبدأ من المندوبين الى المساعدات الى الحفلات الانتخابية، لذلك اعتبر ان سقف الانفاق الانتخابي المعتمد يكفي ويزيد، لا بل هذا الرفع للسقف بالشكل غير المدروس عزز شراء الاصوات والرشوة الانتخابية، وجعلنا نقول ان هذه المعركة هي بين من يملكون المال ومن لا يملكونه.

■ يظهر ان ما هو مسموح قانونا شيء وما يحصل فعلا شيء آخر، من يضبط ذلك؟

□ هناك هيئة الاشراف على الانتخابات، لكنها شاهد زور على ما يجري. صحيح يتم فتح حساب للحملة الانتخابية، والتي تبدأ من تاريخ صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، انما عمليا كل ما يتم صرفه قبلا لا دخل له بالانتخابات، علما انه في الاساس من ضمن التحضير لخوض الانتخابات النيابية. اضف الى ذلك، تاريخيا كل الدفع يحصل نقدا، ومن يقدر على ضبط حركة الدفع نقدا؟ القانون ينص على فتح حساب في المصرف مرفوعة عنه السرية المصرفية، وكل التبرعات والهبات توضع في الحساب ويتم الصرف منها. لنفترض حصل ذلك وتم الدفع بموجب شك مصرفي، من سيقبل هذا الشك حاليا؟ بالتأكيد لا احد. في الماضي كانت حركة النقد اكبر وحاليا ستكون اكبر، وبالتالي هيئة الاشراف على الانتخابات ليس لديها القدرة على ضبط الانفاق الانتخابي، ما يعني بقاء السقف المحدد في القانون مجرد عنوان، وكل المرشحين يأتون بمدقق حسابات ودائما تكون النتيجة انهم صرفوا اقل من السقف المسموح به. بالتالي هناك صعوبة في ضبط الانفاق الانتخابي. في كل دول العالم الانفاق يتم عبر الشيكات والبطاقات المصرفية وهناك قدرة على ضبطه، اما في لبنان اكثر من 80 في المئة من الانفاق يتم نقدا مما يستحيل ضبطه، وبالتالي المادة التي وضعت حول سقف الانفاق الانتخابي هي لتجميل القانون، وامكان تطبيقها غير ممكن وغير صحيح. اذا عدنا الى الانتخابات السابقة، هناك نواب قالوا صراحة انهم صرفوا ملايين الدولارات بينما في الكشف الذي قدم لهيئة الاشراف على الانتخابات كان المبلغ متواضعا. وفي الانتخابات الحالية سيكون الصرف والدفع نقدا اكثر نتيجة عدم الثقة.

■ كل الحملات الانتخابية تفتقد الى التكافؤ بين المرشحين لجهة القدرات المالية والدعائية، اين دور الدولة في هذا المجال؟

□ في دول العالم يفرضون على المرشح الحصول على تواقيع جهات بلدية واختيارية وغيرها، بهدف اختبار اهليته للترشح، والدولة هي التي تؤمن تمويل المرشحين بحيث يتحقق تكافؤ الفرص. لكن طالما يستطيع اي كان ان يترشح في لبنان لا تستطيع الدولة تأمين التمويل، هناك مرشح لديه حيثية ويجب ان يترشح، وهناك مرشح لا يحوز على اي حيثية، وبالتالي لا يمكن دعم كل الناس لأن باب الترشيح مفتوح من دون ضوابط. ففي العام 2018 تقدم 976 بترشيحهم للانتخابات، هل يعقل ان تمول الدولة هذا العدد الكبير، خصوصا وان النتائج اظهرت حصول مرشحين على اصوات متدنية جدا وبعضهم لم يتجاوز عدد المقترعين له العشرة اصوات. لذلك اقول ان المال اساسي في الانتخابات، ومَن يملك المال هو مَن يتحكم بالانتخابات ومَن لا يملك المال يكون الضحية، لذلك على الدولة تأمين تمويل لكل المرشحين وفق معيار الاهلية حتى تصبح المعركة متكافئة.

■ هناك ملايين من الدولارات تصرف تحت عنوان مساعدات اجتماعية وهي في الاساس اموال انتخابية، اليس هذا احتيالا على القانون؟

الخبير في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين.

□ اي مرشح لديه جمعية مستمرة وتقدم المساعدات، لا يعتبر ذلك انفاقا انتخابيا. بالتالي كل شخص قادر على انشاء جمعية يمكنه ان يصرف، وهذا ليس تحايلا على القانون لأن القانون نفسه يقول بذلك. القانون غلط، وايضا وفق القانون فان استقدام ناخبين من الخارج على نفقة المرشح او اللائحة فهو ضمن الانفاق الانتخابي ولا يعتبر رشوة، ويعتبر القانون هذه العملية انفاقا انتخابيا شرعيا ومقوننا، وبالتالي القانون هو الذي يبرر الخطأ، والمشكلة ليست في تجاوز القانون. اذا قرأنا المواد في القانون نجد انها تشرّع شراء الاصوات قانونا.

■ الناس دخلت في مرحلة الجوع وبنسب عالية وعدد الفقراء يزداد كل يوم، الا ترى مستفزا اللوحات الدعائية التي تكلف ملايين الدولارات على امتداد الشوارع والمناطق؟

□ اللوحات الاعلانية الدعائية للمرشحين واللوائح تكلف نفقات كبيرة، لكنها تدخل من ضمن مستلزمات العملية الانتخابية. لا يمكن منع مرشح من القيام بحملة دعائية اعلانية، انما يعود للناس ان تقيّم. مثلا، اذا كان هناك مرشح لا يقوم بعمل انساني ولا يقدم مساعدات للناس المحتاجة ويضع لوحات اعلانية يدفع عليها مبالغ كبيرة هنا يعود للناس ان تحاسب، انما هذا لا يلغي حق المرشح في التعريف عن نفسه وعن مشروعه، ومن حق الناس ان تخضع المرشح للتقييم استنادا الى سلوكه السابق. اقول ان المرشح بدل ان يصرف عشرات الاف الدولارات على اللوحات الاعلانية، فليعمد الى صيانة طريق في منطقته او تأمين حاجات اساسية ملحة وهذا افضل، لأن الناس تحتاج الى كل شيء من كهرباء الى مياه الى طبابة الى بنى تحتية، وعلى الناس ان تحاسب.

■ الا ترى ان الناس لم تعد تجذبها الدعاية الانتخابية ولا الشعارات الانتخابية وهمها لقمة العيش؟

□ هذا الامر لمسناه عمليا. في الماضي، عندما كنا نسأل الناخب من تريد كان يسمي، اليوم نسأل الناخبين فتقول النسبة الكبيرة منهم لا احد (من 60 الى 70 في المئة يجيبون لا احد وغير مهتمين)، لان اهتمامات الناس صارت اهم بكثير من الانتخابات بعد فقدان ابسط مقومات الحياة الكريمة والغلاء الفاحش، وهذا يعكس لامبالاة من الاجواء الانتخابية علما اننا على مسافة اقل من شهرين من الاقتراع ونلمس برودة انتخابية، فهناك تراجع في عدد المرشحين وتراجع في نسبة الاقتراع، لأن الاستطلاعات التي اجريناها اظهرت ان نسبة كبيرة لا تريد ان تقترع، ولم يعد الاقتراع اولوية عند الناس انما هناك اولويات اخرى. ◄

مقارنة بين سقف الانفاق الانتخابي عامي 2018 و2022

-عام 2018: 150 مليون ليرة لكل مرشح.
- عام 2022: 750 مليون ليرة.
-عام 2018: 150 مليون ليرة لكل مرشح في لائحة
-عام 2022: 750 مليون ليرة.
-عام 2018: 5000 ليرة عن كل ناخب مسجل في الدائرة الكبرى
-عام 2022: 50 الف ليرة.

■◄ هل لديكم احصاءات عن القدرات المالية المرصودة من مرشحين ولوائح واحزاب للحملات الانتخابية؟

□ لا يوجد تصور، لكن لا شك في ان الماكينات الانتخابية التي تعمل والمندوبين والمصاريف التي تدفع تؤشر الى ان هناك مبالغ كبيرة جدا، خصوصا وان الاحزاب تمتلك المال، اضافة الى ان متمولين كبارا دخلوا على خط الانتخابات. يبقى ان المرشحين الجدد الذين سيكونون ضحية عملية شراء الاصوات التي شرعها القانون. تاريخيا، المال الانتخابي يلعب دورا، وفي هذه الانتخابات سيلعب دورا اكبر من المرات السابقة لأن الناس محتاجة، والانتخابات الحالية ستكون مطبوعة بثلاثة امور: تراجع اعداد المرشحين، تراجع نسبة الاقتراع، وسطوة المال الانتخابي الذي سيكون مؤثرا في الكثير من الدوائر.

سقف الانفاق الانتخابي النهائي بحسب تقسيم الدوائر عام 2022

الدائرة	عدد الناخبين	السقف المتحرك	السقف الثابت	السقف النهائي
بيروت الاولى	92,764	371,056,000	150,000,000	521,056,000
بيروت الثانية	101,787	407,148,000	150,000,000	557,148,000
بيروت الثالثة	252,301	1,009,204,000	150,000,000	1,159,204,000
بعبدا	151,590	606,360,000	150,000,000	756,360,000
المتن	170,744	682,976,000	150,000,000	832,976,000
الشوف	181,949	727,796,000	150,000,000	877,796,000
عاليه	116,181	464,724,000	150,000,000	614,724,000
كسروان	89,227	356,908,000	150,000,000	506,908,000
جبيل	75,585	302,340,000	150,000,000	452,340,000
صيدا	53,859	215,436,000	150,000,000	365,436,000
قرى صيدا	93,005	372,020,000	150,000,000	522,020,000
النبطية	121,897	487,588,000	150,000,000	637,588,000
صور	154,099	616,396,000	150,000,000	766,396,000
بنت جبيل	123,356	493,424,000	150,000,000	643,424,000
مرجعيون وحاصبيا	138,890	555,560,000	150,000,000	705,560,000
جزين	54,188	216,752,000	150,000,000	366,752,000
زحلة	158,005	632,020,000	150,000,000	782,020,000
البقاع الغربي - راشيا	122,485	489,940,000	150,000,000	639,940,000
بعلبك والهرمل	255,637	1,022,548,000	150,000,000	1,172,548,000
طرابلس	196,149	784,596,000	150,000,000	934,596,000
المنية الضنية	97,352	389,408,000	150,000,000	539,408,000
عكار	223,538	894,152,000	150,000,000	1,044,152,000
زغرتا	71,337	285,348,000	150,000,000	435,348,000
الكورة	57,795	231,180,000	150,000,000	381,180,000
بشري	46,409	185,636,000	150,000,000	335,636,000
البترون	58,443	233,772,000	150,000,000	383,772,000

تحقيق

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

أعلن بعض مرشحيه وباشر تشكيل لوائحه رغم التباينات أي جديد يقدمه المجتمع المدني للناخبين ومجلس النواب؟

انتهت في اذار الماضي مهلة تقديم الترشيحات للانتخابات ومهلة الرجوع عنها، وفي 4 نيسان الجاري تنتهي مهلة تقديم اللوائح الانتخابية. مجموعات المجتمع المدني التي تطلق على نفسها اسم "قوى التغيير" قررت خوض الانتخابات في كل الدوائر، بعدما اعلنت عن بعض مرشحيها وبدأت اتصالاتها لتشكيل لوائحها رغم التباينات الواضحة بينها

لا شك في ان خوض قوى المجتمع المدني والتغيير الانتخابات يطرح السؤال: ماذا سيكون عليه دور المجتمع المدني والمستقلين اذا فاز بعضهم في الانتخابات؟ اي تغيير متوقع ان يحدثوه في ظل سطوة وتواجد الاحزاب التقليدية في كل الدوائر والمناطق ومؤسسات الدولة؟ وفي اي مجالات يمكن ان يحصل التغيير وفق برامجهم المعلنة؟ بعض المجموعات طرح برامج عامة وبعضها طرح مجرد شعارات مرحلية بما يتلاءم مع الظروف التي يعيشها البلد، وثمة مجموعات اكتفت بعرض الواقع ومشكلاته وتأثيراته على المواطنين من دون تقديم مقترحات حلول.

في هذا المجال، تحاور "الامن العام" كلا من المحامي الدكتور زياد عقل مرشح "تحالف وطني" ضمن قوى التغيير عن دائرة بعبدا، والناشط السياسي زياد عبس المرشح في دائرة بيروت الاولى، حول برامج المجموعات التي ينتمون اليها واهدافها وما المتوقع منها؟

عقل: لدينا اهتمام كبير باستقلال القضاء

■ على اية اهداف تلتقي مجموعات المجتمع المدني؟

□ قوى التغيير في المجتمع المدني تلتقي على هدف اساسي هو بناء الدولة ومواجهة كل الذين اوصلوا البلد الى ما هو عليه، حتى نفتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان، مع ان قانون الانتخاب هو قانون هجين وضعته احزاب منظومة السلطة بهدف تكرار عملية الاستيلاء على الدولة ومقدراتها، وقد اخذ معهم جهدا كبيرا لتركيب قانون لا هو نسبي ولا هو اكثري مع صوت تفضيلي واحد. لكن قوى التغيير، رغم بعض التباينات لديها خيار بتشكيل لوائح تقارع بها احزاب السلطة في كل لبنان، وهذا ما يتم التحضير له بهدف فتح صفحة جديدة في تاريخ الوطن.

■ ما الجديد الذي ستقدمه الى الناس في الحياة السياسية والنيابية والعامة، لاسيما في هذه الظروف الصعبة اقتصاديا ومعيشيا؟

□ هدفنا استعادة دور المجلس الرقابي، هذا المجلس الذي يضم مجموعة احزاب في البرلمان وفي الحكومة وغابت عنه المعارضة. اذا لم تكن هناك معارضة جدية لا يحصل استجواب للوزير الذي يخالف القانون، ولا تكون هناك جدية في تطبيق القوانين، فنكون امام برلمان يصدر قوانين لا يتم تطبيقها كما يحصل حاليا في معظم القوانين بسبب غياب الرقابة البرلمانية من جهة، ولعدم احترام سلطة الرقابة في مجلس النواب من جهة ثانية، فالمجلس يلعب حاليا دورا تشريعيا فقط ولا يؤدي دورا رقابيا، علما انه اهم من التشريع. هناك مخالفات كبيرة للدستور، مثلا استقال نواب وتوفى اخرون، فلم يتم اجراء انتخابات فرعية كما ينص الدستور بشكل واضح خلال شهرين.

المحامي الدكتور زياد عقل مرشح "تحالف وطني" ضمن قوى التغيير عن دائرة بعبدا.

■ ما هو مشروعكم السياسي والانتخابي؟

□ بالنسبة الى مشروع قوى التغيير، اذا اعطانا اللبنانيون المقيمون وفي دول المهجر اصواتهم واعطونا الفرصة للوصول، لدينا اهتمام كبير جدا بموضوع استقلال القضاء، اذ لم يكن لبنان ليصل الى هذا الوضع لو كانت هناك استقلالية للقضاء. فلا يجوز ان يكون هناك مرسوم للتشكيلات القضائية بتوقيع رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء المعنيين، بل يجب ان تصدر التشكيلات عن مجلس القضاء الاعلى وتكون مبنية على الكفاية. تاليا، المدعي العام المالي او التمييزي او في اي محافظة يجب ان يتم تعيينه في مجلس القضاء الاعلى، وهذا امر في حاجة الى تعديل بسيط في قانون اصول المحاكمات الجزائية بهدف رفع يد السياسة عن القضاء. القاضي يجب ان يكون متمكنا من ملاحقة اي شخص وسجنه حتى لو كان رئيسا او وزيرا او نائبا او سياسيا يخالف القوانين. نشير الى ان في فرنسا رؤساء جمهورية حوكموا وهناك رئيس دخل السجن. لن تصبح لدينا دولة قانون طالما هناك تبعية للقضاة في المراكز الحساسة للسياسيين. اذا وصلت المجموعات التغييرية الى البرلمان، انا اكيد ان عنوان عملها سيكون استقلال القضاء ودعم مطالب نادي القضاة ومطالب نقابة المحامين في بيروت وطرابلس، وسيكون هناك جهد كبير لبناء دولة القانون عبر بناء دولة المؤسسات.

> **قوى التغيير في المجتمع المدني تلتقي على بناء الدولة**

■ اذا تمكنتم من دخول البرلمان الن تصبحوا من ضمن منظومة السلطة المشكو منها، خاصة ان اكثر القوى السياسية ستعود الى المجلس؟

□ اطلاقا. ستكون هناك معارضة موجودة وهي زهرة النظام الديموقراطي. لا رغبة لدينا في ان نشارك في السلطة التنفيذية بل يهمنا المشاركة في السلطة التشريعية لنعارض الاداء الخاطىء. نحن لن ندخل الحكومة ولن نحمل مسؤولية اداء السلطة، هم يحملون مسؤولية الاداء في السلطة التنفيذية. من اهم مهام السلطة التشريعية ان تكون فيها معارضة جدية برلمانية، والمعارضة لا تكون شريكة مع احزاب السلطة في الحكومة.

■ هل ستكون لديكم قدرة على التغيير الذي تنشدونه؟

□ لقد حصل تحالف بين الفاسدين والفاشلين اضعف الدولة، وادى الى فجوة مالية بقيمة 70 مليار دولار من دون ان ينجح المدعي العام المالي والمدعي العام التمييزي والقضاء في وضع اي مرتكب في السجن. هذا يعود في الدرجة الاولى الى غياب الرقابة النيابية والى عدم استقلال القضاء. لذلك ندعو اللبنانيين الى انتخاب قوى التغيير في كل لبنان لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلد مبنية على المساءلة واحترام دولة القانون بهدف التغيير المنشود.

■ يتهم البعض منكم بانهم من اتباع السفارات وينفذون اجندتها السياسية بسبب التمويل الذي يحصلون عليه، كيف تبررون دعمكم الخارجي ماليا وسياسيا؟

□ استطيع ان اؤكد ان قوى المجتمع المدني التغييرية الحقيقة لا تأخذ اموالا من دول اجنبية، بل تاخذ اموالا من اللبنانيين في لبنان ودول المهجر بهدف مواجهة احزاب تعودت ان تكون تحت تأثير سياسات دول اجنبية وهيمنة اجنبية. ان سيادة لبنان على اراضيه وبناء الدولة، وتقديس كل شبر من ارض لبنان، وكل نقطة ماء من المياه الاقليمية اللبنانية هي من مقدسات قوى التغيير، ونرفض ان يزايد علينا احد في موضوع السيادة. كما نرفض ان يكون عنوان الدفاع عن الارض وسيلة لحماية الفساد. ◄

عبس: سنقدم برامج وخططا في مختلف القطاعات

الناشط السياسي زياد عبس المرشح في دائرة بيروت الاولى.

■ ما الذي يجمع مجموعات المجتمع المدني، اين تلتقي واين تختلف؟

□ تتلاقى مجموعات الثورة والمجتمع المدني على بناء وطن تديره دولة تحترم المواطن كانسان، ويكون القانون فيه هو الفيصل وهو الضابط. كما تلتقي على مشروع المواطنية القائم على مبدأ ان الانسان قيمة في ذاته، بصرف النظر عن انتمائه الديني او المناطقي او العائلي او الحزبي. لكنها تختلف في بعض النواحي على الاسلوب والتكتيك والتوقيت، وربما في حالات قليلة على ترتيب الاولويات على المدى القصير، لكن هذه الاختلافات تبقى ضمن اطار تنوع الاراء وتعددها.

■ ما هو المشروع الجديد الذي ستقدمونه الى الناس سياسيا ونيابيا ومعيشيا؟

□ سنقدم اولا عرضا واقعيا وصادقا لحالة البلد ولن نرمي وعودا كاذبة حتى لو لم يكن هذا العرض "كسّيب" في السياسة، لاننا على يقين بأن المواطن بات على نسبة من الوعي والادراك تجعلنا نحصل على اهتمامه وضم جهوده الى جهودنا، كلما كنا واضحين في توصيف المشاكل بدل ان نحاول التعمية عن مرارة الوضع. نحن نصر على مبدأ الصراحة والوضوح، والواقع الصعب يستحيل التعامي عن حقيقته. كما اننا سنقدم نموذجا عن الشفافية والمحاسبة التي تبدأ من انفسنا، والاهم اننا سنقدم برامج وخططا واقعية واضحة في مختلف القطاعات، مبنية على دراسات علمية وخارطة طريق لتحقيق كل منها، مرتكزين على تكتل نيابي سيقدم مشاريع قوانين علمية بديلة عن الصفقات المشبوهة، وسيضيء على مكامن تلك الصفقات واكلافها عبر ابراز الفوارق بينها وبين المشاريع التي سيقدمها.

■ البعض يقولون انكم ستصبحون من ضمن منظومة السلطة في حال وصلتم الى البرلمان؟

□ بالتأكيد لن نكون جزءا من المنظومة، بل سنكون ضمير المواطن في المجلس، والعين الساهرة على مصالحه، والاداة الرقابية التي ستقف في وجه مشاريع الفساد وتقاسم المغانم على حساب الناس، وصولا الى ازاحة هذه الطبقة وتحقيق

> **مجموعات المجتمع المدني تختلف احيانا على الاسلوب والتكتيك**

دولة الحق. فلو كنا من اللاهثين وراء السلطة والمكاسب لكنا منذ زمن بعيد جزءا من طاولات المصالح. مثلا العديد منا كان ينتمي الى احزاب وصلت الى اعلى مواقع السلطة وغادرها غير آسف لانه اختار المبادئ وليس المناصب.

■ هل ستكون لديكم قدرة على التغيير الذي تنشدونه؟

□ التغيير لا يكون بكبسة زر. هو عملية طويلة ومستمرة تحتاج في بعض الاحيان الى شرارة اطلاق تتلاقى مع نضال شعب يتوق الى هذا التغيير. ما من شرارة افضل من 17 تشرين للبناء عليها. نحن نتحدث عن تغيير على مستوى مواقع المسؤولية، وعلى مستوى ذهنية شرائح من اللبنانيين بعضها ما زال مترددا لاسباب عديدة، منها الخوف او الضعف امام المغريات في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، ومنها الارتباط العاطفي ببعض من يسميهم زعماء، وبعضها منهك ومستسلم، والبعض ما زال يرى فقط على المدى القصير فيبحث عن مصلحة آنية، والبعض القليل منتفع من جماعة السلطة. على هذا المستوى، العمل سيكون اصعب، لأننا نواجه ثقافة متراكمة على مدى عشرات السنين.

■ بعض المجموعات متهمة بانها تابعة للسفارات الاجنبية وتنفذ طلباتها السياسية بسبب التمويل الذي تحصل عليه، كيف تبررون هذا الدعم المالي والسياسي الخارجي لكم؟

□ يمكن للمنظومة وادواتها الاعلامية اتهامنا بما تشاء، فما من شجرة مثمرة الا ورشقت باحجار من لا يعرف الزرع. لكن السواد الاعظم من اللبنانيين لن يصدقوا منظومة فساد ومحاصصة ونهب اوصلت البلاد الى هذا الدرك من المأساة، ويعلمون بأن ليس لرؤوس هذه المنظومة وادواتها ان تتهم، بل هي التي كلما نظر اليها الناس لا يرونها الا في قفص الاتهام.

76
عاماً
تصميم . إنجاز . مثابرة

شعارات 2022

شعارات 2018

تحقيق

جورج شاهين

"الأمن العام" تعاين التعديلات على قانون انتخاب البلديات تعزيز الإنماء المتوازن سعياً إلى اللامركزية الموسّعة

تزامنا مع التحضيرات الجارية لاجراء الانتخابات النيابية المقررة في 15 ايار المقبل، تشهد لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية ورشة عمل لبت مجموعة اقتراحات القوانين الهادفة الى تعديل قانون البلديات وتطويره بغية تسهيل اعمال البلديات والاتحادات البلدية وتعزيز قدراتها التنفيذية، توصلا الى الانماء المتوازن في محاولة لتطبيقه في الانتخابات البلدية المقبلة

لمواكبة الورشة التي تقوم بها اللجنة الفرعية المكلفة من لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات، التقت "الامن العام" عضو اللجنة النائب الدكتور بلال عبدالله وعضو المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية الدكتور انور سليمان الذي يشارك في مناقشة التعديلات المقترحة. تحدث الاول عن الاسباب الموجبة لما هو مقترح من افكار واهداف، فيما ركز الثاني على اهمية وضع خبرات المنظمة في العمل البلدي والانمائي في تصرف اللجنة توصلا الى مزيد من استقلاليتها وشفافيتها.

عبدالله: تحرير العمل الانمائي من الهيمنة السياسية

■ ما هي الاسباب الموجبة التي دفعت الى التعديلات المقترحة والاهداف المرجوة منها؟

□ واضح ان القانون الذي يرعى مسألة المجالس البلدية والاختيارية اصبح في حاجة الى تحديث وتطوير بما يواكب المرحلة الحالية، اكان في الشق السياسي ام الانمائي ام المرتبط بموضوع اللامركزية. لذلك، كان لا بد من اعادة النظر في العديد من النقاط الاساسية في القانون المعمول به حاليا وهي تتمحور على نقاط عدة، اهمها مرتبط بالصلاحيات التي يمكن ان تكون معطاة للمجالس البلدية وتعزيز دورها الانمائي واعتبارها الوحدة الاساسية لموضوع اللامركزية الادارية بسلطتها المباشرة على كل الادارات الرسمية الموجودة في محيطها والصحية والتربوية والاجتماعية وغيرها، وفي اطر تعزيز الانماء المتوازن وانماء الريف والتنظيم المدني، بما معناه لمواكبة الحاجات الانمائية والتوسع العمراني والمحافظة على الاحراج والمحميات. كل هذه الامور، ومنها الثروة المائية ومواجهة الفوضى المنتشرة في هذه المجالات، عدا عن النفايات الصلبة والعديد من الملفات التي نرى ان البلديات الكبرى وربما الاتحادات البلدية في الارياف، قادرة على ان تقوم بهذه المهمات بطريقة اسلم ولامركزية وبالشراكة مع القطاع الخاص. هذا الموضوع يعتبر نقطة جوهرية واساسية في مسألة القانون الذي نعد له.

■ هل تطاول كيفية انبثاق السلطة في البلديات وعلى اي اسس؟

□ طبعا هناك نقاش عميق يدور حول كيفية انتخاب المجلس البلدي، بما معناه عدد الاعضاء ووفق اي معايير، فهل يحتسب وعدد اعضائه على اساس المساحة السكانية ام المساحة الجغرافية، وفي الوقت نفسه ان يكون هؤلاء الاعضاء فاعلون؟ نحن نعلم انه كلما كبر عدد اعضاء المجلس البلدي قلت الفعالية. بالاضافة الى هذه النقاط التي تطرقنا اليها، هل المطلوب ان نضع معايير معينة عن مؤهلات يجب ان تكون متوافرة في المرشحين الى اعضاء هذه المجالس. هناك افكار عدة مطروحة للنقاش، فهل من الضروري ان يكون موجودا في البلدة، وما سيكون عليه المستوى العلمي لهذا المرشح واختصاصه وغيرهما، وهي امور لا تزال قيد النقاش. البحث مستمر في ان يكون نظام الانتخاب وفق النظام الاكثري ام النسبي، وهل ينتخب رئيس البلدية ونائبه مباشرة من ابناء البلدة او المدينة مباشرة، ام من اعضاء المجلس البلدي الجديد؟ نحن نعلم ان الانتخاب المباشر من المواطنين لرئيس البلدية ونائبه ربما يحرر العمل الانمائي والبلدي في هذه القرى والمدن اكثر من الوقوع تحت هيمنة سياسية معينة، وهي متنوعة في لبنان حسب مناطق النفوذ.

■ هل تشمل العلاقة بين البلديات واجهزة الدولة المركزية؟

□ النقاش في الاقتراح الجديد يشمل العديد من الامور المرتبطة بعلاقة البلديات بالقائمقامين والمحافظين، وكيف يمكن ان تكون هذه الامور متحررة من الروتين الاداري والبيروقراطية في بعض الاماكن، وهو موضوع جوهري علينا مقاربته بدقة ويخضع تاليا للمناقشة ضمن اللجنة الفرعية من لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات التي شكلت لهذه الغاية.

■ ما الجديد بالنسبة الى البلديات الصغيرة التي تشكو قلة الموارد لتنفيذ مشاريع كبرى؟

□ هذه قضية مهمة تخضع للنقاش. هدفنا تمكين البلديات الصغرى من توفير التوازن المطلوب بين مداخيلها وحاجات بلداتها. كان الحديث مطروحا كيف نجمع قرى ودساكر عدة في بلدية واحدة تعزيزا لوارداتها، ولكي تؤمن كلفة جهازها الاداري المناسب للقيام بواجباتها على الاقل، وتستطيع ان تقوم بتنفيذ مشاريع مشتركة تعود بالنفع على مجموعة القرى الصغيرة. حاولنا ان نضع معايير لانشاء بلديات خارج استمرار خضوعها للاعتبارات السياسية وربما الطائفية والمناطقية، كما الانمائية المرتبطة بالمعايير الجغرافية والسكانية.

■ كيف يمكن تقييم عمل اللجنة الفرعية؟

□ امامنا عمل كثير للتفاهم على حل نقاط خلافية ما زالت قائمة ولتذليلها واحدة بعد اخرى. اعتقد اننا كاعضاء في اللجنة التي يراسها النائب الزميل سمير الجسر ومعنا

عضو لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النائب الدكتور بلال عبدالله.

"نامل في تطبيق القانون الجديد في الانتخابات البلدية والاختيارية المقبلة"

اختصاصيون من وزارة الداخلية والمنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية، نسعى الى انجاز ما هو مطلوب من تعديلات في اسرع وقت ممكن، لنتمكن من تطبيق القانون الجديد في الانتخابات البلدية والاختيارية المقبلة، وهو هدف وضعناه نصب اعيننا واجتماعاتنا الاسبوعية مستمرة لهذه الغاية.

سليمان: تطوير العمل البلدي رافعة ونقطة انطلاق للامركزية الموسعة

■ ثمة حديث عن نقاط خلافية لا تزال قائمة، ما هي اهميتها والمخارج المحتملة؟

□ لا اعتقد ان هناك نقاطا خلافية، بل هناك نقاط لم يتم التفاهم في شأنها بعد، وهي تتطلب مداولات بين الكتل النيابية المختلفة، ابرزها ما يتصل بالنظام الانتخابي في البلديات. هناك اقتراحان مطروحان لالية الانتخاب بين ان يكون اكثريا او نسبيا، وعلينا بت اي منهما. الهدف الاساس ان يستطيع المجلس البلدي من ان يجتمع ويعمل من دون تعطيل، فلا تؤثر الاستقالات في العمل البلدي وهذه هي نقطة اساسية لم يبت بها. اضافة الى البحث في ان يبقى النظام الانتخابي اكثريا. ففي حال اعتماد النسبية يفضل ان لا تبقى الدائرة البلدية دائرة صغرى لتعكس الصيغة الفضلى لتمثيل الاكثرية. في الحالتين، المهم ان نضمن استمرار العمل البلدي وتجنب انعكاس اي خطوات انفرادية على العمل البلدي.

■ اين هي نقاط القوة والضعف في مجمل التعديلات المقترحة؟

□ نقاط القوة تكمن في الهدف من التعديلات المطروحة، وهي ◄

◄ اعطاء صلاحيات اوسع للبلديات والتخفيف من الرقابة، وفي حال بقيت، فلتكن مؤخرة لتحافظ البلديات على استقلاليتها ولتبقى بعيدة من التعطيل بسبب التغيب او الاستقالات، اما نقاط الضعف فما زالت غامضة. نحن نفكر في كيفية تعزيز مالية البلديات، فاذا وسعنا الصلاحيات وبقيت مواردها المالية ضعيفة لن تتمكن من ترجمة صلاحياتها التنفيذية. يمكن ان نصل الى عملية دمج بين البلديات كحل ننظر فيه، لكن لم تتبلور الفكرة بصورة كافية ولم تتضح الجوانب القانونية لها. المهم ان نصل الى توسيع الصلاحيات وتخفيف الرقابة، والتأكيد على الشفافية ونشر المعلومات عملا بقانون حق الوصول الى المعلومات وتعزيز عمل اللجان البلدية وضمان مشاركة المواطنين.

عضو المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية الدكتور انور سليمان.

■ ما الذي يبعد القانون الجديد من قانون اللامركزية الادارية المطروح على اللجان النيابية منذ سنوات؟ واين يلتقيان؟

□ نحن كمنظمة، ندعم قانون اللامركزية الادارية منذ العام 2017. بدأنا العمل مع المرحوم روبير غانم ومن ثم مع النائب جورج عدوان، لكن الجهد توقف بعد انتفاضة تشرين 2019. من المؤكد ان هناك ترابطا كبيرا بين القانونين، فالعمل البلدي هو ركيزة اللامركزية الادارية. الاطار البلدي يسمح بتحقيق الانماء وتأمين الخدمات العامة وهو رافعة ونقطة انطلاق للامركزية الموسعة، لكن المهم السعي الى تقوية البلديات تمهيدا لاقرار اللامركزية الموسعة. في اختصار، هما قانونان اصلاحيان متلازمان، فاذا كانت البلديات قوية تكون اللامركزية الادارية الموسعة قوية والعكس صحيح.

■ ما هي القيمة المضافة لمشاركتكم في ورشة تشريعية من هذا النوع؟

> **وفرنا الدعم القانوني لقوانين البلديات والشراء العام واستقلالية القضاء**

□ القيمة المضافة تكمن في وجودنا كمنظمة تقدم الدعم القانوني منذ العام 2017. نحن ساهمنا في انجاز مسودة قانون اللامركزية الادارية الموسعة، وعملنا على قانون استقلالية القضاء وتوقفنا حين صارت المناقشات مغلقة. كذلك شاركنا في وضع الصياغة القانونية لقانون الشراء العام الذي اقر وكتبنا المراسيم التطبيقية لتنفيذه والانظمة الداخلية له. منذ حزيران 2019 نشارك في اللجنة الفرعية لتحديث قانون البلديات. هذه التجربة تستند الى تجربتنا الواسعة في العمل البلدي ليس على مستوى القوانين فحسب والنصوص، انما على الكثير من المشاريع الانمائية التي عملنا من اجلها مع البلديات. نحن ننفذ مشروع التعاون اللامركزي بين بلديات لبنانية وبلديات المانية ومشاريع اخرى نفذت في لبنان لادارة النفايات والمياه وغيرها. لدينا شبكة واسعة تضم اكثر من 200 بلدية ونستفيد من هذه التجارب في اللجنة. لقد اصبحنا بذلك صوت المجتمع المدني في اللجنة، ومهمتنا القاء الضوء على كل الثغر والتحديات التي تواجهها البلديات في هذه المشاريع من اجل تحسين الاطار التشريعي والتنظيمي، ولكي تتحرر الادارات المحلية لتقوم بعملها باستقلالية وشفافية وتشاركية.

■ هل يمكن انجاز التعديلات قبل تحديد موعد الانتخابات البلدية المقبلة بعد تأجيلها؟

□ نحن نجهد لانجاز القانون الجديد قبل ايار من هذا العام والمجهود الذي تبذله الكتل النيابية ايضا يصب في النتيجة عينها للتوافق، واذا حصل ذلك يكون القانون جاهزا خلال عام.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام

مقابلة

مارلين خليفة
marlenekhalife@

سفير إيران: التطبيع هو السير في اتجاه يخالف حركة التاريخ

تتميز طبيعة العلاقات بين لبنان وايران بزخم سياسي وديبلوماسي يتمثل في الزيارات الدورية لوزراء الخارجية الايرانيين عند كل استحقاق لبناني مفصلي، وبتعقيدات وجمود يطاولان التبادل التجاري والاقتصادي "وهو لا يعتد به"، بحسب تعبير سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية في لبنان محمد جلال فيروزنيا، رغم انشاء لجنة اقتصادية مشتركة

لم تفلح العروض الايرانية المتتالية، واخرها بعد انتخاب الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي وزيارة وزير خارجيته حسين امير عبد اللهيان الى بيروت في فك هذا الجمود، بل تكرر السيناريو الذي واجه سلفه محمد جواد ظريف ابان حكم الرئيس حسن روحاني.

يعود هذا البطء في تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين الى تلكؤ الجانب اللبناني واحجامه عن القبول بالعروض الايرانية التي تتكرر منذ عقود، واخرها ما قدمه عبد اللهيان عن استعداد ايران بشركاتها المتخصصة لبناء معملين لانتاج الطاقة الكهربائية بقوة الف ميغاواط في غضون 18 شهرا، في بيروت والجنوب، كذلك استعداد طهران من خلال الخبرات الفنية والهندسية للمساهمة في ترميم وبناء مرفأ بيروت في حال طلب الجانب اللبناني هذا الامر. لكن هذه العروض لم تلق يوما اذانا صاغية بسبب الخوف من العقوبات الغربية، ونظرا الى العلاقة الصعبة بين ايران ودول الخليج.

تخوض طهران حاليا مفاوضات شاقة في فيينا حول اتفاق نووي جديد مع الولايات المتحدة الاميركية، وتجهد لنيل ضمانات ترفع عنها العقوبات وتضمن عدم الانقلاب الاميركي لاحقا على اي اتفاق كما حدث في العام 2018، لكنها لا تساوم على نفوذها الاقليمي وترسانتها الصاروخية. اما خليجيا، ورغم حرب اليمن المستمرة منذ 2015 فثمة اجواء ايجابية اعقبت محادثات بغداد بين طهران والسعودية، وهذا ما اكده ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان في حديثه الى صحيفة "اتلانتيك" قال في ان ايران ستبقى جارة للسعودية ولا يمكنهما "التخلص" من بعضهما بعضا، ودعا الى "حل الامور" بينهما، مؤكدا نية الرياض مواصلة المحادثات مع طهران.

في مقابلته مع "الامن العام" يضيء سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية في لبنان محمد جلال فيروزنيا على جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين، وتوجهات السياسة الايرانية في المنطقة والعالم في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة.

عيّن السفير فيروزنيا في بيروت في 16 ايار من العام 2018 وتسلم مهامه مباشرة بعد انتهاء الانتخابات النيابية، وهو اليوم على مشارف انتخابات نيابية جديدة. يتميز السفير فيروزنيا بدماثة خلق وتواضع وبثقافة واسعة، وهو ذو خبرة خليجية اذ كان سفيرا لبلاده في الكويت والبحرين واليمن وشغل رئاسة دائرة "الخليج الفارسي" في وزارة الخارجية الايرانية، وكان سفيرا في ماليزيا قبل مجيئه الى لبنان.

■ سعادة السفير كيف تصفون هذا البلد وسط اسوأ انهيار مالي واقتصادي وقع فيه منذ استقلاله؟

□ الظروف المعيشية للشعب اللبناني باتت صعبة للغاية، حيث ان لبنان الشقيق يعاني من اوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة القسوة بكل اثارها وتداعياتها التي تثقل كاهله. في ظل هذه الظروف الشائكة تقف الجمهورية الاسلامية الايرانية الى جانب لبنان حكومة وشعبا. ويالاسف الشديد، فان بعض الدول لا تمتنع فقط عن مساعدة لبنان في ظروفه الراهنة، بل تبادر الى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية وسواها، مما يؤدي الى مزيد من تدهور الاوضاع. ان الكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع اللبناني حاليا سببها الرئيسي هو الضغوط الخارجية والعقوبات الظالمة التي تفرضها اميركا على شعوب المنطقة، سواء في لبنان، سوريا او ايران. الا ان الشعب اللبناني ومن خلال ما يتمتع به من همة وارادة وكفاية مميزة، سيتمكن من تجاوز هذه المرحلة الحساسة بوحدته وتضامنه، بدراية القيادات السياسية الوطنية وحكمتها وبدعم اصدقائه الخلص الذين يقفون معه في السراء والضراء .

■ تعاني ايران منذ تسلم الثورة الاسلامية للحكم في العام 1979 من حصار غربي، كيف تمكنت من تجاوز هذا الحصار ووفرت الاكتفاء الذاتي؟ وما نصيحتكم للبنان في هذا الخصوص؟

□ نحن في ايران، بعد انتصار الثورة الاسلامية، عقدنا العزم واخذنا القرار وشحذنا الهمة للاعتماد على انفسنا من اجل تبديل التحديات الداهمة الى فرص مؤاتية. بلادنا زاخرة بالثروات الطبيعية وشعبنا يتحلى بمواهب وطاقات هائلة. مع قيام ثورتنا المجيدة، تحررنا من شر الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي، حيث استطاع شعبنا الابي تحقيق انجازات مهمة على الصعد الاقتصادية، الزراعية، العلمية، التقنية، الطبية، العسكرية ومجالات عدة. لذا لا يمكن مقارنة الوضع السائد حاليا في ايران بالواقع الذي كان موجودا قبل انتصار الثورة. النقطة الجوهرية هي انه رغم الحرب المفروضة، الضغوط القصوى، التهديدات العسكرية والتحديات الامنية، ما زالت هذه المسيرة بعد اكثر من اربعين سنة في ريعان شبابها تتألق وتزهو بقوة وصلابة وجدارة يوما بعد يوم. مع ان ظروفنا في ايران تختلف عن نظيرتها في لبنان، لكن الشعب اللبناني قادر مبدئيا على فتح صفحة جديدة من التعافي والتنمية والتطور من خلال همته العالية، ارادته الوطنية، نفَسَه الطويل في تحمل الصعاب والشدائد بالاستفادة من التجربة الايرانية الرائدة في هذا المجال ودعم اصدقائه في المنطقة مثل ايران والعراق.

سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية في لبنان محمد جلال فيروزنيا.

"حجم التبادل التجاري الرسمي بين لبنان وايران حاليا لا يعتد به

اذا كان الاميركيون لا يستطيعون الدفاع عن حلفائهم فالتطبيع مع الكيان الصهيوني لن يتمكن من القيام بذلك"

■ الصراع مع اسرائيل هو احد ابرز اهداف الثورة الايرانية، وقد دعمت ايران المقاومة نظرا الى الحدود الجغرافية المشتركة للبنان مع الكيان الاسرائيلي، وسط عمليات التطبيع في المنطقة والانهيار الاقتصادي للبنان هل ترى ان شبح التطبيع يخيم على بلدان مثل لبنان وسوريا والعراق؟

□ التطبيع في حقيقة الامر هو السير في اتجاه يخالف حركة التاريخ. لذا فان هذا التوجه لا افق له وسيبقى عملا ابتر وفاشلا. الدول التي شدت الرحال على طريق التطبيع تفاقمت متاعبها ومتاعب المنطقة برمتها. الكيان الصهيوني وصل الى مرحلة الافول والهبوط والانحدار، وكل رهان على فكرة التطبيع معه لن يجلب سوى مزيد من الخسارة والخيبة. مسار التطبيع لن يكون له شأن يذكر في التطورات الاقليمية المقبلة مقارنة بالمكانة التي يحتلها محور المقاومة. هذه المقاومة مترامية الاطراف في المنطقة من لبنان وفلسطين مرورا بسوريا والعراق وصولا الى اليمن، ستكون اقوى واصلب عودا من اي وقت مضى. اذا كان الاميركيون لا يريدون او لا يستطيعون ان يدافعوا عن حلفائهم في الاقليم، فمن باب اولى ان التطبيع مع الكيان الصهيوني لن يتمكن من القيام بهذه المهمة.

■ في تشرين الاول 2021، قام وزير الخارجية الايراني حسين امير عبد اللهيان بزيارة الى لبنان مشيرا الى امكان حصول لبنان على استثناءات من العقوبات الاميركية، بغية العمل على تعزيز العلاقات التجارية مع ايران؟ هل لمستم بدء ◄

ايران مستعدة للتعاون ودعم الجيش والامن العام وكل المؤسسات العسكرية والامنية.

◄ هذا المسار؟ وما هو حجم التبادل التجاري بين البلدين؟

□ في خصوص الحصول على اعفاءات في مجال العقوبات، اعتقد ان الحكومة اللبنانية يجب ان تبادر حيال ذلك، لكننا لم نلاحظ حدوث شيء من هذا القبيل. ربما هم ينتظرون نتائج مفاوضات فيينا. على اي حال هناك استعداد كامل من جهتنا للتعاون في شتى المجالات .حجم التبادل التجاري الرسمي بين البلدين حاليا لا يعتد به، الا ان الطاقات الكامنة لتطوير الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدولتين كبيرة جدا. هناك افاق واسعة للتعاون على تنفيذ المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية مثل بناء معامل لتوليد الطاقة الكهربائية، المنشآت العمرانية والصناعية وغيرها من الامور الحيوية التي نقوم بمتابعتها مع الجهات المعنية .

> **هناك افاق واسعة للتعاون على تنفيذ المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية**
>
> **ندعم المعادلة الذهبية المتمثلة بالشعب الجيش والمقاومة في لبنان ولن نبخل في اي مساعدة**

■ للتبادل الثقافي مكانته بين البلدين وقد شهدنا في اذار فاعليات مهرجان الفجر الثقافي، هل التبادل الثقافي بين البلدين اسهل؟

□ التبادل الثقافي بين ايران ولبنان يعبّر عن نفسه في مختلف المجالات، حيث بقي مستمرا بشكل فعال وحيوي كحراك ثقافي فكري على مر التاريخ. السجل الثقافي والادبي والفني لايران مشرق وحافل بالابداعات والاثار الفاخرة التي تصدرت المشهد الثقافي والفني على المستوى العالمي. فاذا عدنا الى المحطات التاريخية للعلاقات بين البلدين، نجد ان التبادل الفكري والثقافي والفني والعلمي لم يتوقف ابدا حيث شهد نقلة نوعية بعد انتصار الثورة الاسلامية. ان اقامة ايام الفجر الثقافية في بيروت هي مؤشر لمزيد من تطور التعاون الثقافي والفني بين البلدين الصديقين في المستقبل. والاقبال الكثيف الذي حظي به الاسبوع الثقافي الايراني في لبنان دليل على اننا نسير في الاتجاه الصحيح. باذن الله تعالى سنتابع هذا الامر بكل جدية في المرحلة المقبلة .

■ دعم ايران للبنان الدولة ما الذي يعوّقه فعليا؟

□ اهم العوامل التي تعوّق تطور التعاون الثنائي والدعم الايراني للبنان هي التدخلات الاميركية في علاقات البلدين والعقوبات والضغوط السياسية والنفسية التي تمارس على الحكومة اللبنانية للحيلولة دون اي تعاون مع الجمهورية الاسلامية الايرانية. السبب الاساسي لهذا السلوك هو ان الاميركيين لا يأخذون في الاعتبار الا مصالح الكيان الصهيوني، متجاهلين شعوب هذه المنطقة وحقوقها المشروعة والعادلة. الاميركيون يتذرعون بحجج واهية لقطع الطريق امام نمو العلاقات الايرانية - اللبنانية وتقدمها. هذه هي السياسة الاميركية المعتمدة في المنطقة عموما تجاه محور المقاومة. نحن على ثقة تامة بأن هذه السياسة ستفشل في تحقيق اهدافها ان شاء الله، رغم الاستماتة الاميركية لبلوغ ذلك .

■ ماذا عن دعم ايران للجيش اللبناني والاجهزة الامنية اللبنانية وفي طليعتها الامن العام اللبناني؟

□ الجمهورية الاسلامية الايرانية مستعدة للتعاون ولدعم الجيش والمديرية العامة للامن العام وكل المؤسسات العسكرية والامنية. لقد اكدنا على هذا التوجه مرارا وتكرارا، لكن الاميركيين قطعوا الطريق على هذا الامر بالتحديد .نحن ندعم المعادلة الذهبية المتمثلة بالشعب الجيش والمقاومة في لبنان ولن نبخل في تقديم اي مساعدة لاضلاع هذا المثلث. التعاون بين البلدين في هذا المجال سيكون افضل دعم يمكن ان يقدم للجيش اللبناني، علما اننا في الظروف الخاصة الراهنة مستعدون ايضا لوضع المساعدات الانسانية الصحية والغذائية في تصرف الجيش اللبناني .

■ لم يستبعد الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في احد خطاباته احتمال ان تنقب شركات ايرانية عن الغاز والنفط في لبنان، ما هو رأيكم في النقاش القائم حول النزاع الحدودي مع اسرائيل؟ وهل ايران مستعدة بشركاتها للمجيء الى مياه المتوسط؟

□ نحن نقف الى جانب لبنان، حكومة وشعبا، من اجل احقاق حقوقه وممارسة سيادته الوطنية، برا وبحرا وجوا. النقطة المهمة في ما يتعلق بمسألة الحدود مع فلسطين المحتلة هي تأمين حق لبنان بالكامل في ثرواته البحرية. ان الاسرائيليين والاميركيين يعملون على استغلال هذه النقطة بالذات للدفع في اتجاه التطبيع، الامر الذي يواجه برفض لبناني قاطع، على المستويين الشعبي والرسمي، ومن المقاومة بالتأكيد .نحن جاهزون للتعاون مع الحكومة اللبنانية في شتى المجالات. انتم تعرفون ان الجمهورية الاسلامية الايرانية لديها خبرة وافية وامكانات متطورة في حفر الابار، واستخراج النفط والغاز واستثمار هذه الثروات الطبيعية. اذا ارادت الحكومة اللبنانية التعاون في هذا المجال وطلبت منا ذلك، فنحن على اتم الاستعداد، ولن يتمكن احد من منع هذا المسار.

■ ماذا عن الحوار الايراني - السعودي وهل سيصب في حال نجاحه في مصلحة المنطقة ولبنان؟ خصوصا وان الملف اليمني يبقى متعثرا حسب ما نفهم؟

□ الحوار الايراني - السعودي قائم في بغداد، لكن حتى الان لم يحدد موعد الجولة الخامسة من هذه المفاوضات. ويالأسف، ان بعض الممارسات والمواقف السعودية لا ينسجم مع السياق الذي يؤدي الى نجاح هذا الحوار. لا شك في ان تحسن العلاقات بين ايران والسعودية لا تصب فقط في مصلحة البلدين بل في مصلحة المنطقة، ويمكنها ان تؤثر بشكل ايجابي على التعاون الاقليمي بشكل عام وتساعد على حل القضايا في المنطقة. في خصوص اليمن ينبغي للسعوديين ان يوقفوا الحرب على هذا البلد في اسرع وقت ممكن، التدخل العسكري وشن الحرب السعودية على اليمن كانا خطأ استراتيجيا. من هنا، فان وضع حد نهائي لهذه الحرب ورفع الحصار عن اليمن يخدم مصلحة بلدان المنطقة وشعوبها، ويساعد على اشاعة اجواء الامن والاستقرار في ربوعها.

■ ماذا عن مفاوضات فيينا؟ هل تمكنتم من فرض ضمانات معينة تجنب اعادة نسف الاتفاق كما حصل في العام 2018 مع ادارة دونالد ترامب؟ وما انعكاسه اذا نجح على منطقتنا وعلى حزب الله؟

□ المفاوضات الجارية في فيينا اقتربت من مراحلها النهائية. الاميركيون يتحملون مسؤولية التأخير في انجاز هذا الاتفاق. ويالاسف، ان الولايات المتحدة الاميركية تعلن بشكل رسمي وصريح انها لا تستطيع تقديم ضمانات حول التزامها هذا الاتفاق، الامر الذي يخالف القوانين والتعهدات الدولية. نحن نعمل على التوصل الى اتفاق جيد ومستدام لا يسمح مرة اخرى لمعتوه مثل ترامب ان يتجاهله او يتلاعب به. الاتفاق في فيينا وعودة اميركا الى الاتفاق النووي والتزاماته القانونية يخدمان مصلحة دول المنطقة ايضا. مع رفع العقوبات الاميركية الجائرة ستصبح الاجواء مؤاتية لتطوير العلاقات وتعزيز التعاون بين الجمهورية الاسلامية الايرانية ودول المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية والامنية والعسكرية. هذا الاتفاق سيكون حتما لمصلحة محور المقاومة ومن ضمنه حزب الله.

■ تبقى سوريا خاصرة لبنان، كيف هو تعاونكم مع الرئيس الاسد ومع القوى الموجودة هناك مثل روسيا؟ وعلام تتفاهمون وعلام لا تتفقون؟

□ علاقاتنا مع سوريا هي علاقات استراتيجية استمرت وتعززت على مدى اكثر من اربعين سنة بعد انتصار الثورة الاسلامية وعلى اعلى المستويات. دعمنا سوريا ووقفنا الى جانبها وجانب شعبها في مواجهة المنظمات الارهابية والمؤمرات والحرب الضروس التي استهدفت هذا البلد الشقيق. اليوم نرى بحمد الله تعالى ان هذه المؤامرة الكبرى التي حيكت ضدها لاسقاط دولتها وانتهاك سيادتها وتفتيت ارضها وضرب نسيجها الوطني، قد فشلت وذهبت ادراج الرياح. في مرحلة اعادة البناء والاعمار ايضا سنقف الى جانب سوريا، حكومة وشعبا، ولن نتردد في تقديم اي دعم يطلب منا على هذا الصعيد. نحن نعتبر ان التطورات في المرحلة المقبلة ستكون لمصلحة الشعب السوري ودولته. في نهاية المطاف، لا بد لكل قوة غاشمة محتلة من ان تغادر الارض السورية، حيث لا مكان تحت سماء هذا البلد الابي، لا للارهابيين ولا لحماتهم.

تقرير

مارلين خليفة
@marlenekhalife

آلية لتسجيل ولادات السوريين تسهّل عودتهم: 190 ألف ولادة منذ عام 2011 إلى اليوم

بلغ عدد الولادات للنازحين السوريين في لبنان منذ بداية الحرب السورية 190 الف مولود سوري بحسب ارقام وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، فيما تشير المستشفيات الى ان نسبة ولادات السوريين تتفوق باشواط على نسب ولادات اللبنانيين

يترتب على هذا الواقع وجود كتلة بشرية من الاطفال السوريين الموجودين في لبنان غير مزودين هوية سورية بسبب عدم تسجيلهم بحسب الاصول في وزارة الداخلية اللبنانية، وتحديدا في دائرة الاجانب المنوط بها نقل ملفاتهم الى وزارة الخارجية والمغتربين التي تقوم بدورها لاحقا مع الدولة السورية. الا ان عملا دؤوبا تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الداخلية والوزارات المختصة وعدد من الوكالات الدولية يهدف الى تغيير هذا الواقع منعا لوجود خلل ديموغرافي مستقبلي في بلد التوازنات الدقيقة.

تبلغ نسبة السوريين المسجلين حاليا في سجل الاجانب 31 في المئة، بعد ان كان 17 في المئة قبل ان تتخذ وزارة الشؤون الاجتماعية هذه المبادرة منذ قرابة العام. لكن الرقم ليس كافيا وثمة الكثير من العمل الذي ينتظر الجهات المعنية.

تشغل الدكتورة علا بطرس منصب المشرفة العامة على خطة لبنان للاستجابة لملف النازحين السوريين ومستشارة وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار، وقد تناولت بطرس في حديث الى "الامن العام" تفاصيل هذا الملف الشائك.

لدى خطة لبنان للاستجابة فريق عمل منتشر في المحافظات اللبنانية كلها، وثمة قسم متخصص في عملية تسجيل ولادات النازحين السوريين الموجودين في مكاتب المفوضية لاضافة المواليد الجدد الى ملفات اهلهم، وما يحصل هو ان التسجيل الانساني يتم، حيث ان 89 في المئة من النازحين السوريين يلتزمونه، لكن من دون استكماله بالمسار القانوني لكي يتم تسجيل اولئك الاشخاص في سجل الاجانب.

تشير الدكتورة علا بطرس: "ادى ذلك الى فجوة تظهر الى انه يوجد 190 الف مولود سوري، 31 في المئة منهم فقط مسجلون، مما يعني ان اولئك الاولاد السوريين مجردون من اية هويات سوريا، او اية وثيقة تعرّف بهم، والفجوة ليست في تسجيل الولادات فحسب بل في تسجيل الزواج".

بحسب الالية الطبيعية، من المفترض ان تتم متابعة هذا الامر في دوائر النفوس، ثم ترسل الوثائق الى سجل الاجانب الذي يسلمها بدوره الى وزارة الخارجية اللبنانية وهي تتابعها بالاليات الديبلوماسية مع السلطات السورية: "ما يهمنا هو ان يصل ملف هذا الشخص الى سجل الاجانب حتى نطمئن بانه شخص من التابعية السورية وليس مكتوم القيد، لأن هذا الامر يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي في لبنان، وفي النهاية فإن مسألة مكتومي القيد خطرة لانها لا تجعل الدولة الاصلية للشخص تعترف به، اذ لا اوراق لديه، ولا توفر له في مرحلة لاحقة عودة الى دولته الاصلية اي سوريا".

تضيف: "ما قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية هو التنسيق مع وزارة الصحة وسجل الاجانب، وهي اعدت نماذج موحدة للمستشفيات والقابلات القانونيات في لبنان كله، لأن النماذج السابقة لم تكن موحدة بل كان كل مستشفى يعطي نموذجا خاصا، كما يتطلب توحيد النماذج وقتا وجهدا. بالتوازي، تعاونا مع المحكمة الشرعية السنية في بيروت واصدرنا تعاميم منها ما يتعلق بمسألة تسجيل الزواج، لأن الزواج غالبا ما يكون شرعيا لكنه غير قانوني، اي ان الشيخ يعقد الزواج لكن الناس لا تكمل تسجيله في المحكمة مما ينسحب عدم تسجيل للولادات. وقد تعاونت معنا المحكمة الشرعية السنية واصدرت هذا التعميم، ورفعت الاعباء المالية عن اثبات الزواج وهذا امر مهم وايجابي، انتقلنا بعدها الى مرحلة تسجيل الولادات وتعاونا مع وزارة التربية الوطنية، لأن ثمة برنامجا يتعلق بالتعليم المبكر، وتعاونا مع منظمة اليونيسيف والمجلس النروجي للاجئين ووزارة التربية، فليس مقبولا ان يذهب الولد للتعلم بلا اوراق ثبوتية مما يعرضه لاحقا الى مخاطر فلا يحصل على شهادة مدرسية او جامعية. كما تعاونا معهم من اجل القيام باستشارات قانونية لتقديم النصح لكل عائلة بالتعاون مع المجلس النروجي للاجئين وحصل اجتماع مع مانحه وهو البنك الالماني للتنمية اكدنا فيه على اهمية هذا الموضوع، لأنه في مسألة الحماية لا يمكننا ان نؤمّن فقط حماية انسانية اذا لم يكن لدى هذا الشخص الحق الاول وهو الجنسية. وهي التي توفر له كل الحقوق الدائمة، علما انه تم التعاون ايضا في هذا الملف مع الاتحاد الاوروبي. من جهة ثانية، قام المدير العام للاحوال الشخصية العميد الياس خوري في سجل وقوعات الاجانب بالغاء مهلة السنة كشرط لتسجيل ولادات النازحين السوريين كنوع من التسهيل لسد الفجوة، وهذه المهلة هي ابتداء من العام 2011 اي في بداية الازمة السورية ولغاية شباط 2022، مما يعني ان كل ولادات النازحين السوريين ضمن هذه المهلة تسجّل من دون التقيد بمهلة سنة، وهذا لا ينطبق على اللبنانيين الملزمين اجراء فحص اختبار الحمض النووي وتقديمه للمحكمة لاصدار البنوة. وهذا كله يندرج في خانة التيسير، لذا ارتفعت نسبة المسجلين من الـ17 في المئة بين عامي 2017 و2018 الى 31 في المئة، وهذا الرقم غير كاف".

المشرفة العامة على خطة لبنان للاستجابة لملف النازحين السوريين الدكتورة علا بطرس.

تبلغ نسبة ولادات السوريين المسجلين حاليا في سجل الاجانب 13%

بطرس: يهمنا ان يصل ملف المولود الى سجل الاجانب حتى نطمئن الى انه من التابعية السورية

وقالت: "وقعت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية في العام 2015 اتفاقا مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تمّ على اثره تسليم او مشاركة "داتا" النازحين السوريين مع وزارة الشؤون الاجتماعية، اذ يبلغ عدد النازحين السوريين المسجلين مع المفوضية هو 836 الف نازح، وبالتالي فان هذه "الداتا" موجودة. لكن الرقم التقريبي لعدد النازحين السوريين في لبنان او لكل السوريين هو مليون ونصف مليون، لكن هذا العدد تقريبي ولا احصاء دقيقا للعدد الحقيقي وكل ما نعرفه هو عدد المسجلين فحسب".

كيف يتم تحفيز السوريين على التسجيل؟

يسجل فريق خطة الاستجابة الموجود في مكاتب المفوضية النازحين بشكل انساني ويطلب منهم استكمال الاجراءات، ويكون هذا الفريق جاهزا لمواكبتهم في عملية التسجيل. تقول بطرس: "يقصد فريقنا المخيمات للقيام بعمليات توعية للتسجيل. قمنا بتجربة في عرسال، حيث قصد موظفون من سجل الاجانب المخيمات للقيام بهذا الامر ونجحوا، فطلبنا منهم تعميم هذا الامر، اي ان الموظفين يملأون الاستمارات المطلوبة والطلبات ويستقدمون منهم الوثائق ويتابعونها. وحددت وزارة الداخلية والمفوضية 3 اماكن في الشمال، وادي خالد والمحمرة وسهل عكار، حتى ينشئوا هذه المراكز للنازحين ويستقبلوا تسجيل الولادات، ونحن ننتظر ان يتم هذا الموضوع".

تمّ تشكيل لجنة متابعة لهذا الملف بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والداخلية، وهي تتشاور منذ قرابة العام ونصف عام لتذليل العقبات: "حين تجتمع هذه اللجنة نكون قد اتفقنا واصدرنا توصيات، بعدها نتجه الى ورشة عمل مع وكالات الامم المتحدة المعنية: مفوضية شؤون اللاجئين "اليونيسيف" وسواها من الشركاء بالتعاون مع المجتمع المدني المعني في قضية المسائل القانونية مثل المجلس النروجي وسواه، وهكذا نكون وضعنا تسجيل الولادات من ضمن الشراكة مع المجتمع الدولي ووكالات الامم المتحدة المعنية"، تقول بطرس.

هل من توقع لنسبة تسجيل محددة وفي اية فترة زمنية؟

تؤكد بطرس "نحن بصراحة نعمل على هذا الملف منذ قرابة العام ونصف عام، ونقوم بتذليل العقبات لاكتشاف الفجوات التي تؤدي الى ان 92 في المئة من النازحين مسجلين لدى مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة، بينما لدينا نسبة 31 في المئة فحسب مسجلين في سجل الاجانب مع كل الجهود والتعاميم التي اصدرتها هذه الدائرة في وزارة الداخلية. نبدأ حاليا عملية حث كل الاطراف بأن يقوم كل طرف بالمهام الموكلة اليه، فاذا قامت وزارة الداخلية بالتسجيل بشكل مباشر في شمال لبنان والمخيمات والمآوي الجماعية، حينها ترتفع هذه النسبة. نحن لا يمكننا ان نعطي رقما في هذا الموضوع قبل ان نرى طريقة تنفيذه على الارض، حينها نرى اذا كانت توجد فجوة واين يمكننا ان نحسن وان نطور، لأن وزارة الشؤون الاجتماعية هدفها اليوم التأسيس لتسجيل ولادات النازحين السوريين وهذا ما يسهل العودة لاحقا".

تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

الحرب الروسيّة على أوكرانيا: أسباب جيوسياسيّة وارتدادات مستقبليّة

ثمة احداث وحروب في العالم تكون محطة مفصلية ونقطة تحول حاسمة، تؤدي الى تغيير جذري في المسار الدولي ومجرى التاريخ. قبل عشرين عاما شهدنا مثل هذا النوع من الاحداث عندما تعرضت الولايات المتحدة لهجمات 11 ايلول 2001، وتلا ذلك تحول جذري في سياستها الخارجية، لتصبح سياسة هجومية ويحصل غزو عسكري لافغانستان

بعدها قامت بغزو العراق، ورزح العالم لعقدين تحت ارتدادات هذا الغزو المزدوج ووطأته، قبل ان تتلاشى هذه المرحلة في الامس القريب مع انسحاب اميركا من افغانستان كمقدمة لانسحابها لاحقا من العراق وسوريا بعد الوصول الى اتفاق نووي مع ايران. هذا كان المسار قبل حرب اوكرانيا، لكن بعدها سيتغير كل شيء.

اذا كانت هجمات 11 ايلول وما تلاها رسمت قواعد جديدة لصراع النفوذ ولنظام امني جديد في العالم لمدة عشرين عاما، فان حرب اوكرانيا والغزو الروسي لها سترسم ولسنوات مقبلة قواعد جديدة للصراع الدولي ولحرب باردة جديدة انطلاقا من اوروبا.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو من اتخذ قرار الحرب. قرار كبير صعب ومكلف. في نظر البعض، هو اخذ هذا القرار عن سابق تصور وتصميم في سياق خطة توسعية متدرجة بدأها في جورجيا عام 2008، واكملها في شبه جزيرة القرم عام 2014، ووسع اطارها منذ سنتين بالتمدد بطرق مختلفة في اتجاه دول اسيا الوسطى الاسلامية السوفياتية سابقا، مثل اذربيجان وكازاخستان. هو اخذ قرار الحرب واعتمدها خيارا لفرض شروطه بالقوة العسكرية بعدما اخفق في فرضها بالطرق الديبلوماسية والسياسية. وهذه الشروط واضحة ومحددة في نزع سلاح اوكرانيا واعلان حيادها بعد اجتثاث "النازية" منها، وفي منع التحاقها بحلف شمال الاطلسي، واخراج البنى التحتية الاطلسية من دول شرق اوروبا واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل العام 1997، لأن حلف الاطلسي لم يعد له من مبرر بعد سقوط حلف وارسو. في نظر آخرين، سقط بوتين في

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

الفخ الاوكراني ووقع في مصيدة الحرب، ونجح الاميركيون في لعبة الاستدراج بعدما تعمدوا رفض مطالبه واستفزازه، ولم يفعلوا شيئا لتهدئته وطمأنته ولحل النزاع.

سواء امتلك بوتين ارادة الحرب وسار اليها بعيون مفتوحة، ام دفع اليها وجرى توريطه فيها، فان من المهم من الان فصاعدا التعاطي مع الوضع الجديد وواقع الحرب والنتائج والتغيرات الناجمة عنها. وسيكتشف بوتين انه اخطأ في التقدير ولم يكن يتوقع مقاومة اوكرانية شرسة ودعما غربيا اطلسيا مفتوحا، وحصارا اقتصاديا وعزلة دولية. وسيكتشف الغرب ايضا انه في "ورطة"، وان بوتين جره الى وضع لم يكن يتصوره والى حرب لا يمكن التحكم بمخاطرها ومفاجآتها.

لكن رغم ان الاهم حاليا هو ما بعد الحرب وما بعد اوكرانيا، يبقى من المهم العودة الى ما قبل الحرب والبحث عن الاسباب التي دفعت بوتين الى اعلان الحرب على اوكرانيا. لماذا ذهب بوتين الى هذا الخيار الكبير والمكلف، وكيف يبرر قراره؟

تبدأ القصة او المشكلة مع انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991 عندما استقلت جمهوريات عدة منها اوكرانيا. وبدا واضحا منذ بداية الاستقلال ان هناك تشابك مصالح بين اوكرانيا وروسيا، مما جعل الاستقلال الكامل امرا صعبا. فهناك القاعدة البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم، وهي قاعدة وحيدة للروس على البحر الاسود والتخلي عنها يفقد روسيا الكثير من قوة اسطولها البحري ومقدرته على

الوصول الى المياه الدافئة. من ناحية اخرى هناك مجموعات سكانية روسية كبيرة في القرم ومنطقتها على الحدود الروسية ـ الاوكرانية في دونيتسك ولوغانسك تحديدا ترفض البقاء ضمن اوكرانيا وتطالب بالانضمام الى روسيا الام، مما يعطي الذريعة لتدخل عسكري يحمي تلك المجموعات ويدعم استقلالها عن اوكرانيا لتكون خط دفاع متقدما لروسيا. اخيرا وليس آخرا، هناك الغاز الروسي الذي يمر 80% منه عبر اوكرانيا الى اوروبا ويشكل ثلاثة ارباع دخل شركة الغاز الروسية الرئيسية "غازبروم".

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسنوات عجاف مع بوريس يلتسين، بدأ صعود نجم فلاديمير بوتين كعراب او مهندس لمشروع عودة روسيا الى الساحة الدولية وتثبيت موقعها الجيو- سياسي كقوة اقليمية كبرى. فالمواجهة المحدودة في جورجيا عام 2008 كانت ستفضي حكما، ولو بعد سنوات من وقوعها، الى مواجهة اكبر مع دولة ليس فقط اكبر من جورجيا من حيث المساحة وعدد السكان وحجم التأثير، بل ايضا تجمعها مع الغرب صلات اعمق، الى درجة اعتبارها اهم حليف له بين دول الاتحاد السوفياتي السابق.

تطلب الامر سنوات لامتلاك الادوات والقدرات في مشروع استعادة النفوذ الكبير

> **بوتين مصمم على تحقيق اهدافه بالحرب او بالمفاوضات**

الذي كان يحظى به الاتحاد السوفياتي، وامكانات المواجهة مع الغرب. تطلب الامر الوقت والجهد كي يصل بوتين الى استعادة شبه جزيرة القرم من اوكرانيا من دون رد فعل يذكر، وكي يتمكن من تحقيق العودة الى التأثير في اروقة المؤسسات الدولية، وادارته جهودا كبرى للتشبيك، اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، مع الصين والدول الصاعدة. جاء صعود المحور الصيني ـ الايراني ـ الروسي لتحدي النظام الدولي بعد الحرب الباردة كأهم تطور جيو- سياسي. فجميع مكونات هذا المحور تسير مع بعضها البعض بشكل متناغم لخدمة هدف واحد وهو افشال الاستراتيجيا الاميركية كل في نطاقه. على الرغم من التنافس الجيو- سياسي المحموم في سوريا وليبيا، وفي عموم دول المشرق العربي،

اوكرانيا تحت الحرب الروسية.

تمكنت موسكو من استيعاب تراجعها في ليبيا، والتقدم مجددا الى واجهة التأثير الدولي في سوريا. فحسمت، عبر مشاركتها في الحرب بدءا من ايلول 2015، مع حلفائها في ايران وسوريا والمنظمات الحليفة، الحرب لمصلحة خيارها الكبير هناك. لقد تم حسم المسار العسكري بصورة لا تقبل العودة الى الوراء، الامر الذي يعد نجاحا لاستراتيجيا الامن القومي الروسي.

تنتمي شعوب روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) الى الشعوب السلافية، وهي مجموعة صغيرة من الشعوب الموجودة في اوروبا بشكل رئيسي. وتتركز هذه الشعوب في القارة الاوروبية العجوز، في شرق القارة وجنوبها جغرافيا. عادة ما يتم تقسيم الشعوب السلافية الى سلافيين شرقيين، وينتمي الى هذه المجموعة بشكل اساسي الروس والاوكرانيون والبيلاروس. هناك السلاف الغربيون، وينتمي الى تلك المجموعة التشيك والسلوفاك والبولنديون. وهناك السلاف الجنوبيون الذين ينتمي اليهم كل من الصرب والكروات والمقدونيين ومواطني الجبل الاسود والسلوفنيين والبوسنيين. ولقد شكلت هذه المجاميع السلافية نواة فكرة القوة المؤثرة للاتحاد السوفياتي في قلب اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مع دخولها الى تشكيلات متجانسة تحت الغطاء السوفياتي الذي كانت تقوده روسيا بنفسها. لعل تلك الخلفية تفسر الى حد ما الرغبة الجامحة التي تهيمن على تفكير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تعامله مع اوكرانيا التي يعتبرها فصيلا متمردا على الامة السلافية، وخصوصا تلك التي تجاور روسيا نفسها.

هناك رغبات جامحة لدى الرئيس بوتين في صناعة تاريخ جديد لروسيا والشعوب السلافية، ويعتقد انه لديه فرصة سانحة الان لعمل شيء ما رغم هشاشة وضعه الاقتصادي مقارنة بالصين والولايات المتحدة والمعسكر الغربي باسره. قد تكون روسيا الرجل المريض في المعادلة السياسية العالمية اليوم، لكن الرجل المريض بسلاح نووي ومدجج به يكون دائما هو الاخطر في حالة الفوضى العالمية. هذا هو العالم الذي يرغب في السيطرة عليه بوتين، وان ◄

◄ يترك بصمته عليه نصرة للشعوب السلافية ولروسيا الام.

بوتين التي ستحدد مسيرته الازمة الحالية مع اوكرانيا وبين روسيا والمعسكر الغربي باكمله، مقتنع بأن هذه فرصة محددة نادرة وفريدة من نوعها له لاثبات حضوره على الساحة الدولية، وسط التصاعد الخطير والمتنامي للقوة الصينية وهيمنة اميركا على المشهد العالمي.

ويرى في ما يحدث اليوم من ازمة عالمية بسبب جائحة كوفيد ـ 19 وانشغال العالم بازمة المناخ العالمي وتداعيات الوضع الاقتصادي والصراعات المتصاعدة في مناطق مختلفة حول العالم، فرصة ذهبية لفرض نوع من الواقع السياسي على الخلفية الفوضوية الحاصلة في العالم اليوم. روسيا الان في ظل الرئيس بوتين ليست روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، عسكريا على الاقل مصحوبة بتحركات دولية في اكثر من بقعة عالمية ودولية تسعى الى تثبيت مكانتها كقوة اساسية على قمة النظام الدولي، مع الولايات المتحدة والصين واي قوة اخرى صاعدة.

الوضع الاقتصادي الروسي لا يقارن بوضع الغرب اجمالا. لكنه افضل كثيرا من وضع اقتصاد الاتحاد السوفياتي السابق الذي فارق الحياة نهاية الثمانينات في القرن الماضي.

بوتين يندفع الى الحرب لاعادة رسم توازنات جديدة في اوروبا تجعل من روسيا لاعبا رئيسيا في مقابل اللاعب الاميركي، وتحديد نظام امن وسلام جديد في اوروبا، ووقف توسع الحلف الاطلسي شرقا، وتحديدا عدم ضم اوكرانيا الى صفوفه، وتفكيك وسحب البنى العسكرية الاطلسية في دول اوروبا الشرقية، اي تراجع الحلف الى حدود واوضاع ما قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو.

لكن بوتين في وضع دقيق يشبه المأزق. التقدم الى الامام، اي الى الحسم العسكري، يعني المزيد من اراقة الدماء والتدمير والارض المحروقة وحرب المدن والشوارع والعقوبات والحصار المالي والاقتصادي، بعدما جاءت الوقائع على الارض غير متطابقة او غير متناسبة مع التقديرات التي لم تلحظ مقاومة اوكرانية شديدة، ومشاكل لوجستية للقوات الروسية،

حرب بنهاية مكلفة.

> **اوروبا على عتبة نظام امني واقتصادي جديد**

ودعما اوروبيا واميركيا مفتوحا بالسلاح والمال ما عدا الرجال. اما التراجع الى الوراء، اي وقف الحرب وسحب القوات الروسية ونقل الازمة الى طاولة المفاوضات والتسوية، فانه يبدو خيارا اصعب واكثر كلفة من الناحية الاستراتيجية، لأن معركة اوكرانيا لا تحدد فقط مصير بوتين كرئيس لروسيا وانما تحدد مصير ومستقبل روسيا، لأن عدم قدرتها على الحسم وتسليمها بعدم امكان الحل العسكري للازمة يضعها في موقف ضعيف، لن تكون فيه قادرة على فرض شروطها، وسينتهي بها الامر الى الانكفاء على نفسها والانتهاء كلاعب دولي محوري واساسي. لذلك ليس امام بوتين الا الاستمرار في الحرب الى ان تحقق اهدافها وتصبح موسكو قادرة على فرض شروطها. ومن المستبعد ان يعطي بوتين وعدا او يطلق اشارة حاسمة بوقف الحرب طالما انه لم يحقق بعد ايا من اهدافه في اوكرانيا، ولا يمتلك بعد الاوراق التي تمكنه من فرض شروطه على اوكرانيا. لذلك، فان المفاوضات تراوح في مكانها تحت سقف منخفض للتوقعات المرتقبة، ووصلت عمليا، وبعد قليل على انطلاقتها، الى طريق مسدود.

اما شروط موسكو لوقف الحرب، فهي:

- انهاء هيمنة القوميين المتشددين على الدولة الاوكرانية.
- ضمان وضع محايد لاوكرانيا ونزع سلاحها.
- تخلي اوكرانيا والغرب عن فكرة انضمامها الى الحلف الاطلسي.
- الاعتراف بالسيادة الروسية على شبه جزيرة القرم، كذلك الاعتراف باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين شرق البلاد.
- الحصول على ضمانات رسمية من الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي بمنع توسع الحلف نحو الشرق، وعدم نشر اسلحة هجومية قرب الحدود الروسية، واعادة القدرات العسكرية والبنية التحتية للحلف الى الوضع الذي كان عليه في العام 1997 عندما تم التوقيع على القانون التأسيسي للعلاقات المشتركة والتعاون والامن بين روسيا وحلف "الناتو".

هذه الشروط لا تصلح في نظر اوكرانيا (وفي نظر الغرب ايضا) اساسا للتفاوض، وانما هي اقرب الى شروط استسلام، والاخذ بها يعني التسليم بخطة بوتين لاخضاع اوكرانيا ووضع اليد عليها عبر "رئيس حليف وتابع"، بعدما يكون زيلنسكي دفع ثمن الحرب والخسارة.

الرئيس الاوكراني زيلنسكي ايضا في مأزق. التراجع الى الوراء، اي القبول بالشروط الروسية لوقف الحرب، يعني انه كتب نهايته ونهاية اوكرانيا كدولة مستقلة ذات سيادة وطامحة الى التوجه غربا والانضمام الى الاتحاد الاوروبي والحلف الاطلسي. والتقدم الى الامام، اي الاستمرار في الحرب، سيكون مكلفا جدا على صعيد الخسائر البشرية والمادية، في ظل اسلوب تدميري يتبعه الروس واستعدادهم للمضي قدما مهما كلف الامر، وفي ظل موقف اوروبي واميركي غير كاف لوقف الهجوم الروسي. هذا الموقف اظهر كل دعم وتعاطف مع اوكرانيا، لكنه ما زال يحاذر المواجهة وخطر الانزلاق الى الحرب المباشرة مع روسيا. الاوروبيون يتفادون ضم اوكرانيا الى الاتحاد الاوروبي ويرون انها لا تستوفي شروط العضوية. والاميركيون لا يريدون اوكرانيا ان تنضم الى الحلف الاطلسي، ويتحاشون التورط في اي موقف او اجراء يمكن ان يجر الى التدخل العسكري وارسال قوات الى اوكرانيا، والى ان يصبح الحلف الاطلسي طرفا في النزاع. النتيجة ان الحرب ستظل حربا بالوكالة بين روسيا وحلف الاطلسي عبر اوكرانيا وعلى ارضها، وان الحرب ستكون صعبة وطويلة، مدمرة ومكلفة، وستفتح مرحلة جديدة في العالم، وستعيد صياغة النظام الامني الاوروبي على اسس جديدة و"بالدم" مرة جديدة.

يعتبر الاوروبيون ان بوتين وجه ضربة موجعة وقاضية للسلام والاستقرار في اوروبا، وان عليهم ان يتعايشوا مع وضع جديد وان يعدوا انفسهم وخططهم لحرب طويلة ستحفر عميقا في وجدانهم وواقعهم، لأن بوتين ليس في وارد التراجع. والاسوأ هو الاتي مع اشتداد العمليات الحربية على الارض وعبثية المفاوضات بين اوكرانيا وروسيا التي لن توقف حربها الا بعدما تحقق اهدافها. فلا الوعود ولا التهديدات نجحت في ثنيه عن غزو اوكرانيا وتحقيق الاهداف التي حددها بوضوح.

بوتين ايقظ عند الاوروبيين هاجس حرب عالمية ثالثة كانت لتقع لولا الخشية من تحولها الى حرب نووية مدمرة. وذكرهم بادولف هتلر والغزو الالماني لبولندا الذي كان شرارة الحرب العالمية الثانية. الاوروبيون، مثل الروس، يخوضون معركة حياة او موت، واوكرانيا تشكل خط الدفاع الاول عن اوروبا في هذه المعركة.

المحور الذي يبحث عنه الرئيس الروسي.

ولأن الوضع على هذه الدرجة من التعقيدات والخطورة، استيقظت اوروبا من سباتها ومعها حلف شمال الاطلسي، وامور كثيرة تحدث فيها ومعها للمرة الاولى في تاريخها:

* للمرة الاولى تتخذ المانيا اجراءات غير مألوفة وتسلك تحولا دراميا في السياسة الخارجية والدفاعية: تزود اوكرانيا الاسلحة المضادة للدبابات وصواريخ ارض ـ جو وتخرق مبدأ نقل الاسلحة الى مناطق النزاع الساخنة ما لم يكن هناك حليف لحلف الناتو يتعرض للهجوم، وتخصص ميزانية ضخمة بمئة مليار يورو لبناء جيش الماني قوي.
* للمرة الاولى تخصص دول الاتحاد الاوروبي نصف مليار اورو لتوفير اسلحة الى اوكرانيا، في اول اجراء اوروبي من نوعه لدعم عسكري خلال نزاع، تسبب في اول عملية لجوء ونزوح داخل اوروبا التي اعتادت على استقبال لاجئين من دول العالم الثالث.
* للمرة الاولى تتخلى دول محايدة مثل سويسرا وفنلندا عن حيادها، وتدعم كييف بالسلاح او بالتضييق الاقتصادي على روسيا.
* للمرة الاولى ايضا، يقوم حلف شمال الاطلسي بنشر عناصر من قوة الرد التابعة له بهدف تعزيز قدراته الدفاعية والاستعداد للرد سريعا على اي تطور، ولتجنب اي توسع للنزاع الى اراضي الحلف في اتجاه بلدان البلطيق المحاذية او البلقان. ويواجه حلف الناتو ودوله الثلاثين، اختبارا غير مسبوق، مع دعمه اوكرانيا ضد الاعتداء الروسي والحرص في الوقت نفسه على عدم الانجرار الى مواجهة مباشرة مع روسيا.

اوروبا امام لحظة حاسمة في تاريخها وخط فاصل زمنيا واستراتيجيا بين مرحلتين. حرب اوكرانيا ستكون لها تبعات عميقة على حياة الاوروبيين ونتائج جيوسياسية على القارة القديمة التي تقرع طبول الحرب مجددا عند ابوابها، وينبغي عليها ان تصبح قوية وتحمي نفسها بنفسها، وان تراجع سياساتها وتحدث تغييرا جذريا وفي اتجاه اعادة بناء نظام امني وسياسي واقتصادي جديد.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

منتصرون وخاسرون في حرب أوكرانيا للدويّ في كييف تداعيات على الشرق الأوسط

تتخطى الحرب الروسية - الاوكرانية في اهميتها وخطورتها مجرياتها ونهاياتها المتعددة باحتمالاتها، ولن تترك اثرها على اوضاع البلدين وجوارهما الجغرافي المباشر، وانما تمتد لتطاول في شراراتها وانعكاساتها دولا ابعد، مثل سوريا وتركيا وايران، وقد تثير فيها تحولات وتطورات واسعة

ليس سرا القول ان المشهد السوري يفتح الباب امام قراءات ورهانات مختلفة على الحرب الروسية - الاوكرانية. لكن بداية لا بد من الاشارة الى ان سوريا كانت اول دولة عربية تتحرك وذلك في 22 شباط 2022 للاعتراف بمنطقتي لوغانسك ودونيتسك، وذلك بعد ساعات فقط على بدء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ما سماه العملية الخاصة في اوكرانيا، واعلان استقلال المنطقتين.

المهم في بيان الرئاسة السورية ايضا، انه يشير الى ان موقف دمشق "ينطلق من يقينها ان الازمة الاوكرانية هي مشكلة اوجدتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لتقسيم الشعوب وتقويض الامن القومي الروسي".

بهذا المعنى كانت دمشق سباقة في اعلان موقفها المؤيد بوضوح الى روسيا، في الحرب التي اشتعلت على البوابة الشرقية لاوروبا، بعد سنوات من التوتر والاحتقان السياسي والامني. تأخذ دمشق في الاعتبار ان بوتين تحرك في العام 2015 دعما للقوات السورية في قتالها مع الجماعات المسلحة والارهابية، مما شكل تحولا في تطورات الحرب السورية وتداخلاتها الاقليمية.

في ما بدا تناغما روسيا - سوريا واضحا، اخذت دمشق في الاعتبار ايضا ان الجيش الروسي، وقبل اندلاع الحرب مع اوكرانيا بايام قليلة، نشر قاذفات طويلة المدى ذات قدرات نووية وطائرات مقاتلة تحمل صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت في قاعدة حميميم الجوية، لتنفيذ احدى اكبر المناورات البحرية في المنطقة، وهو ما كان مثابة اكبر انتشار للبحرية الروسية في البحر المتوسط منذ زمن الحرب الباردة.

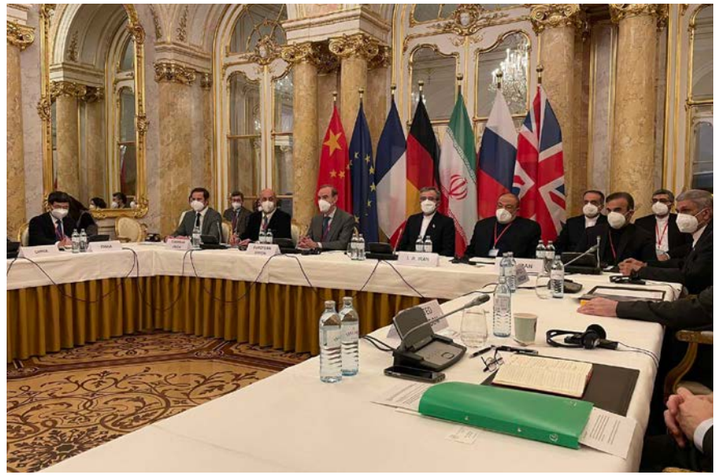

من جلسات التفاوض النووية في فيينا.

كان من الواضح ان موسكو كانت تستعد للاحتمالات الاوكرانية - الغربية ضدها، اذ ان بيان وزارة الدفاع الروسية حول هذه المناورات، والذي ترافق مع زيارة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو للقاء الرئيس بشار الاسد، اشار الى ان هدف المناورات "حماية المصالح الوطنية، وصد التهديدات العسكرية ضد الاتحاد الروسي".

بهذا المعنى، تأهبت روسيا لخوض معركتها الاوكرانية على بعد الاف الكيلومترات من حدودها، مستفيدة من تحالفها الموثق مع دمشق، وتموضعها العسكري هناك مما قد يعني ان خروج بوتين محققا اهدافه من الحرب، سينعكس بشكل مباشر على مسار العلاقات الروسية - السورية، وايضا، وربما هذا الاهم في المدى المنظور، على اوضاع الجبهات ومناطق النفوذ القائمة حاليا على الجغرافيا السورية.

ان رجحان كفة الحرب الاوكرانية لصالح روسيا، سيتيح للحلف الروسي - السوري ان صح التعبير، اطلاق يد اكثر حرية في حسم الاوضاع الميدانية في عدد من المناطق وخطوط التماس، وربما خضوع القوى الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا، لاظهار مرونة اكبر على خط مفاوضاتهم مع الحكومة السورية.

بمعنى آخر، اذا حسمت روسيا معركتها الاوكرانية، ستكون قادرة على فرض ارادتها على الصعيد السوري بشكل حاسم، او ربما يقتصر التغيير على تشذيب المخالب التركية في الشمال السوري وادلب.

بدا موقف تركيا من الحرب الاوكرانية، في مراحلها الاولى، وحتى قبل اندلاع شرارتها، كانها اكثر ميلا نحو اوكرانيا، سواء باعتراضها

المنزل الذي قصف في اربيل وقالت ايران انه مقر للموساد.

على اي هجوم روسي، او من خلال تزويد حكومة كييف طائرات بلا طيار تركية الصنع، تسببت كما بدا حتى الان في سفك دماء جنود روس.

لن يكون سهلا على بوتين ان يغفر لرجب طيب اردوغان هذا الانحياز التركي ولو كان غير مباشر، الى جانب نظام الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلينسكي الذي وقع في 14 ايلول العام 2020 على استراتيجيا الامن القومي الجديدة لاوكرانيا التي تدعو الى "تطوير شراكة مميزة مع حلف الناتو بهدف الحصول على عضوية داخل الحلف". فقد زود اردوغان زيلينسكي الطائرات المسيّرة، واعلن رفضه قرار موسكو ضم القرم، ثم توج كل ذلك باعلان اغلاق المضائق البحرية، ما ان اشتعلت الحرب الاوكرانية.

ليس واضحا ماذا سيحصد اردوغان على الساحة السورية، من هذه اللعبة الخطيرة التي مارسها مع بوتين، لكن منطق الامور يفترض ان انتصارا روسيا صريحا في الحرب الاوكرانية، سيجعل بوتين حريصا على ان اردوغان سيدفع ثمنا ما في سوريا، اذ غالب الظن ان الرئيس الروسي لا يزال يتذكر كيف اسقط اردوغان مقاتلة سوخوي روسية في الايام الاولى للانتشار العسكري الروسي في سوريا، ووصف ذلك وقتها بانه طعنة في الظهر من شركاء الارهابيين.

> **دمشق اول من ساند موقف روسيا**
>
> **موسكو استفادت من تموضعها في سوريا**

صحيح ان العلاقات تحسنت في السنوات اللاحقة وتبادل الرئيسان زيارات ولقاءات عدة، واستأنف السياح الروس الاقبال على المدن التركية وتعزز التبادل التجاري، لكن كان من الواضح ان اجواء ما قبل الحرب الاوكرانية، وقبلها حرب اذربيجان المدعومة تركيا على جمهورية ارمينيا، خلقت اجواء متوترة بين انقرة وموسكو. لكن المساهمة في قتل الجنود الروس وبالتالي المساهمة في عرقلة اهداف حرب بوتين، ستخلق بالتأكيد وضعا مغايرا تماما.

كل الاطراف السورية الداخلية والخارجية تترقب مآلات حرب بوتين. فدمشق تراهن على استعادة سيادتها الكاملة على اراضيها، والاكراد الذين يرتبطون بالقوات الاميركية يراهنون على دعم اضافي من واشنطن اذا لاحت لها فرصة تتمثل بهزيمة روسيا في اوكرانيا، فيما اردوغان الحائر على ما يبدو في خيارته، مستاء اقله في الوقت الراهن، من ان الاتحاد الاوروبي تحرك سريعا لضم اوكرانيا الى عضويته ما ان تعرضت للهجوم الروسي، فيما تكافح انقرة فعليا منذ اكثر من عقدين من الزمن لاقناع الاوروبيين باحقيتها في دخول النادي الاوروبي، وتواجه احيانا كثيرة برفض يحمل في طياته عنصرية فوقية.

صحيح ان اردوغان ابلغ بوتين في 6 اذار، بأن تركيا مستعدة للمساهمة في التوصل الى حل سلمي للصراع في اوكرانيا، الا ان مسارعة انقرة الى تفعيل "اتفاقية مونترو" في 28 شباط، بعد ايام قليلة على بداية الحرب، شكلت بالتأكيد رسالة سلبية وان كانت ملتبسة نوعا ما، من جانب الاتراك نحو موسكو، قد تكون لها تداعياتها على العلاقات بين الطرفين. وقد يحتاج اردوغان الى بذل الكثير من الجهد من اجل اعادة ترميم علاقاته مع موسكو، مهما كانت نتائج الحرب المندلعة حاليا.

في هذه الاثناء، يراقب الروس المواقف الصادرة من ايران، لكي يبنى على الشيء مقتضاه عندما تضع الحرب اوزارها. لاحظت موسكو كيف ان ايران اعلنت رفضها للحرب، لكنها ادانت سياسات الغرب تجاه الازمة وفي استفزازه لروسيا، وهي، اي ايران، اكتفت بالامتناع عن التصويت على قرار ادانة روسيا في الجمعية العامة للامم المتحدة، مما يعني انها لم تعارضه صراحة، كما انها مثلا لم تحذو حذو سوريا، في المبادرة الى تأييد الحليف الروسي في قراره اعلان استقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك.

لعل الكلمة الفصل في الموقف الايراني صدرت عن مرشد الجمهورية السيد علي خامنئي الذي خرج في الاول من اذار الفائت، ليقول ان ما يحدث في اوكرانيا هو نتيجة السياسات الاميركية، منتقدا التدخل ◄

◄ الاميركي في اوكرانيا، واثارة الثورة المخملية، وانقلاب الالوان في بقية الدول، مما تسبب في الازمات.

المعادلة الايرانية، اوضحها وزير الخارجية الايراني حسين امير عبداللهيان، خلال مباحثات هاتفية في 8 اذار مع وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، حيث اكد "اننا نعارض الحرب وفرض العقوبات".

رغم ذلك، يمكن القول ان تفاؤلا سريعا ظهر في ظل الاجواء الساخنة التي سبقت اندلاع شرارة الحرب فعليا، في ما يتعلق بالمفاوضات النووية الايرانية، ثم بدا ان التطورات اللاحقة اظهرت ان تدفق الدبابات الروسية عبر الحدود الاوكرانية، فتح ابواب تقدم تفاوضي في فيينا. وذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" ان الجانبين الاميركي والايراني "يحتاجان بالفعل الى اتفاق، وهناك استعداد لدى الجانبين، لكن المشكلة الاكبر هي الثقة"، مشيرة نقلا عن مصادر ان قطر تلعب دور بناء الثقة، من خارج كواليس قاعات فيينا، حيث نقلت الدوحة "رسائل بين الاطراف وسعت الى تهدئة المخاوف الايرانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمطلبها ان تقدم ادارة الرئيس جو بايدن ضمانا بعدم قدرة اي حكومة اميركية مستقبلية على التخلي من جانب واحد عن الصفقة، كما فعل الرئيس السابق دونالد ترامب في العام 2018".

في كل الاحوال، وجدت ايران نفسها بين خيارين تحاول التوفيق بينهما، فهي من جهة تريد اتفاقا نوويا ناجحا يعزز مكانتها ومصالحها، وفي الوقت نفسه، لا تريد الانجرار الى لعبة عزل روسيا وتطويقها. ليس سرا ان العديد من التحليلات افترضت ان انفتاح الابواب امام طهران، هو في الواقع مطلب غربي في هذه اللحظة، حيث تراهن دول المواجهة مع بوتين، بأن النفط والغاز الايراني في امكانه تعويض اي نقص متوقع في امدادات الطاقة العالمية. لكن ثمة موقفا لافتا عبّرت عنه وكيلة وزارة الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند عندما قالت امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي، ان روسيا لن تنجح في طلبها، في الى فيينا ميخائيل اوليانوف، المواقف الغربية رافضا توجيه اللوم الى روسيا في اطالة المفاوضات. وبعدما بدا ان الامور اتخذت فجأة مع المطالب الاميركية الجديدة، وضعا مختلفا، اذ قررت طهران "تعليق" حضورها في المحادثات الثنائية التي كانت ستجمعها مع السعوديين بضيافة بغداد، وذلك بعد ساعات على اعلان السلطات السعودية، اعدام اكثر من 80 شخصا، بينهم العشرات من ابناء منطقة القطيف السعودية. ثم بعدها بساعات اخرى، تعرضت مدينة اربيل في اقليم كردستان الى وابل من الصواريخ البعيدة المدى جرى اطلاقها من ايران. وقال التلفزيون الايراني انها استهدفت موقعا سريا للموساد الاسرائيلي، مما اثار تساؤلات عما اذا كان الامور تتجه نحو انهيار ما، او مجرد شد حبال اخير لدفع التسوية النهائية.

في هذا الوقت، كانت اسرائيل في موقف اكثر حراجة اذ لطالما اعتبرت نفسها في حالة وفاق مريح مع الطرفين المتحاربين، اي روسيا واوكرانيا، وهي حاولت السير بتوازن بينهما عندما كانت غيوم الازمة تتجمع، الا انه مع بداية الهجوم الروسي، ادانه وزير الخارجية الاسرائيلي يائير لابيد قائلا انه "انتهاك صارخ للنظام الدولي. تدين اسرائيل الهجوم وهي اللحظات الاخيرة، ضمانات من واشنطن بأن العقوبات المفروضة عليها بسبب الحرب، لن تعرقل التجارة والاستثمارات والتعاون العسكري التقني بين روسيا وايران. وقالت "نحن لا نلعب، دعونا نعقد صفقة".

مع التوقف المفاجئ والموقت للمفاوضات في 10 اذار، قال عبداللهيان انه "لا يوجد اي تبرير منطقي لبعض من الطلبات الجديدة التي قدمتها الولايات المتحدة"، لكنه لم يحددها رغم قوله انها "تتناقض" مع الموقف الاميركي "الداعي الى ابرام اتفاق سريعا"، مضيفا ان واشنطن "لا يمكنها ان تبعث الينا يوميا رسالة جديدة ومختلفة". في حين كرر السيد خامنئي القول ان بلاده لن تساوم على عناصر "القدرة الوطنية"، بما يشمل التقدم النووي والنفوذ الاقليمي والدفاع.

قبل ذلك بساعات، انتقد المبعوث الروسي على استعداد لتقديم المساعدة الانسانية لمواطني اوكرانيا. لدى اسرائيل خبرة طويلة في الحروب، والحرب ليست السبيل لحل النزاعات".

يسترسل الوزير الاسرائيلي بالاشارة الى ان "هناك عشرات الالاف من الاسرائيليين في كلا البلدين، وهناك مئات الالاف من اليهود في كلا البلدين. ان حماية امنهم ورفاهيتهم هو ما يوجه اتخاذ القرار لدينا".

في الحقيقة، ان اسرائيل تراهن على ما يبدو على ابناء الطائفة اليهودية في اوكرانيا تحديدا، لعلها تنجح مبكرا او تدريجا، في استمالتهم للهجرة. المندوب الاسرائيلي في الجمعية العامة للامم المتحدة قال حرفيا عندما صوتت اسرائيل تأييدا لقرار ادانة الهجوم الروسي "تعرب اسرائيل عن قلقها بازاء سلامة شعب اوكرانيا، بمن فيهم المواطنون الاسرائيليون الكثر المقيمون هناك والمجتمعات اليهودية الكبيرة في المناطق المتضررة".

لكن هذه المنطق لم يشفع للحكومة الاسرائيلية التي وجدت ان علاقاتها مع روسيا اقتصاديا وامنيا الى جانب التنسيق العالي المستوى عسكريا، خاصة في سوريا، اصبحت على المحك. كما ان دول الغرب، وتحديدا الولايات المتحدة، كانت تتوقع من اسرائيل موقفا واضحا وحازما من بوتين واندفاعه العسكري في اراضي اوكرانيا.

اضطر رئيس الحكومة الاسرائيلي نفتالي بينيت الى التأكيد بعد 10 ايام على بداية الحرب، على الالتزام الاخلاقي لاسرائيل في جهودها لوقف الحرب، حيث بذلت جهود وساطة قام بها بينيت حيث زار موسكو وبرلين وذلك بطلب مباشر من زيلينسكي، فيما التقى وزير الخارجية الاسرائيلي يائير لابيد نظيره الاميركي انتوني بلينكن، بينما تولى الرئيس الاسرائيلي اسحق هرتزوغ التواصل المباشر مع اردوغان، ليكون اول رئيس اسرائيلي يزرو تركيا منذ العام 2003.

جاء التحرك الاسرائيلي في ظل اجواء اشاعها الاعلام الاسرائيلي نقلا عن مسؤولين اسرائيليين بأن الحرب الروسية - الاوكرانية قد تؤدي الى التوقيع على اتفاق نووي سيئ مع ايران.

ان الوساطة الاسرائيلية لم تثمر استجابة من موسكو ولم تساهم في ايقاف الحرب، مما شكل استمرارا للحرج الاسرائيلي، من دون ان يتضح ما اذا كانت استطالة امد الحرب ستضع اسرائيل في موقع المستمر بخسارته ولو المعنوية، ام ان اسرائيل ستتمكن في ما لو خمد القتال الروسي - الاوكراني، من اعادة حياكة نسيج علاقاتها المتداخلة ما بين عالمين اخذين في الافتراق بعمق، في الشرق وفي الغرب.

> **ميل تركي نحو اوكرانيا فهل يغضب بوتين لاردوغان؟**

الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلينسكي مع جنوده.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الايراني ابراهيم رئيسي.

اتفاقية مونترو

اعلنت انقرة تفعيل اتفاقية مونترو في 28 شباط الماضي، التي تنظم المرور البحري عبر مضيقي البوسفور والدردنيل الاستراتيجيين، مما يسمح لتركيا، في حال نشوب حرب، بالحد من حركة السفن الحربية الروسية ما بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود.

ابرمت الاتفاقية في العام 1936، وهي تسمح لتركيا بموجب المادة 19، الحق في تنظيم عبور السفن واغلاق المضيق امام السفن الحربية التابعة للبلدان المنخرطة في حرب، مما يمكن ان يحد من سلطة تركيا في منع دخول السفن الحربية الروسية الى البحر الاسود او الخروج منه، اذ ان هذه المادة تتيح للسفن التابعة للبلد المطل على البحر الاسود بالعبور من المضائق، في حال طلبت العودة الى قواعدها.

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2022/02/15 لغاية 2022/03/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	4
اذربيجانية	1
اوكرانية	1
ايرانية	1
ايطالية	1
برازيلية	1
بنغلادشية	8
تركية	5
جزائرية	1
سودانية	12

الجنسية	العدد
سورية	183
سيراليونية	9
عراقية	6
غانية	1
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	8
فلسطينية سورية	4
فلسطينية كندية	1
فلسطينية لاجئة	35
فيليبينية	1

الجنسية	العدد
كندية	1
لبنانية	85
مصرية	6
مغربية	3
مكتوم القيد	6
هندية	2
هولندية	1
المجموع	**389**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2022/02/15 لغاية 2022/03/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	141542	102810	52278	296630
مغادرة	143115	108757	52250	304122
المجموع	284657	211567	104528	600752

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعربب
بين 2022/02/16 لغاية 2022/03/15

الدولة	العدد
سورية	18
مصرية	101
المجموع	**119**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2022/02/15 لغاية 2022/03/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	10
اردنية	1
اذربيجانية	1
ايرانية	2
ايطالية	1
بنغلادشية	7
تركية	5
جزائرية	1
سودانية	12
سورية	217
سري لانكية	1

الجنسية	العدد
عراقية	5
غانية	2
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	8
فلسطينية سلطة	2
فلسطينية سورية	3
فلسطينية كندية	1
فلسطينية لاجئة	31
فيليبينية	1
كندية	1
كورية	2

الجنسية	العدد
كينية	1
لبنانية	97
مصرية	5
مغربية	1
مكتوم القيد	7
نيجيرية	2
هندية	2
هولندية	1
المجموع	**432**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2022/02/16 لغاية 2022/03/15

الدولة	العدد
اثيوبية	1841
اسبانية	1
افغانية	3
المانية	5
اميركية	1
اوغندية	1
اوكرانية	4
ايرانية	3
ايطالية	5
باكستانية	1
بريطانية	2

الدولة	العدد
بنغلادشية	89
بنينية	53
بوركينابية	5
تايلاندية	1
تشادية	2
توغولية	44
روسية	2
رومانية	1
زامبية	3
سنغالية	2
سيراليونية	696

الدولة	العدد
سري لانكية	34
غامبية	12
غينيا بيساو	2
فرنسية	8
فيليبينية	129
كاميرون	47
كينية	839
مالية	2
هايتية	1
هندية	181
المجموع	**4020**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: شباط 2022

المطار	جوازات	اقامات	تأشيرات	اختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	8				1	1	10
المانيا	3	2	1			1	7
ايطاليا		5					5
بولندا			3				3
فنزويلا			2				2
المجموع	11	7	6	0	1	2	27

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: شباط 2022

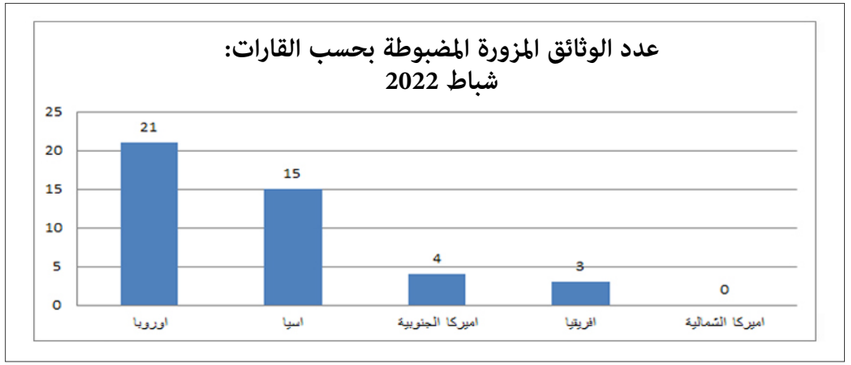

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: شباط 2022

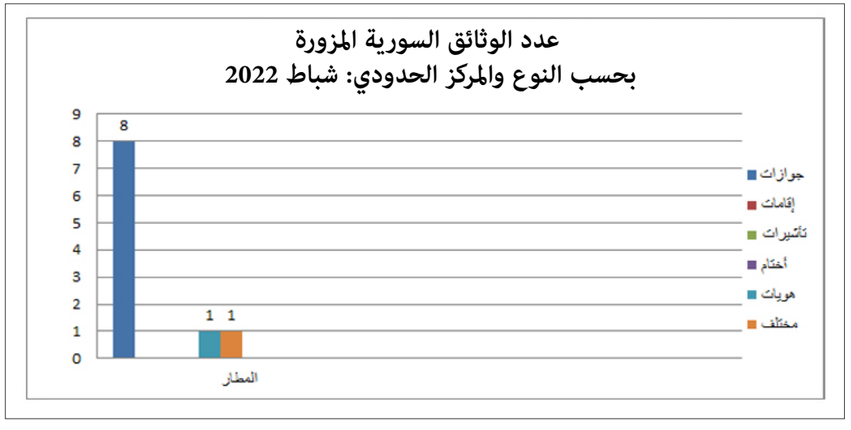

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال شباط 2022	عدد المسافرين من بداية 2022 حتى نهاية شباط 2022	عدد المسافرين خلال شباط 2021	عدد المسافرين من بداية 2021 حتى نهاية شباط 2021
المراكز الحدودية البرية	201,475.00	377,797.00	43,537.00	100,677.00
المطار	330,168.00	700,910.00	134,845.0	333,616.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزوّرة المضبوطة لشهر شباط 2021 والشهر نفسه من العام 2022

المركز	حاملو وثائق مزوّرة شباط 2021	حاملو وثائق مزوّرة شباط 2022	نسبة الارتفاع او الانخفاض	مؤشر
المطار	47	43	-9%	↙
مرفأ طرابلس	0	0		
المصنع	1	0	-100%	↙
مرفأ بيروت	0	0		
العريضة	0	0		
العبودية	0	0		
العبودية	0	0		

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزوّرة كانون الأول 2021	حاملو وثائق مزوّرة كانون الثاني 2022	حاملو وثائق مزوّرة شباط 2022
المطار	73	51	43
مرفأ طرابلس	1	0	0
المصنع	3	0	0
مرفأ بيروت	0	0	0
العريضة	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	**77**	**51**	**43**

بأقلامهم

بقلم
راوند بوضرغم*

أسئلة الحقيقة.. في انفجار العصر

لو كنت اعلم انني سانقل مشهد دمار عاصمتي لما اخترت الاعلام سبيلي. لو كنت اعلم انني سأوثق شلال دماء الابرياء لما سمحت لعدسة الكاميرا بمرافقتي. ولو كنت اعلم ان قضية انسانية في حجم كارثة وطنية ستتحول الى مجرد اوراق ابتزاز سياسي على طاولة الدول ومحاورها المتصارعة لما تغنيت يوما بدولة المؤسسات والسيادة.

من اغرب اللحظات واقساها، ان تجد نفسك متعاطفا ومدافعا عن مظلومين على طرفي نقيض بين ضحايا انفجار مرفأ بيروت واهاليهم، الذين يعيشون امواتا على فراق احبتهم، وموقوفين واهاليهم الذين يتحملون وزر الاهمال نيابة عن السلطات المعنية جميعها. لكن مَن يتحمل كل هذه المآسي والمظلومية؟ ومَن المستفيد من المماطلة؟

عندما سلك ملف التحقيقات طريق التعطيل او كسب الوقت بذريعة الدفوع القانونية التي تقدم بها وكلاء الدفاع عن الوزراء والنواب من جهة، وطلب بعض اهالي ضحايا الانفجار كف يد القاضي طارق البيطار من جهة اخرى، بات الوصول الى الحقيقة الكاملة صعبا واستمرار التحقيقات امرا مضنيا، وذلك نتيجة عدم التزام مندرجات الدستور.. كذلك، فان تعذر اجراء التعيينات في مجلس القضاء كان عاملا اضاع الحقيقة التي يبحث عنها بقوة اهالي الضحايا، وقطع الطريق على مَن يريد تسييس هذا الملف واستخدامه لمنفعة انتخابية او تجييره لتحقيق اهداف غير سليمة. في حين انه لو عولج هذا الملف قضائيا وفقا للاصول، لما ضلت الحقيقة طريقها ولما تعاظم الظالم وضعف المظلوم.

لست هنا في معرض الدفاع عن احد، لكنني افترض ان العدالة المنقوصة ليست بعدالة، وانطلق من مبدأ التزام الدستور ومندرجاته، ومَن له اعتراض عليه فليعمل على تعديله او تغييره، والى ذلك الحين، يبقى احترام الدستور واجبا وطنيا، ومن غير انتقائية. فلماذا يسلم الجميع بأن الاعلاميين يحاكمون امام محكمة المطبوعات، وفي حال اصدار المحكمة العسكرية مذكرة توقيف في حق اي صحافي كما جرى مثلا لاحد الزملاء، فان احدا لن يجرؤ على تنفيذها، ويلقى حملات تضامنية.

لماذا اعترف القاضي طارق البيطار شخصيا بأن هناك محكمة مختصة بمقاضاة المدعى عليهم من القضاة في قضية انفجار المرفأ، ولم يعترف بصلاحية مجلس النواب في محاكمة الوزراء؟ لم يتضرر احد من انتقائية القضاء في التزام الدستور مثل الحقيقة نفسها. المتضررون فقط من هذه المماطلة وعرقلة التحقيقات هم الموقوفون واهاليهم، اذ لم يسبق ان جرى توقيف اي متهم بجريمة اهمال وظيفي كل هذه المدة التي اوقف بها هؤلاء! على سبيل المثال لا الحصر، المدير العام المتقاعد شفيق مرعي، وعبدالحفيظ القيسي اللذان ثبت انهما راسلا هيئة القضايا والاستشارات بواسطة وزارة العدل لبت وجهة النيترات وكيفية التصرف بازاء هذه المواد الخطرة. مَن يعوض على هؤلاء الموقوفين اذا احيل الملف الى المجلس العدلي يوما، وظهرت براءتهم؟ هذا هو الظلم بعينه، الذي يتسبب به المحقق العدلي مزاوجا بين ظلم اهالي الشهداء وظلم الموقوفين المرجح ان يخرجوا ابرياء.

مما لا شك فيه ان ما حصل في الرابع من آب هو انفجار لا تفجير، وبات اقرب الى المنطق ان ما حدث هو قضاء وقدر نتيجة الاهمال، لكن ليس اهمال الموقوفين والمدعى عليهم حصرا، فهو يشمل نطاقا اوسع والمسؤولية تنحدر من رأس الهرم الى القاعدة.

هل من باب المصادفة ان السياسيين الوحيدين اللذين صدرت في حقهما مذكرة توقيف، هما انفسهما من صدرت في حقهما عقوبات اميركية؟ اسئلة مشروعة يطرحها اشخاص طامحون الى ولوج الحقيقة الكاملة، فهل يمكن لعاقل اتهام رئيس جهاز امني يعنى بجوازات السفر واذونات دخول الناس وخروجهم بعيدا من البضائع، والادعاء عليه بتهمة النيترات! فلو وضع ملف تحقيقات المرفأ على سكته القانونية وفقا للاصول، لما وصلنا الى مرحلة العرقلة وضياع حقيقة انفجار العصر.

---

*صحافية

ضيف العدد

بقلم الدكتور
غسان الشلوق*

3 مخاطر لـ"وهب" الأملاك العمومية؟

وسط الانحلال الاقتصادي والاجتماعي، ووسط العتمة بكل اشكالها ومفاعيلها، تبرز محاولة لما يمكن ان يكون تدميرا او بالاصح "وهبا" للاملاك العمومية.

المؤسف ان القوى السياسية التقليدية كلها تقريبا تسكت على هذه العملية، او لا تتنبه لها، بل ربما تشجعها احيانا لاعتبارات مختلفة. كما ان القوى الساعية الى "التغيير" تشارك هي الاخرى في السكوت حتى الان على الاقل.

كيف؟

اوردت وزارة المال مادة في مشروع الموازنة (117 سابقا) نصت على توسيع امكان تأجير العقارات العامة لتشمل، الى الاملاك المبنية ولفترة محدودة نسبيا، العقارات غير المبنية لمدة طويلة (تسع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة) مع السماح للمستأجر باقامة انشاءات (بناء) عليها. وعلى الرغم من محاولات محدودة للتصدي لهذا المشروع، فان مجلس الوزراء ادخل تعديلا بسيطا عليه، وابقى على صلاحية تأجير العقارات غير المبنية كما البناء عليها (المادة 125 الجديدة). واذا كان الاقتراح هو نظريا مثابة تعديل لقرار قديم جدا (القرار رقم 275 الصادر في 1926)، الا ان المضمون المقترح يغيره ويخرج به عن الاطار العادي خصوصا في مرحلة التشتت الحالية.

تكمن خطورة المشروع في جوانب ثلاثة رئيسية هي الاتية:

1 ـ التمهيد للسيطرة على الاملاك العامة بحكم الامر الواقع لاسيما في ظل هزال القدرة الامنية والسلطوية للدولة التي تعجز - وربما الاصح لا تريد - عن استعادة الاملاك البحرية والنهرية المصادرة. من السذاجة الاعتقاد بأن الحكومة يمكن ان تكون قادرة - او راغبة - في المدى المنظور على الزام الشاغلين اعادة عقاراتها المؤجرة، لاسيما ان اصحاب المصلحة لا بد من ان ينادوا كما تدل تجارب مماثلة، على "حقوق مكتسبة" تجد من يدافع عنها في القبائل والمذاهب والسياسة... والامن.

2 ـ ان الايجار المقترح يتم باسعار بخسة تصبح رمزية مع التضخم، ولا يجدي الكلام في المشروع عن "مزايدات" نعرف كيف تدار وتنتهي. بكلام آخر، ان الدولة تكون كمن يستعد لاستباحة ثروة هائلة باعتبار ان العقارات العامة (في غياب المعطيات الرسمية والرصينة) يمكن ان تصل الى نحو ربع مساحة لبنان. من الثابت ان هذه الثروة تمثل مع الذهب، ضمانة اكيدة لاعادة النهوض والتنمية في مرحلة ما بعد تطويق الفساد. يذكر ان محاولة مشابهة في المضمون استهدفت اواخر سبعينات واوائل ثمانينات القرن الماضي، بيع موجودات لبنان من الذهب قبل ان تتصدى لها قوى وطنية حية وتدفع في اتجاه استصدار قانون يمنع بيع او رهن الذهب.

3 ـ ان المشروع ينطوي ايضا على انعكاسات اجتماعية وربما امنية ومعيشية وتنظيمية سلبية هائلة، خصوصا اذا مهد كما يظن لقيام تجمعات عشوائية في المناطق بما فيها تلك التي يمكن ان تكون حساسة. اما الفائدة منه فلا يمكن الا ان تكون محدودة ما خلا حساب عدد من المستفيدين.

ان هذه الثغرة الفاقعة لا تلغي طبعا ثغرا عدة في مشروع قانون الموازنة، تبدأ بضرائب ورسوم لا تحتمل في ظروف الركود الاقتصادي وانهيار مستوى العيش، ولا تنتهي بسوء تقدير كبير في الايرادات والنفقات في غياب رؤية اقتصادية اجتماعية شاملة. ان ابسط المنطق يفترض بل يلزم ان تأتي اي خطة لاستثمار الاملاك العامة في اطار برنامج اصلاحي سياسي اقتصادي اجتماعي في مرحلة اعادة بناء الدولة وتنظيمها وتنظيفها. وابسط المنطق يفترض ايضا، ان يمتنع مجلس النواب في صيغته الحالية او المقبلة عن تشريع تدمير و"وهب" املاك الدولة، بما انها املاك عامة ملك الاجيال المقبلة لا ضحية فساد قائم.

قد تكون الروزنامة السياسية الحالية، لاسيما بما تنطوي عليه من مرحلة زمنية محدودة قبل الانتخابات المفترضة، سبيلا الى طي هذا المشروع - ومشاريع سلبية اخرى - وطريقا الى بناء الدولة الجديدة.

---

* استاذ في العلوم الاقتصادية

إقتصاد

وزير الزراعة: الحروب سلبيّة على الأمن الغذائي ندفع ثمن 40 عاماً من إهمال القطاع

تطبيقا لمفهوم الامن الغذائي، اي تأمين المواد الاساسية الغذائية لأي مجتمع في شكل مستدام، فان لبنان محكوم بادراج هذا المفهوم في سلة الاصلاحات الاقتصادية المرجوة والمأمولة منذ عقود، بمعنى ان ينتهج لبنان سياسة زراعية ترعى وتدعم، معنويا وماديا، مزارعي القمح والبقوليات في سهولهم

اثبت القطاع الزراعي، المهمل والمتروك من اركان السلطة على مدى عقود، قدرته على تأمين المواد الاساسية للغذاء، من خلال تجارب ناجحة انتجت مادة القمح بجودة ونوعية لا تختلفان عما يستورد من الخارج، بل افضل منها.

الاعتبار الاهم لايلاء هذا القطاع الاهتمام والرعاية، هو الظروف التي خلقتها جائحة كورونا والحرب الروسية – الاوكرانية حاليا، التي هددت الامن الغذائي في الدول غير المكتفية ذاتيا في الانتاج.

وزير الزراعة عباس الحاج حسن اكد لـ"الامن العام" "اننا نطمح لتكون لدينا قدرة على الانتاج تكفي الاستهلاك المحلي، سواء بالنسبة الى القمح او السكر او البقوليات". لكنه اعتبر ان هذا الامر "يتطلب صيرورة تاريخية قد تستغرق سنوات، لا لشيء الا لاننا ندفع اليوم ثمن 40 عاما من ممارسة الاهمال والقمع والقهر ضد المزارعين والقطاع الزراعي".

■ ما هو مفهوم الامن الغذائي، هل يطبقه لبنان؟

□ يؤشر مفهوم الامن الغذائي الى القدرة على توفير الغذاء لجميع المواطنين المقيمين في بلد، كما ونوعا، والايفاء بحاجات هؤلاء المواطنين في شكل مستدام من اجل حياة صحية وكريمة. لبنان ملتزم في شكل مطلق هذا الامر، لكن يبقى السؤال المطروح وهو الى اي مدى نعاني اليوم من ازمة اقتصادية تتأثر بها مباشرة السلة الغذائية والامن الغذائي؟ الجواب هو نعم، يعاني لبنان من ازمة، لكن الامور لم تصل بعد الى فقدان بعض المواد ولن نصل، اذ تعتبر هذه المواد من اساسيات العيش الكريم والغذاء الصحي للمواطن اللبناني.

وزير الزراعة عباس الحاج حسن.

"نحن في حاجة ماسة الى اعادة بناء الاهراءات"

■ هل بات لبنان امام ازمة امن غذائي حقيقية، نتيجة الحرب الروسية - الاوكرانية وتأثيرها على صادرات الحبوب لاسيما منها القمح، بفعل الانهيار الاقتصادي الداخلي؟

□ لا شك في ان لهذه الحرب تأثيرا واضحا، وقد ارخت ثقلها على الاقتصاد العالمي عموما وتصدير مادة القمح خصوصا. لكن لبنان يتعاطى مع هذا الملف انطلاقا من ارادته باستمرار تأمين هذا المنتج العالمي في شكل مستدام وضروري لاسباب كثيرة، لأن عدم التمكن من توفير هذا المنتج، سيأخذنا الى مكان بعيد جدا. الا ان الامور مختلفة كليا، هناك لجنة وزارية تعنى بالامن الغذائي وتجتمع دوريا واسبوعيا لمواكبة هذا الوضع. عقدنا اجتماعا برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، ووضعت اليات من شأنها تسريع فتح الاعتمادات اللازمة، او من خلال التواصل المباشر مع دول العالم لمعرفة امكانات الشراء من تلك الدول، وما هي كميات القمح التي يمكن الحصول عليها.

■ نحو 50% من اللبنانيين او اكثر يشعرون بالقلق من عدم قدرتهم على توفير غذائهم، فهل تنفذ الحكومة من خلال وزارة الزراعة خطة عاجلة لوقف زحف موجة فقدان الغذاء؟

□ الجميع يشعرون بالقلق، وكذلك يعيش اللبنانيون هذا القلق بازاء الازمة التي لن تقف ترددداتها على المنطقة، بل تصل الى دول الاتحاد الاوروبي التي تتأثر في شكل مباشر. هذا الامر طبيعي، لأن الحروب تؤدي الى نتائج سلبية يتلقفها المواطن وتتأثر بها السلة الغذائية في شكل او في آخر. بدأنا في وزارة الزراعة منذ فترة، عقد اجتماعات يومية مع خبراء وجمعيات ومؤسسات تعنى بموضوع القمح، لتطوير الهامش الزراعي للقمح وتوسيعه من خلال تأصيل البذور والشراكة مع "ايكاردا" والمنظمات العالمية وغيرها. اثبتت الدراسات القدرة على التوسع، وان يكون لدينا منتج وطني من القمح الطري والصلب قد يغطي في السنوات القليلة المقبلة نسبة لا تقل عن 40% من حاجة الاستهلاك المحلي.

■ تنفذ وزارة الزراعة مع منظمة "الفاو" ومنظمات دولية اخرى مشاريع دعم للمزارعين، هل حقق هذا التعاون اهدافه؟

□ وضعت وزارة الزراعة استراتيجيا من اهدافها ان يصبح القطاع الزراعي منتجا، وان يكون لدينا اولا قدرة على تغطية السوق المحلية لحماية الاستهلاك المحلي، وثانيا القدرة على التصدير والمنافسة في الخارج. هذا الامر دونه عقبات كثيرة، منها فتح الاسواق التي اغلقت في وجهنا ◄

مقال

"إجتْ الدولة"... حلم كل مواطن

"اجتْ الدولة" تعني باللغة اللبنانية الدارجة "اجت كهربا الدولة"، قول ابتكره اللبناني في زمن الحرب في ثمانينات القرن الماضي، واستمر يردده على مدى سنوات التسعينات والالفية الثانية، ولا يزال مستمرا في ذلك خصوصا اليوم مع الشح غير المسبوق في التغذية التي لا تتعدى يوميا الساعتين او الثلاث ساعات.

عندما تهل ساعة التغذية من كهرباء الدولة، تضج المنازل باصوات التجهيزات الكهربائية، لانها فرصة كون تعرفتها لا تزال منخفضة، بهدف استعمالها ولو لمدى زمني قصير للاقتصاد في فاتورة المولد في الحي، التي باتت تسابق الاسعار العالمية للنفط، علما ان التغذية من المولد اصبحت ايضا مقننة للتوفير في استهلاك المازوت والتخفيف من عبء الفاتورة.

بعد طول انتظار واخذ ورد، اقرت خطة الكهرباء لكن العبرة ليس في اقرارها بل في تنفيذها، وهي ليست الاولى التي تطرح وتعلن ولم ينفذ منها الا المزيد من الهدر والتقنين والعتمة. كيف يمكن الحكومة التي دخلت في خضم اجواء الانتخابات النيابية تمهيدا للانتخابات الرئاسية، ان تنطلق في تنفيذ هذه الخطة، علما ان الخطط الاخرى تعرضت للتجاذبات وتعطل تنفيذها.

استفاقت الحكومة متأخرة على هذه الخطة، اذ كان مفترضا بتها منذ تشكيلها، لأن العتمة كانت تمددت واعمت عيون جميع المسؤولين فاصبحوا كالعميان يحتاجون الى عصا بيضاء يفتشون بواسطتها عن مخارج لازمتهم عبر تأمين المازوت بأي وسيلة كانت وبأي سعر كان، فدخلوا في مفاوضات مع اصحاب الشركات واخضعوا البنك المركزي لاملاءات مَن في يدهم الحل والربط، لتأمين المازوت ليس لكهرباء الدولة، بل للمولدات الخاصة. لا بل سمحوا بادخال المازوت من بلدان اخرى عبر وسائل يعرفها الجميع، تهربت من دفع الرسوم المتوجبة للدولة. هذه الصورة العمياء منعت الحكومة من الاهتمام بوضع خطة قصيرة المدى تبعدها من سيطرة اصحاب المولدات وشركات المحروقات، وتسمح لها بأن تستعيد دورها في تأمين خدمة تدخل في صلب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. الا انها التهت بمشاريع تأمين الكهرباء عبر الربط السداسي والرباعي والثلاثي، وتوفير الغاز من مصر، يستفيد منها الاردن وسوريا في المرتبة الاولى ومِن ثم لبنان. الوقاحة هنا، ان المال الذي سيدفع ثمنا للغاز والكهرباء من الاردن، هو منْ جيب الدولة اللبنانية. رغم ذلك استبشرنا خيرا، لكن يبدو ان هذا الخير لا يزال بعيد المنال، نظرا الى ارتباط وصول الكهرباء الى لبنان بقانون قيصر، في حين يبدو ان عوائق كثيرة لا تزال تحول دون تحقيق هذا "الحلم".

على الدولة ان تقتنع ولمرة اخيرة بأن الكهرباء هي عصب الحياة والمحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد، لذا يجب ان تلجأ الى اتخاذ قرار استثنائي سريع يقضي بانشاء محطات انتاج كهرباء مركزية في كل منطقة، وهذا امر يمكن تنفيذه، خصوصا وان لدى لبنان شركات كهرباء تنفذ محطات كهربائية في كل دول العالم، وتتمتع بسمعة جيدة جدا، فلماذا لا تكلف بمشروع وطني مهم جدا، ام ان المصالح والمنافع الخاصة والشخصية والعمولات هي لولب الحركة.

المواطِن لا يريد شيئا من كل ما تقومون به، ولا يهتم بما تعلنونه عبر وسائل الاعلام، لانه كفَر بكل وعودكم التي اوصلته الى عتمة حياتية ومعيشية ومالية. وهو يأمل فقط اليوم في ان يرى ضوءا يطل من خلف هذه العتمة تنير له سبل الخروج الى حياة افضل ولو في الحد الادنى.

فهل مَن يستحي ويستجيب؟

عصام شلهوب

◄ وحاولت ايجاد اسواق جديدة مرادفة وليست بديلة، اضافة الى موضوع التتبع والارشاد الزراعي للحفاظ على جودة منتجاتنا الزراعية ونظافتها، سواء لحماية المواطنين او حماية المستهلكين في الاسواق الاخرى كالاتحاد الاوروبي والدول العربية. تاليا، حتم ذلك علينا، وجود استراتيجيا واضحة تعنى باستدامة المياه وتنشيط العمل التعاوني وتأصيل البذور، الحفاظ على الثروة الحيوانية وحمايتها من كل المعوقات، تنشيط قطاع الاسماك وهو قطاع واعد.

■ مع خطر انقطاع القمح والزيوت الا تعتقد ان لبنان بات يحتاج الى سياسة زراعية تؤسس لبنية زراعية اكثر استدامة اقله للمواد الغذائية الاساسية كالقمح والشمندر السكري وغيرها، من اجل التوقف عن الاستيراد الذي يهدر مليارات الدولارات؟

□ نحن نطمح الى ان يكون لدينا قدرة على الانتاج تكفي الاستهلاك المحلي، سواء بالنسبة الى القمح او السكر او البقوليات. لكن هذا الامر يتطلب صيرورة تاريخية قد تستغرق سنوات، لا لشيء الا لاننا ندفع اليوم ثمن 40 عاما من ممارسة الاهمال والقمع والقهر ضد المزارعين والقطاع الزراعي. كلما خف استيراد المواد الاساسية كلما يذهب بنا هذا الامر الى الاكتفاء الذاتي. نحن نطمح ونتمنى، لكن لا يمكن تحقيق ذلك في المرحلة الحالية، لذا علينا زيادة المساحات المزروعة وتأمين الموارد المائية والطاقة المستدامة - الارشاد الحقيقي للمزارعين - وتمكين المرأة والشباب من خلال التعاونيات الزراعية. يجب علينا ايضا تنشيط الزراعات العطرية كالزعفران وهو منتج جيد جدا في لبنان، اضف الى ذلك زراعة القنب الهندي الصناعي، وهو حتما سيغير كثيرا في الاقتصاد اللبناني في ضوء توقعات بأن يحقق مدخولا سنويا لا يقل عن مليار دولار للموسم الواحد.

> **اما ان نتحرك الان واما نحن ذاهبون الى مكان صعب جدا**

■ مع الازمة التي نمر فيها هل نشهد من خلالكم تصورا فاعلا على نمو القطاع الزراعي وتحول قسم كبير من اللبنانيين نحو هذا القطاع؟

□ لدي تصور واضح قريب وبعيد الامد. القريب يتمثل بدعوة الهيئات الدولية المانحة الى مساعدتنا، خصوصا واننا نعاني من صعوبات على كل الصعد. انا اتحدث عن كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تساعد القطاع الزراعي وفق خطة طوارئ زراعية تعتمد على الاركان التي ذكرتها سابقا: طاقة شمسية تشمل نحو 50 الف مزارع، مياه مستدامة، ارشاد زراعي، تأصيل البذور، وفتح اسواق جديدة.

■ مع وجود عنابر تخزين لدى مصلحة الابحاث العلمية الزراعية، هل يوجد سبب بعد لعدم استيراد لبنان لمادتي القمح والطحين؟

□ العنابر الموجودة في مصلحة الابحاث ستكون جزءا من الحل وليست الحل المستدام، اذ يمكن تخزين المواد فيها لمدة شهرين او ثلاثة. لذا يجب اعادة بناء العنابر والاهراءات للقمح، كتلك الموجودة في مرفأ بيروت. المطلوب اليوم بناء عنابر رديفة، لكن نحن في حاجة ماسة لاعادة بناء الاهراءات، ولا يستطيع لبنان ان يرسم استراتيجيا حقيقية مستدامة، الا من خلال انشاء البنى التحتية لاستدامة القطاع الانتاجي والاقتصادي العام.

■ تمكنت مصلحة الابحاث العلمية ومصلحة الليطاني من زراعة مساحات ساعدت على انتاج نحو 300 الف طن من اصناف عالية الجودة تصلح للرغيف ولمنتجات اخرى، وكان الهدف الوصول الى انتاج نحو 500 الف طن مما كان سيخفف من الازمات التي نعيشها. مَن كان وراء توقف هذا المشروع؟

□ وقفت السياسات المتعاقبة منذ 40 عاما وحتى اليوم حائلا دون تطور الزراعة ووزارة الزراعة عموما، لذا كان عمل الوزارة هامشيا على الصعيد الاقتصادي. ما قامت به مصلحة الابحاث مهم جدا بالنسبة الى تأصيل البذور وتحسين الانتاج وزراعة مساحات جديدة، وكذلك استنباط انواع متنوعة من القمح والشعير هو امر جيد، فضلا عن المدخلات الزراعية والاصناف الجديدة من الاعلاف. كل هذه الامور كانت تحتاج الى استمرارية ومتابعة من وزارة الزراعة ومن قبل الحكومة، لكن لم تشهد هذا الاهتمام الواضح من الحكومة في السنوات الماضية ولا من الطبقة السياسية، ربما كانت الامور في السابق مؤاتية لاعتماد سياسات ريعية. اما اليوم فالموضوع مختلف تماما، نحن امام حقيقة واحدة لا ثانية لها، فاما ان نتحرك الان واما نحن ذاهبون الى مكان صعب جدا جدا.

■ تصدر وزارة الزراعة عادة لائحة يومية باسعار الخضروات والفواكه واللحوم، لماذا توقفت عن ذلك وما هي التطلعات في المستقبل لوقف دابر الغلاء غير المبرر الا بشجع التجار؟

□ اللائحة التي كانت تصدر عن وزارة الزراعة مبنية على الاسعار التي تضعها وزارة الاقتصاد، وهو امر مطلوب وقد نص عليه القانون. التفاعل بين الوزارات واجب، والتنسيق ضروري بين الهيئات التي تواكب ضبط الاسعار على الارض. اما لماذا توقفت هذه اللوائح فلا جواب لدي،

مع اقتناعي التام بأن وجودها هو عامل مساعد جدا في ضبط الاسعار. لكن ليس كعامل وحيد بل يحتاج الى تضافر جهود عدد من الهيئات والمسؤولين لوضع اطار للصورة الحقيقية التي تصل بنا الى منتج يكون في متناول كل مواطن باسعار اقل وبما يمنع الاحتكار.

■ ماذا عن عمليات التصدير الزراعي الى الخارج خصوصا الى الدول العربية؟

□ لدينا بعض المشاكل مع عدد من الدول العربية وتحديدا مع المملكة العربية السعودية، لكننا محكومون بالعودة الى هذه الاسواق لأن العلاقات كانت ودية وكانت لها اياد بيضاء على لبنان. لا بد من ان تعود الامور الى مجاريها، انها غيمة صيف وستعبر. اما في ما يخص فتح اسواق جديدة، فنحن منفتحون على كل الاسواق في دول الجوار. لدينا عدو واحد هو العدو الاسرائيلي، اما بقية الدول فهي صديقة وشقيقة وقريبة وحليفة. لا شك بتاتا في هذا الاطار، ونعمل على تنشيط الاستيراد والتصدير من هذه الدول العربية والاوروبية واليها.

■ هل تطبق الروزنامة الزراعية ام ان الحبل على غاربه؟

□ الروزنامة الزراعية تطبق، ولولا تطبيقها مع الاردن ومصر والعراق لكنا وجدنا المنتجات الزراعية اللبنانية "على الارض"، او كانت السوق اللبنانية متخمة بالمنتجات العربية. نحن نشكر الاخوة العرب الذين التزموا تعهداتهم، ونحن ملتزمون مفاعيل الروزنامة لانها تؤسس لشراكة حقيقية وتبادل واضح بيننا وبين الدول العربية.

■ كيف تنظر الى المستقبل القريب وهل اصبح الجميع على قناعة بوجوب انقاذ البلد مما يعانيه بعدما وصلت الامور الى حد السكين؟

□ لقد تولدت قناعة لدى الجميع بانقاذ الوطن. انها لحظة مفصلية في تاريخ لبنان، فحتى في ايام الحرب الماضية لم نشهد مثل هذه اللحظة. هناك ازمة اقتصادية صحية اجتماعية معيشية انمائية وزراعية حادة، اضف الى ذلك ازمة سياسية عمودية. نحن نؤمن باننا سنخرج منها وسيساعدنا الجميع. لذلك ادعو المعارضة والموالاة الى التعاون من اجل الخروج من هذه الازمة، كي نعيد لوطننا دوره الريادي والقيادي في المنطقة، فهذه الدولة الصغيرة هي كما قال قداسة البابا: لبنان اكبر من وطن، لبنان رسالة.

ع. ش

إقتصاد

عصام شلهوب

نظام لمعاش يحفظ حقّ المضمونين
قانون نظام التقاعد شاخ في مجلس النواب

استُنبطت فكرة مشروع نظام خاص بالانتقال من تعويض نهاية الخدمة الى المعاش التقاعدي، المؤمل وضعه على سكة التنفيذ قبل منتصف السنة، لأن الامل مقطوع من اقرار مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي شاخ في ادراج مجلس النواب

ربما لن يجد السبيل للخروج من المجلس قانونا نافذا، على رغم ادراجه منذ عقود وعقود على بساط التشريع، وتعرّضه لشتى المناقشات والتعديلات واعادة الدرس.

هذا النظام استدعى طرحه بصفة "العجلة" تدهور سعر الليرة للحد من انهيار قيمة التعويضات. ولن يحل مكان المشروع الاساس بل سيكون مكملا له، وسيكون موقتا في حال أُقر لفترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

لو كان المشروع الاساس بات قانونا نافذا منذ عقود، لما كان مضمونون كثر صفّوا تعويضاتهم على مدى كل هذه السنوات وخسروا قيمها او انفقوها، ولما كان لَحق الاجحاف بالمضمونين الذين خرجوا من الخدمة قسرا منذ بدء الازمة قبل سنتين وحتى اليوم، وصفّوا تعويضاتهم فإما احتجزتها المصارف بعد تحويلها الى دولار، واما انفقوها بداعي الحاجة وكانت خسرت قيمتها الشرائية بفعل انهيار القدرة الشرائية، بل كانوا ضَمنوا لايامهم السود التي يعيشونها سندا في آخر كل شهر.

اما بالنسبة الى احتساب قيمة المعاش التقاعدي، فستحدد قاعدته الحسابية دراسة اكتوارية ومالية تعدها منظمة العمل الدولية. لكن كيف يمكن تقدير قيمة هذا المعاش اذا كان التعويض قد خسر اصلا من قدرته نتيجة تدهور سعر الليرة، اي بمعنى آخر، ما هي القاعدة التي ستعتمد لاحتساب معاش في ظل الضبابية التي تحيط بسعر الليرة واستمرار تفاقم التضخم يوميا؟

سؤال آخر يجوز طرحه ايضا، كيف يمكن هذا النظام ان يبصر النور في اشهر، في حين لا يزال مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية عصيا عن الصدور؟

الواقعة وقعت، على امل في ان يعوّض هذا النظام على المضمونين الذين سيصبحون خارج الخدمة، ما خسره اسلافهم، وعلى امل في ان يكون موقتا وليس دائما.

وقد اكد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي في حديث الى "الامن العام"، ان هذا النظام "موقت"، وقال انه "لا ينسف مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الموجود في مجلس النواب، الذي اذا ما أُقر يحتاج الى سنتين ليدخل حيز التنفيذ".

■ هل ينسف مشروع النظام الخاص بالانتقال من تعويض نهاية الخدمة الى المعاش التقاعدي، مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الموجود في مجلس النواب منذ سنوات؟

□ من المؤكد ان النظام الذي نعمل عليه حاليا لا ينسف مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الموجود في مجلس النواب، الذي اذا ما أُقر يحتاج الى سنتين ليدخل حيز التنفيذ وذلك وفقا لما ورد في نص مشروع القانون. اما بالنسبة الى النظام الخاص بالانتقال من تعويض نهاية الخدمة الى المعاش التقاعدي الذي نعمل عليه، فهو مكمّل لذلك الموجود في مجلس النواب. واضطررنا الى اللجوء اليه لمعالجة مشكلة تدني القدرة الشرائية لتعويض نهاية الخدمة الناتج عن انهيار قيمة الليرة اللبنانية. وسيعمل به موقتاً لمدة 5 او 10 سنوات، وذلك الى حين اقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية في مجلس النواب.

■ ما هي القاعدة الحسابية التي سيعتمدها هذا النظام لتوزيع قيمة التعويض على مدى الحياة؟

□ تعمل اللجنة المكلفة دراسة هذا النظام على تحديد القاعدة الحسابية التي سيعتمدها لتوزيع قيمة التعويض على مدى الحياة، بناء على دراسة اكتوارية ومالية تعدها منظمة العمل الدولية، التي ستُعنى بوضع هذا النوع من الاسس للنظام، مع التسليم بأن القيمة المحددة لهذا المعاش يجب ان تعود بفائدة اكبر على المضمون من قيمة تعويض نهاية الخدمة، خصوصا في ظل الظروف الراهنة. وما تقوم به الدراسة الحالية، هو اعطاء نسبة 60 الى 80% من الحد الادنى الرسمي للاجور او 1.33% عن كل سنة خدمة، ايهما افضل للاجير.

■ هل تكفي المبالغ المجمّعة لكل مضمون ليستفيد شهريا وعلى مدى الحياة؟ وانطلاقاً من ذلك هل هناك آلية تمويلية تدعم استدامة هذه المبالغ لتكفي مدى الحياة؟

□ هذا ما ستقره اللجنة، وسيتم اختيار واحد من سيناريوهات عدة. لكن مما لا شك فيه ان المبالغ المجمعة لن تكفي لتمويل هذا النظام، ولكن يجب توفير الدعم لها لتأمين معاش تقاعدي لائق للمضمون المتقاعد مدى الحياة، وهو ما ستحدده الدراسة الاكتوارية التي يفترض ان لا تزيد نسبة الاشتراكات على 1%.

■ هل وضعتم تقديرات لقيمة هذا المعاش التقاعدي كي يغطي المضمون مصروفه الشهري في ظل الازمة التي نعيشها؟ وعلى اي سعر صرف لليرة في مقابل الدولار؟

□ ستحدد قيمة المعاش التقاعدي في ضوء الدراسة التي تعدها منظمة العمل الدولية، فهي التي ستحدد لكل سيناريو الكلفة والمعاش التقاعدي الناتج عنه. ستوضع معادلة حسابية لتحويل تعويض نهاية الخدمة الى معاش تقاعدي مدى الحياة، تُضاف اليه الفوائد المصرفية مع امكانية تغذيته من مصادر تمويل اخرى، مثل زيادة نقطة على الاشتراكات، وسيتم تحديدها لاحقاً، ما يحفز قيمة الدفعات الشهرية للمعاش التقاعدي. لا يمكننا تحديد سعر الصرف الذي سنعتمده ولم نتطرق الى هذا الموضوع، فالمبالغ المجمعة في فرع نهاية الخدمة هي بالليرة اللبنانية. كما يجب في البداية تحديد كلفة هذا النظام ومصادر تمويله، وبناء على ذلك تحدد قيمة المعاش التقاعدي الشهري، والذي لن يكون له علاقة بسعر صرف العملة الوطنية، كما اوضحنا في جوابنا على السؤال الثاني اعلاه.

■ آلا تعتقدون ان اجحافا لحق بالمضمونين الذين صفّوا تعويضاتهم وكانوا يأملون في معاش تقاعدي تأخر كثيرا؟

□ من المؤكد هناك اجحاف سيلحق بالمضمونين الذين صفّوا تعويضاتهم قبل الازمة واودعوها لدى المصارف بالليرة اللبنانية، واولئك الذين صفّوا تعويضهم خلال الازمة بعد انهيار قيمة الليرة اللبنانية. علما أن ادارة الصندوق قامت بمحاولات لرفع قيمة هذا التعويض. فقد اجتمعنا اكثر من مرة مع سعادة حاكم مصرف لبنان الذي ابدى ترحيباً باقتراح احتساب التعويض على سعر صرف المنصة (3900 ليرة سابقاً)، لكن وحتى تاريخه لم يصدر اي قرار بهذا الشأن عن سعادة حاكم مصرف لبنان، كون هذا الموضوع يتطلب توافقا مع دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية.

المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي.

> **قانون التقاعد يحتاج الى سنتين ليدخل حيز التنفيذ**

■ هل يمكن لهذا المضمون الذي صفّى تعويضه ان يعيد المبلغ ويستفيد من هذا النظام؟

□ بالنسبة الى هذا النظام لا اظن انه يمكن ان يكون ذا مفعول رجعي، فمن خلاله نعمل على انقاذ ما يمكننا انقاذه من دون العودة الى الوراء، إذ يتطلب دراسات مالية واكتوارية دقيقة لاقراره، ولا نستطيع اخذ التعويضات المسحوبة ضمن حساباتنا. لذا لا يمكن للمضمون الذي صفى تعويضه ان يعيده للاستفادة من هذا النظام، لا سيما ان احتساب قيمة المعاش التقاعدي لن تكون مرتبطة فقط بمبلغ تعويض نهاية الخدمة، انما سيكون لاحتسابها اسس واعتبارات عدة.

■ لصندوق الضمان مستحقات على الدولة المترتبة عن نسبة مساهمتها وهي 25% وتقدر بالمليارات. ما هو مصير هذه الاموال؟ وهل ستكون في اساس تمويل النظام المطروح؟

□ الاموال المترتبة على مساهمة الدولة بنسبة 25% تعود الى فرع ضمان المرض والامومة حصرا، وبعد الحصول عليها ستسدد الاموال التي استدناها من فرع تعويض نهاية الخدمة لتمويل فرع ضمان المرض والامومة، وسيودع ما تبقى في فرع ضمان المرض والامومة، وسنعتمد على هذه الاموال لرفع التعرفات الاستشفائية والطبية والدوائية. ولذلك نحن نطالب الدولة بضرورة تسديد هذه الديون ضمن فترة اقصاها خمس سنوات، لنتمكن من استخدامها في تسوية اوضاع المضمونين واعادة الامن والامان الى هؤلاء.

■ اذا كان المشروع الموجود في مجلس النواب استغرق عقوداً من الدرس ولم يبصر النور، فكيف يمكن لهذا النظام الذي تطرحونه ان يوضع موضع التنفيذ خصوصا وانه لم يلق اجماعا من خبراء في هذا المجال وحتى من اللجنة المكلفة دراسته؟

□ في ظل الانهيار الذي تشهده البلاد لا سيما انهيار القيمة الشرائية لتعويضات نهاية الخدمة الموجودة بالليرة اللبنانية، لا يمكننا البقاء مكتوفي الايدي من دون القيام باية مبادرة واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وضع المضمونين. فمن الممكن والمتوقع ان لا يلقى هذا الطرح موافقة الجميع، الا اننا سنسعى بشتى الوسائل لاطلاقه، ولكن بالتأكيد بعد تأمين التمويل اللازم له، والتأكد من تماسك كل عناصره واسسه، وذلك حفاظاً على أموال فرع تعويض نهاية الخدمة وضمانا لها، اي بمعنى آخر لن نفرّط بتعويضات نهاية الخدمة لحوالي 430 الف اجير من اجل تحسين أوضاع حوالي 30 الف اجير، سيُحالون على التقاعد خلال السنوات العشرة المقبلة. اذا أنجزت الدراسات الاكتوارية في مهلة اقصاها 10 نيسان كما وُعدنا من منظمة العمل الدولية، وتأمّن التمويل اللازم، نؤكد ان موضوع اقراره في مجلس الادارة ومصادقة سلطة الوصاية عليه لا يجب أن تستغرق اكثر من ثلاثة اشهر حدا اقصى.

داود رمال

العميد المتقاعد حداد: لاستبدال المساعدة بنسبة زيادة ثابتة على الرواتب

تولي معظم الدول اهتماما خاصا بنظام التقاعد والحماية الاجتماعية، لانها تتعامل مع المواطن الذاهب الى التقاعد على انه اعطى القسم الاكبر والاهم من عمره في مسيرة الانتاج وتعزيز الدولة. لذلك، نجد مَن يعيشون في مرحلة التقاعد ينعمون بحياة كريمة، بينما يعتبر التقاعد في لبنان كابوسا يؤرق اللبناني

في احدث الاحصاءات المنشورة، يغطي نظام التقاعد في مؤسسات الدولة الرسمية على اختلاف فروعها: المدنية والتربوية والعسكرية اقل من 20% من المواطنين، فيما تبلغ نسبة المشمولين بنظام تقاعدي في لبنان، من اي نوع كان، وفقا للمسح الوطني للمعيشة 34.5% من مجمل العاملين و17.3% من مجمل الناشطين اقتصاديا، وهي نسبة متدنية قياسا ببلدان اخرى. مع دخول لبنان في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة الانقاذ والتعافي المالي والاقتصادي، فان نظام التقاعد هو من ضمن البنود التي تبحث، كما ان الانهيار النقدي جعل من يذهب الى التقاعد في وضع صعب لأن ما يتقاضاه لا يؤمّن له ادنى مقومات العيش الكريم، ولا يكفيه لسنوات تقاعده، قصرت ام طالت، وسط خشية من الاطاحة بكل المكتسبات على قلتها وندرتها والدخول في مسار جديد يفقد اللبناني ابسط مقومات الحماية الاجتماعية، ناهيك بفقدان "تحويشة العمر" التي كانت تشكل السند والمعين، بعدما اختفت ودائع اللبنانيين في المصارف، وموسرت عملية نهب منظمة لم تشهدها اي دولة من دول العالم، اكانت متحضرة ام لا تزال تعيش بلا نظام.

"الامن العام" حملت هذا الملف الى العميد الركن المتقاعد دانيال حداد، الناشط في المنبر القانوني للدفاع عن حقوق العسكريين المتقاعدين.

■ مع تراجع قيمة الليرة اللبنانية، كيف تصف حال المتقاعدين اليوم، واي مصير ينتظر اولئك الذين هم على ابواب التقاعد بعدما اصبحت المعاشات والتعويضات التقاعدية لا تساوي شيئا؟

□ بدأت معاناة الموظفين المتقاعدين وخصوصا العسكريين منهم مع بدء انهيار الليرة اللبنانية في اواخر العام 2019، بالاضافة الى تقييد السحوبات المصرفية حتى وصلت الازمة الى ذروتها اليوم. على سبيل المثال، تراجعت قيمة المعاش التقاعدي للعميد وهو من الفئة الاولى في الدولة الى نحو 250 دولارا، والعقيد وهو من الفئة الثانية الى اقل من 200 دولار، والعسكريين من غير الضباط من رتبة جندي حتى رتبة مؤهل الى اقل من 100 دولار. في المقابل، يجب ان لا ننسى ان هناك العديد من الخدمات الاساسية تدفع بالعملة الصعبة، كتكلفة اشتراك المولدات الكهربائية، والمحروقات، والاجهزة الكهربائية والادوية، كما ان معظم المتقاعدين لا يزالون يسددون اقساط قروض الاسكان او القروض الشخصية. هذا الوضع المأساوي طاول جميع المتقاعدين بلا استثناء، ما اضطر بعضهم الى العمل كيفما كان، فيما اقدم البعض الاخر من الذين لا يستطيعون العمل بسبب الظروف الصحية وتقدم العمر على استخدام ما تبقى من مدخراتهم او بيع قسم من ممتلكاتهم او الاستعانة باقرباء لهم في المهجر، وذلك بهدف ابعاد شبح العوز عن عائلاتهم وعدم الوقوع في المحظور. اما الذين اصبحوا على ابواب التقاعد، فمصيرهم سيكون كمصير رفاقهم المتقاعدين، وربما اسوأ. حتى الذين لا يزالون في الخدمة، فان اوضاعهم ليست افضل بكثير، لان الانهيار الحاصل اكبر من ان تحد منه تقديمات او مساعدات بسيطة تأتي من هنا او هناك.

■ هل الحل في ادامة المساعدة الاجتماعية ام ان المطلوب اعادة نظر شاملة في نظام التقاعد؟

□ المساعدة الاجتماعية هي شكل من اشكال زيادة الاجور، لكنها في الاساس غير كافية ولا تحتسب في تعويضات نهاية الخدمة، والاهم انها ظالمة في حق عسكريي الخدمة الفعلية والتقاعد، وتكاد ترتقى الى التمييز العنصري بين شرائح الموظفين، لأن قيمتها المادية التي ستمنح للعسكريين تساوي نحو 50% من قيمتها التي ستمنح لمثلائهم الموظفين المدنيين. بالنسبة الى نظام التقاعد، يجب النظر اليه من زاويتين، زاوية نظام تقاعد القطاع العام، وهو موجود حاليا ولا تكمن المشكلة الاساسية فيه مع انه يحتاج الى تطوير، بل يكمن جوهر المشكلة في انهيار سعر صرف الليرة وارتفاع الاسعار من جهة اولى، وعدم زيادة الرواتب والاجور بما يخفف من وطأة الغلاء الفاحش من جهة ثانية. ندرك ان الوضع الاقتصادي والمالي للدولة صعب جدا، ويجب مراعاة هذا الامر، لكن زيادة الاجور والرواتب بشكل معقول على قاعدة "بحصة بتسند خابية" يمكن ان تخفف كثيرا من معاناة الموظفين. في المقارنة، كانت قيمة كتلة الرواتب والاجور السنوية قبل الازمة لمجمل موظفي القطاع العام تعادل نحو 6 مليارات دولار، فاصبحت تعادل الان نحو 400 مليون دولار، فاذا اقدمت الحكومة مثلا على منح الموظفين زيادة اجور بنسبة 100%، ستصبح قيمة الكتلة 800 مليون دولار سنويا، فهل هذا امر مستحيل؟ اما الزاوية الثانية، فهي نظام تقاعد موظفي القطاع الخاص الذين يحصلون حاليا على تعويضاتهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي من دون معاشات تقاعدية، وهنا تبدو اوضاعهم اكثر صعوبة، لذلك يبقى الامل معقودا على اقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي باتت دراسته شبه منجزة في اللجان النيابية.

الناشط في المنبر القانوني للدفاع عن حقوق العسكريين المتقاعدين العميد الركن المتقاعد دانيال حداد.

■ هل يمكن ان تشرح لنا الغبن اللاحق بالعسكريين في المساعدة الاجتماعية الواردة في مشروع قانون الموازنة؟

□ سبب الظلم اللاحق بالعسكريين في الخدمة الفعلية والتقاعد، هو بكل بساطة احتساب المساعدة على اساس الراتب واساس المعاش التقاعدي وفق المادة 138 من مشروع الموازنة، اذ ان اساسات رواتب العسكريين او معاشاتهم التقاعدية، وخصوصا الضباط منهم، تساوي 50% تقريبا من رواتب ومعاشات مثلائهم في القطاعات المدنية الذين يوازونهم في الفئة وسنوات الخدمة والدرجة، والباقي من المتممات. مرد هذا الفارق الى انه تم دمج تعويضات الموظفين المدنيين في صلب الراتب، بينما لم تدمج لدى العسكريين، وكان الهدف من عدم الدمج، هو تخفيف تكلفة تعويضات نهاية الخدمة للعسكريين كونها تحتسب على اساس الراتب فقط، وليس الهدف في اي حال من الاحوال الانتقاص من حقوقهم. فمتممات الراتب او المعاش التقاعدي كما نص عليها قانون الدفاع الوطني، هي جزء لا يتجزأ من الراتب او المعاش التقاعدي، وقد

> **الذين اصبحوا على ابواب التقاعد مصيرهم سيكون كمصير رفاقهم وربما اسوأ**

اخذت في الاعتبار في قانون سلسلة الرتب والرواتب الصادر في العام 2017، بحيث اتت اساسات رواتب العسكريين وقيمة الدرجات الممنوحة لهم اقل من نصف تلك الممنوحة لسائر موظفي القطاع العام، لذا فان اي اخلال بهذا الامر يستوجب حكما اعداد سلسلة رتب ورواتب جديدة للعسكريين، تحقق العدالة والمساواة الكاملتين بين مثلائهم الموظفين المدنيين، استنادا الى الفئات الوظيفية والتدرج وسنوات الخدمة. اقرار المادة 138 من مشروع الموازنة بصيغتها الحالية يمثل سابقة خطيرة لا يمكن القبول بها، كونه ينطوي على تعسف واضح ومعلن في حق العسكريين، وهو مخالف لاحكام الدستور ولابسط قواعد دولة القانون والمؤسسات.

■ ماذا تقترحون من اجل التعويض على فقدان الرواتب وتعويضات نهاية الخدمة قيمتها السابقة؟

□ ثمة اقتراحات عدة، لكني اعتقد ان الاقتراح الافضل القابل للتطبيق والذي لا تنجم عنه تداعيات خطيرة على مالية الدولة، هو استبدال المساعدة الاجتماعية بنسبة زيادة ثابتة على الرواتب بما في ذلك رفع الحد الادنى للاجور لموظفي القطاعين العام والخاص. بهذه الطريقة تدخل الزيادة في صلب الرواتب، فترتفع قيمة التعويضات تلقائيا ويستفيد منها جميع الموظفين في الخدمة الفعلية والتقاعد. اما قيمة هذه الزيادة فمن المفترض ان يجري تحديدها بناء على مؤشر غلاء الاسعار مع مراعاة وضع مالية الدولة بطبيعة الحال.

■ الانهيار طاول الخدمات الطبية والتعليمية، هل من تصور ما للحد من هذا الانهيار؟

□ لبنان يمر بازمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة نتيجة تراكم عجز موازنة الدولة لنحو ثلاثة عقود. ان اكثر المتضررين من هذه الازمة هم موظفو القطاع العام. فمن جهة اولى تدفع رواتبهم بالعملة الوطنية ولم يطرأ عليها اي تعديل يتناسب مع انهيار العملة، ومن جهة ثانية تراجعت الخدمات الطبية والتعليمية التي تقدمها الدولة لهم ولافراد عائلاتهم بشكل حاد. ان مسؤولية الخروج من هذا الوضع المأساوي هي مسؤولية مزدوجة تقع على عاتق جهتين: الدولة كرب عمل من واجبها زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم والطبابة في الموازنة، والمجتمع المدني بمؤسساته الطبية والتعليمية، فلا يجوز لهذه المؤسسات في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الخانقة التي يعانيها الشعب اللبناني وخصوصا موظفي القطاع العام، ان تضاعف من تكلفة خدماتها ثلاث او اربع او خمس مرات او اكثر بالعملة الوطنية، في وقت لم يجر اي تصحيح للاجور على رواتب هؤلاء الموظفين.

موسيقى

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

عودة إلى محطة سنويّة للرقيّ والفنّ والموسيقى لورا لحود: عازمون على الإستمرار رغم كل الصعوبات

شكلت اقامة مهرجان البستان الدولي للموسيقى والفنون هذا العام، مغامرة تجاوزت عروضه الجريئة والمتنوعة. وقد اتت الرسالة بعد اصرار القيمين عليه على استئناف نشاطاته اثر توقف قسري طوال عامين فرضته جائحة كورونا من جهة والجائحة الاقتصادية من جهة اخرى، علما ان تجاوب الجمهور مع هذه العودة فاق كل التوقعات

تجسدت اهمية اقامة هذا الحدث الفني الراقي دعما للمشهد الثقافي في لبنان، وانعكاسا لوجهه الحضاري، كما كان اختيار الاماكن التي عرضت فيها فاعلياته الى جانب فندق "البستان"، مثابة تحية للعاصمة الجريحة وتأكيد على دورها في الانفتاح على ثقافات وفنون العالم، وانها ما زالت قادرة على استقطاب اهم انواع السياحات.

في السنوات الاخيرة، اصبح مهرجان البستان محطة ثابتة للمهرجانات السنوية التي تقام في لبنان. وقد شكلت عودته هذا العام تظاهرة فنية حملت في طياتها مزيجا فنيا، لبنانيا وعالميا، ورسالة حضارية وانسانية تجلت في ابهى صورها.

"الامن العام" التقت الرئيسة التنفيذية للمهرجان لورا لحود، واجرت معها حوارا شاملا عن عودة المهرجان في ظل هذه الظروف.

■ كيف كانت عودة مهرجان البستان بعد عامين من الغياب القسري؟

□ بعد التوقف القسري بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، وما نتج منها من صعوبة في السفر والتنقل وتنظيم التجمعات واللقاءات، اضطررنا الى تعليق هذا النشاط لفترة طويلة نسبيا، لكنها كانت كافية وتمكنا خلالها ان نلمس مدى توقنا الى النشاطات الثقافية والموسيقى وكل ما هو جميل، وكذلك حاجتنا الى لقاء الاصدقاء. من هنا جاء المهرجان لهذا العام بعنوان "reconet"، اي اعادة التواصل من جديد بعد فترة انقطاع فرضتها الظروف علينا. وقد بدأنا فعلا عملية اعادة التواصل مع الفنانين والجمهور وحتى مع انفسنا، ومع كل الامور التي تهمنا والتي نحبها والتي اصبحت جزءا من حياتنا وثقافتنا.

الرئيسة التنفيذية لمهرجان البستان لورا لحود.

"اول مهرجان متخصص بالموسيقى الكلاسيكية في الشرق الاوسط"

■ هل تطلبت هذه العودة منكم جهدا اضافيا ام انكم كنتم تحضرون لها خلال فترة الانقطاع؟

□ عندما نتوقف عن القيام بأمر ما يصبح من الصعب بمكان اعادة استئناف العمل به، فكيف اذا كنا نتحدث عن مهرجان في حجم مهرجان البستان الدولي. لذا، تطلبت العودة منا جهودا مضاعفة هذا العام في ظل الاوضاع العامة التي يعيشها لبنان الذي يشهد حال انهيار شبه كلي على مختلف المستويات المالية والحياتية والاجتماعية. الا ان كل ذلك، اضافة الى فترات الحجر الطويلة التي عشناها، زادت من تعلقنا بالموسيقى وعمقت تفاعلنا معها، اذ شكلت في بعض الاحيان الملجأ والمتنفس الوحيد الذي ساعدنا على اجتياز الظروف الصحية والمعيشية الصعبة التي مررنا بها ولا نزال. كما لمسنا مع عودة هذه الحركة، كم افتقد كل منا الى التواصل المباشر مع اهله واصدقائه لمشاركتهم الاوقات الجميلة، لذا وسعنا دائرة المهرجان واضفنا اليه بعض المبادرات التفاعلية مع الجمهور الذي بدا متعطشا لها بشكل كبير.

■ كيف كان اقبال الجمهور؟

□ عندما اطلقت والدتي ميرنا البستاني هذا المهرجان منذ 29 عاما لم يكن اللبنانيون حينها متعلقين بالموسيقى الكلاسيكية، لكن مع مرور الوقت بدأت الناس تتعرف الى هذا النوع من الموسيقى وتقدره وتشجعه. اليوم بات في لبنان جمهور عريق يعشق هذه الموسيقى ويتشوق الى سماعها. لذلك لاقت عودتنا تشجيعا واستحسانا من الجميع من دون استثناء، خاصة وانهم رأوا فيها بصيص امل في ظل النفق المظلم الذي نمر فيه.

■ هل جرى تطعيم المهرجان هذا العام بمشاركة لبنانية؟

□ كنا حريصين جدا على تأمين مشاركة لبنانية واسعة ضمن فاعليات هذه الدورة تقديرا للفن اللبناني، واحتراما منا لاهمية التنوع وما يعبّر عنه من رقي في حياة الشعوب. من ابرز الوجوه اللبنانية التي شاركت الفنانة اميمة الخليل التي احيت حفلا في 11 اذار مع الاوركسترا الوطنية الشرقية ورافقها في العزف زوجها المؤلف الموسيقي هاني سبليني، والاوركسترا الوطنية اللبنانية للموسيقى الشرق - عربية بقيادة المايسترو اندريه الحاج وشاركها ايضا على المسرح الراقص بيار جعجع، وهو فنان اصم رقص على اغاني اميمة بطريقة مرهفة ورائعة. كما نظمنا حفلا مجانيا بعنوان "يوم لم ينته" من اخراج علاء ميناوي، وقد كانت تجربة فريدة ومميزة لناحية الاسلوب التشاركي والتفاعلي الذي اعتمده ميناوي في هذا الحفل من خلال سؤال وجهه ◄

المقال

المهرجانات في لبنان تصارع وحيدة

تعود كلمة مِهْرَجَان الى اللغة الفارسية وهي مركبة من كلمتين : الاولى: مِهْر، ومن معَانيها الشمس، والثانية جان، ومن معانيها الحياة او الروح. مِن المتعارف عليه ان المهرجانات الاحتفالية حول العالم تشكل اوضح تعبير عن رقي وحضارة وثقافة الشعوب التي تنظمها او تستضيفها. وعلى الرغم من الهدف المعلن والابرز للمهرجانات هو الترفيه الا ان رسالتها الحقيقية ابعد واعمق من ذلك. فهي رسالة ثقافية فنية هدفها تسليط الضوء ليس على الثقافة المحلية فحسب، بل على مدى انفتاح الشعوب وتقبلها للاخر وللتنوع وحتى للاختلاف الثقافي. وهذا تحديدا يشكل مؤشرا واضحا على مستوى الوعي الذي يتمتع به المجتمع والقيمون عليه.

فالمهرجانات لطالما شكلت مقياسا لمستوى الحراك الثقافي والفني وحتى الرياضي والاجتماعي في بلد ما. لذا فان غيابها يشكل مؤشرا سلبيا للغاية وجرس انذار على اخطار قد تكون محدقة بنمط حياة الفرد وتطور المجتمع ونمو الشعوب، وهو امر لا يجب الاستهانة به على الاطلاق. من هنا تبرز الاهمية الكبيرة التي تكتسبها المهرجانات في الدول المتقدمة والاهتمام الذي الخاص الذي توليه اياه حكوماتها واداراتها.

في لبنان من يتمعن في اجندة المهرجات التي نظمت خلال العقدين الاخيرين، لا بد له وان يتوقف امام الميزات العديدة التي توافرت فيها ومنها مثلا عددها الذي فاق الستين مهرجانا، ولكل واحد منهم اسم وعنوان مختلف عن الاخر. وفي ذلك دليل واضح على النشاط الذي تتمتع به المبادرات الفردية والمجتمعية سواء في القرى او المدن الكبرى، كذلك يبدو لافتا توزعها الجغرافي الذي طاول غالبية المناطق والقرى اللبنانية من الوزاني الى القبيات وصولا الى العاصمة والبقاع وجبل لبنان مرورا بالشواطئ والجبال. كذلك فانه لا يمكن للمراقب الا يتمعن بتنوعها وشموليتها وحتى بتسمياتها ! كمهرجان موسيقى القلب في نيسان، ومعرض الاعراس في طرابلس، واليوم العالمي للتجارة العادلة في ايار، ومهرجان التفاحة الذهبية، ومهرجان سلامنا يجمعنا، ومهرجان العسل في ميفوق، واسبوع التصميم في بيروت، وغيرها الكثير. في المفهوم السوسيولوجي فان المهرجانات تمثل تعبيرا عن رغبة انسانية في التواصل وفرصة سانحة للابتعاد عن مشاكل الحياة اليومية، ولإبداء الرأي بحرية داخل الفضاء الثقافي. لذا فان تشجيعها والحرص على اعادة بث الحياة فيها امر حيوي يجب العمل عليه. هذا دون ان نغفل طبعا ما توفره هذه المهرجانات ايضا من منافع اقتصادية للمجتمعات المحلية لكونها قد تشكل مصدرا لفرص العمل واجتذاب السياح المحليين والاجانب. فضلا عن انها في اغلب الاحيان تشكل ساحة خصبة لعملية الدمج الاجتماعي، وما احوجنا اليه اليوم.

راغدة صافي

الفنان بوريس بيريزوفسكي على البيانو خلال الحفل الخيري في مستشفى الجامعة الاميركية.

الى الجمهور عما شعروا ومروا به جراء انفجار 4 آب. وكان في الوقت نفسه على المسرح، عازف البيانو فلاديمير كوروميليان والرسام احمد عامر، فقاما بترجمة اجابات الجمهور من خلال العزف والرسم، بالاضافة الى وجود شخص ترجم ما يحصل على المسرح بلغة الاشارة. في الحقيقة، الفكرة تعود الى ميناوي الذي قام بهذا الامر سابقا على احد مسارح العاصمة في مونو، وقد اطلق على هذه التجربة تسمية trauma therapie التي تعالج المأساة من خلال الفن. على الرغم من اننا لا نحبذ القيام بتكرار اي عمل، الا ان اهمية هذا التجربة في هذه الظروف فرضت نفسها علينا، وقد رأينا ذلك من خلال ردود فعل الجمهور. المشاركة اللبنانية والعربية في المهرجان ليست جديدة، بل كانت ايام المايسترو وليد غلمية، وقد تكون شهدت بعض التراجع بعد وفاته الا اننا حريصون عليها.

اردنا من خلال المهرجان اعطاء جرعة امل لاهلنا ولابنائنا في هذا الوطن

■ كانت للمهرجان محطات خارج فندق البستان ما هو الهدف منها؟
□ طبعا، قدمنا وكما درجت العادة خلال الفترة السابقة، حفلة مجانية على كورنيش عين المريسة، مع فرقة Royal Academy of London Quintet وحفلا للاوركسترا الوطنية اللبنانية السيمفونية في كنيسة مار يوسف في مونو احيته قائدة الاوركسترا الفنزويلية غلاس ماركانو التي تتمتع بحضور مميز جدا وساحر، مما اضفى على اجواء الحفل حيوية استثنائية. كما نظمنا حفل تشيللو احياه العازف فيكتور جوليان لافيرير في متحف سرسق في 9 اذار، وقد جاء اختيارنا لهذا المتحف الذي يشهد حاليا ورشة ترميم كبيرة بعد الدمار الهائل الذي لحق به اثر انفجار بيروت، كتحية لمدينة بيروت التي لا تزال ترفض الخضوع والاستسلام. من النشاطات التي قمنا بها الى جانب المهرجان، دعوة 900 طفل من اكثر من 6 دور ايتام من كل المناطق اللبنانية لحضور تمارين الحفل، مما شكل مصدر سعادة كبرى لهم. من الاسباب التي دفعتنا الى تنظيم عدد من الحفلات خارج فندق البستان تجنيب محبي المهرجان كلفة الانتقال الى بيت مري، على الرغم من اننا وضعنا في تصرفهم باصا للتنقل، ذهابا وايابا، باسعار مدروسة جدا.

■ كانت للمهرجان اكثر من محطة انسانية ما هي اهمها؟
□ بالفعل، اقام صندوق دعم مرضى السرطان "CSF" في المركز الطبي في الجامعة الاميركية في بيروت "AUBMC"، بالتعاون مع مهرجان البستان احتفالا موسيقيا مفتوحا امام الجميع، تحت شعار "لنتواصل من جديد بأمل"، في مركز حليم وعايدة دانيال الاكاديمي والعلاجي، احياه عازف البيانو الروسي الشهير بوريس بيريزوفسكي مقدما عرضه الموسيقي على بيانو "غني للامل"، وعزف اجمل الالحان من اجل مرضى السرطان والضيوف. فلطالما شكل الجمع بين الفن والطب، عنصرا مهما واساسيا في الرحلة العلاجية لأي مريض، خصوصا مرضى السرطان. وقد جسد هذا العرض الموسيقي دعما لرحلة تعافي هؤلاء المرضى والمتألمين عبّرنا عنه من خلال الموسيقى، وكلي امل في ان نكون قد تمكنا من تخفيف معاناتهم ولو بشكل جزئي، وصرف انتباههم عن اوجاعهم. هنا، اود الاشارة الى ان البيانو الذي عزف عليه بيريزوفسكي هو من تصميم الرسام التشكيلي بيلي ذا ارتيست الذي منح وقته لتزيينه برسوماته بالتعاون مع مؤسسة "غني للامل" التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، وهو يحمل تواقيع عدد من ايقونات الموسيقى العالميين البارزين، مثل اندريا بوتشيلي وبلاسيدو دومينغو ومونيكا يونس وكميل زامورا.

■ ما هي ابرز العقبات التي واجهتكم في التحضير للمهرجان؟
□ واجهنا نقصا في الموسيقيين اللبنانيين نتيجة هجرة اعداد كبيرة منهم، مما اضطرنا الى الاستعانة بموسيقيين من سوريا واجانب من فرنسا. في هذا الاطار، اود ان اشكر سفارة النمسا التي اخذت على عاتقها استقدام ثلاثة موسيقيين نمساويين على نفقتها الخاصة. الاوركسترا الوطنية اللبنانية في حاجة الى دعم، وانا ادعو كل من في امكانه تقديم المساعدة لها ولموسيقييها ان يبادر الى ذلك فورا، خاصة وان هموم الاوضاع الحياتية والضغوط المعيشية باتت تستنزف القسم الاكبر من طاقة هؤلاء وجهودهم.

■ الا يعتبر تنظيم مهرجان في هذا ظل هذا الوضع الاقتصادي الصعب نوعا من الجرأة والمغامرة؟

- مرت 29 عاما ونحن نبني هذا المشروع الفني الثقافي الحضاري ونضيف اليه كل عام مدماكا جديدا يرفعه الى مصاف المهرجانات العالمية. بعد كل ما حققناه رأينا انه من غير المقبول ان لا نتابع هذه

رغم الازمات التي عصفت بلبنان لا يزال بلدا ساحرا يأسر قلوب زواره

الفنان فيكتور جوليان لا فيرير خلال الحفل الذي أقيم في متحف سرسق.

المسيرة، ونحن عازمون على الاستمرار فيها على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي نواجهها وخاصة المالية. فلبنان، لا يزال رغم كل الازمات التي تعصف به، بلدا ساحرا يأسر قلوب زواره، وقد رأينا ذلك من خلال عدد كبير من الموسيقيين المشاركين في المهرجان الذين مددوا اقامتهم في ربوعه على حسابهم الخاص.

■ ما الذي يميز مهرجان البستان عن غيره من المهرجانات في لبنان؟
□ هذا المهرجان هو اول مهرجان متخصص في الموسيقى الكلاسيكية، ليس في لبنان فقط بل في الشرق الاوسط كله. ما يميزه هو شخصية المشاركين فيه والقيمين عليه الذين نجحوا من خلال اسلوب عملهم الاحترافي والناجح، في اقامة علاقة ثقة مميزة مع الجمهور ومع كبار الفنانين اللبنانيين، العرب والاجانب. الاهم من كل ذلك، ان كل ما نقوم به ينطلق من حبنا وشغفنا بلبنان. هذا العام تحديدا، لم يكن هناك ما يشجع اطلاقا على تنظيم اي عمل، لكننا قبلنا التحدي لمتابعة هذه الرسالة الثقافية. اردنا اعطاء جرعة امل الى اهلنا وابنائنا في هذا الوطن عبر تنظيم المهرجان هذا العام والنجاح الذي حققه والمشاركة الكثيفة للجمهور وتشجيعه لنا والتهافت على البطاقات، مما اعطانا جرعة امل افتقدناها كثيرا. كلي امل في ان نتمكن دائما من نشر هذه الروح الايجابية في بلدنا، علما ان ما نقوم به هو هدية بسيطة للبنان الجريح. نحن نشكر كل من يدعمنا في عملنا لانه يؤكد بذلك حرصه على اهمية دور الثقافة في رسم هوية لبنان. لا يجب ان نستسلم، هذا بلدنا وكل واحد منا يقاوم على طريقته، وطريقتنا في المقاومة تتجسد في البقاء والاستمرار من خلال الفن والموسيقى والفرح.

ر. ص

المشهد الثقافي

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

بيروت الجريحة إحتضنت معرضًا جريحًا حتى الكتاب ملّ إنقساماتنا ولم يسلم منها

مرة جديدة يشهر اللبنانيون سيف الكلمة والانفتاح والثقافة لمواجهة ظلامية الايام التي يعيشونها. في هذا الاطار، جاء اصرار النادي الثقافي العربي على تنظيم دورة استثنائية لمعرض بيروت الدولي للكتاب بعد نحو ثلاث سنوات من الانقطاع فرضته الظروف الصحية من جهة والاوضاع الاقتصادية والتطورات الدراماتيكية التي شهدها لبنان على هذا الصعيد

على الرغم من الجهود التي بذلها القيمون على هذا المعرض لانجاح نسخته الـ63 التي نظمت كما جرت العادة في واجهة بيروت البحرية، الا ان الاراء جاءت متفاوتة حيال نجاحه هذا العام، خاصة بعدما ارخت التباينات السياسية بثقلها على ثقافة الكتاب فكادت تحجبها. كما ان الاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة في البلاد، كانت اقوى من المبادرات والتخفيضات الكبيرة التي قامت بها دور النشر لتسهيل عملية شراء الكتب.

حمود: ضيق الوقت لم يسمح بمشاركة عربية واسعة

مدير "معرض بيروت العربي والدولي للكتاب" عدنان حمود وصف هذه الدورة الاستثنائية بالممتازة، وقال لـ"لامن العام": "فاقت مشاركة الجمهور في هذا المعرض كل توقعاتنا بحيث شهدت اروقته تدفقا استثنائيا للزوار، من مثقفين واشخاص عاديين، جالوا في ارجائه وشاركوا في النشاطات الثقافية المتعددة التي جرت على هامشه من ندوات ومحاضرات وتوقيع كتب وامسيات شعرية وموسيقية، وقد اثبتوا تعطشهم الى هذا النوع من الانشطة بعد غياب دام نحو ثلاث سنوات.

من المعرض.

وقد كان لافتا هذا العام مجيء طلاب من مختلف المناطق اللبنانية، من عكار وعرسال والفاكهة والهرمل وصولا الى صور، لزيارة المعرض. لقد فوجئنا مع المنظمين بالاهتمام الذي اظهروه حيال هذا المعرض خاصة وان كلفة التنقل في لبنان باتت باهظة ولم يعد في مقدور الجميع تحملها".

■ الى اي فئة عمرية ينتمي غالبية الزوار؟

□ يسرني القول ان العنصر الشبابي كان طاغيا على المشاركة هذا العام. للمرة الاولى نرى الفئات الشبابية التي تتراوح اعمارها ما بين 15 و25 سنة تزور المعرض وتشارك حتى في النشاطات التي كانت تقام على هامشه من قراءات شعرية ومحاضرات وغيرها. وقد توقفت العديد من دور النشر امام هذا الامر خاصة وانها اعتادت في السابق على معدلات اعمار اكبر بكثير.

■ لماذا جاءت مشاركة دور النشر العربية خجولة؟

□ شارك في المعرض اكثر من 90 دار نشر، وقد اضطررنا الى الالتزام بهذا العدد نظرا الى ان مساحة المعرض لهذه الدورة الاستثنائية لم تتجاوز ثلث المساحة التي كنا نعتمدها في السابق. عملنا على وضع اكبر عدد ممكن من الناشرين في اصغر مساحة ممكنة، والتزمنا اجراءات السلامة العامة والتباعد من جراء جائحة كورونا. بالنسبة الى المشاركة العربية الخجولة التي توقف البعض عندها، يعود سببها الى ضيق الوقت ليس اكثر، اذ ان الفترة الممتدة بين اتخاذ القرار باقامة المعرض وبين تاريخ افتتاحه لم تتجاوز الشهرين فقط، وهذا وقت ضيق جدا بالنسبة الى دور النشر العربية التي تحتاج الى تحضيرات لمشاركتها تتراوح بين 6 و8 اشهر، خاصة وان الاجراءات المتبعة في المخاطبة بين السفارات في لبنان والوزارات في الخارج قد تستغرق اشهرا. من هنا، فان ضيق الوقت واقتصار فترة التحضيرات على اشهر قليلة، لم يسمحا لهذه الدور بالمشاركة، فاقتصر الحضور على مشاركات لعدد من دور النشر السورية والهيئة المصرية العامة وكبار دور النشر اللبنانية كدار رياض الريس ودار العلم للملايين والمؤسسة العربية للدراسات ودار الفرات ودار المحجة البيضاء والمركز الاستشاري.

> **كل مشارك له حرية التصرف بجناحه كما يريد، سواء بعرض صور او غيره**

■ ماذا عن المشاركات الاجنبية؟

□ كان لافتا مشاركة السفارة الاوكرانية في المعرض هذا العام والمركز الايراني وعدد من الدول الاخرى، وهذا تأكيد على ان المعرض مفتوح امام الجميع وكل مشارك فيه له ملء الحرية في ان يتصرف بجناحه بالشكل الذي يريد، سواء بعرض صور او غيره شرط ان لا يتجاوز جناحه الى الممرات، وهذا جزء اساسي من حرية الرأي والتعبير التي يشكل عنوانا رئيسيا ليس للمعرض فقط بل للبنان ايضا.

مدير "معرض بيروت العربي والدولي للكتاب" عدنان حمود.

■ هل كانت حركة المبيع مرضية بشكل اجمالي؟

□ قد يكون ما حصل جزءا من النمط غير المتوقع الذي يفاجئ به اللبناني نفسه وغيره. فعلى الرغم من الصعوبات البالغة التي يواجهها اللبنانيون، الا ان حركة المبيع كانت مقبولة جدا خاصة بعدما عمدت دور النشر الى تخفيض اسعارها بشكل كبير على بعض الكتب، واجراء تخفيضات واسعة على كتب اخرى او اعتماد سعر صرف مدروس للغاية، مما ساهم في رفع نسبة المبيعات. كان عنوان المعرض هذه السنة "بيروت الصمود بيروت لا تنكسر" وبعد المشاهدات التي رأيناها على امتداد ايام المعرض نؤكد من جديد على هذا العنوان، وعلى ان الشعب اللبناني شعب مثقف تواق الى العلم والمعرفة، وهو لا يفوت مناسبة للتعبير عن ذلك الا ويشارك فيها. ◄

الريس: المعرض افتقد هويته الاساسية

مديرة "دار الريس للنشر" فاطمة الريس.

مديرة "دار الريس للنشر" فاطمة الريس كان لها رأي متمايز حيال هذه النسخة الاستثنائية من المعرض: "اساسا جاءت مشاركة الدار في هذه الدورة الاستثنائية لتوجيه تحية الى روح رياض نجيب الريس، الذي وللمرة الاولى لا يشارك في فاعليات هذا المعرض، لكننا لم نكن نتوقع ان يكون الامر على هذا النحو. دار الريس للنشر تشارك في فاعليات هذا المعرض منذ ثلاثين عاما، لكن بكل صراحة ووضوح اقول ان معرض الكتاب العربي في هذه الدورة افتقد هويته الاساسية ومسائل اخرى، حيث كانت ادارته في الماضي حريصة على وجودها. من ناحيتنا، افتقدنا جمهورنا الذي اعتدنا على رؤيته كل عام، ووجدنا انفسنا امام جمهور آخر، جمهور مختلف عن الذي كنا نراه ونستقبله في الاعوام الماضية، وهذا الامر يدفعنا الى التفكير مليا في المشاركة مجددا في هذا المعرض لاسيما اذا لم تكن نقابة الناشرين كلها مشاركة فيه. الانقسامات السياسية في لبنان طبعت نسخة المعرض هذا العام، ويا للاسف.

بيضون: مشاركتنا ضرورية في هذه الظروف

مدير "دار الكتب العلمية" جهاد بيضون رأى ان "المعرض كان مقبولا عموما وكان من المتوقع ان يكون كما رأيناه لاسباب مختلفة، منها ان هذه الدورة هي دورة استثنائية وبالتالي فان المعرض لم ينظم في موعده الطبيعي المحدد كما جرت العادة. لكن مشاركتنا فيه كانت ضرورية لدعمه، لاسيما في هذه الظروف. لو عاد الامر الينا، لكنا فضلنا ان يقام المعرض في موعده الرسمي مما قد يتيح المجال امام جميع دور النشر للمشاركة فيه، اذا ان غيابها عنه اثر سلبا على المعرض ككل. كما ان تداعيات الازمة الاقتصادية التي نعاني منها اثرت مباشرة على حركة المبيع رغم كل ما قمنا به. الكتاب اصبح في هذه الايام من الكماليات حتى عند عشاقه، وسعره مهما كان ضئيلا بات يفوق قدرة القراء الشرائية في معظم الاحيان، وهذا الامر سنعاني منه حتى في الدورات المقبلة".

■ الم تكن اسعار الكتب مدروسة؟

□ عمدنا الى تسعير الكتب بسعر الجملة اي بحسم بلغ 50% وليس 20% كما جرت العادة في المعارض

مدير "دار الكتب العلمية" جهاد بيضون.

السابقة. ساعدتنا على القيام بذلك التسهيلات التي قدمتها الينا ادارة المعرض مشكورة، التي جعلت الايجارات شبه مجانية، مراعية بذلك الظروف الصعبة التي نمر فيها جميعا.

■ هل من افكار جديدة يمكن ادخالها على النسخات المقبلة؟

□ قد يكون من المفيد نظرا الى الاوضاع الصحية، وبعد فترات الحجر الطويلة التي مررنا فيها وبدافع اعادة الحياة الى الوسط التجاري لبيروت، ان يتم تنظيم مهرجان شامل في وسط العاصمة يكون المعرض جزءا منه، يأتي كمتنفس للمواطنين الذين سئموا المكوث في اماكن مغلقة من جهة ويكون عاملا لاعادة الروح الى شوارع العاصمة التي باتت اليوم مقفرة من جهة اخرى.

■ هل رسالة بيروت الثقافية مهددة؟

□ على الرغم من كل ما يحصل، الا ان بيروت ستبقى عاصمة للثقافة وللكتاب المطبوع الذي يشكل المخزن الامين لنقل تراثنا الى الاجيال المقبلة، فالكتاب الالكتروني لم ولن يتمكن يوما من ان يحل مكانه. كما ان رسالة بيروت باقية، وهي كانت وستبقى تجذب وتحتضن العدد الاكبر من دور النشر المتنوعة في جميع الميادين، وهذا الامر لا يمكن ان ينتقل بطريقة سهلة الى دولة اخرى او سوق اخرى.

> **كنا نفضل ان يقام المعرض في موعده الرسمي ليتاح لكل دور النشر المشاركة**

المعارض المقبلة

- مهرجان الشارقة للطفل - الامارات العربية المتحدة.
- معرض بغداد الدولي للكتاب - العراق.
- معرض ابوظبي الدولي للكتاب - الامارات العربية المتحدة.
- معرض عمان الدولي للكتاب - المملكة الاردنية الهاشمية.
- معرض فلسطين الدولي للكتاب - فلسطين.
- المعرض الدولي السابع للكتاب العربي - تركيا.
- معرض الخرطوم الدولي للكتاب - السودان.
- معرض الشارقة الدولي للكتاب - الامارات العربية المتحدة.
- معرض الكويت الدولي للكتاب - الكويت.

مسرح

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

إسطنبولي: نحن محكومون دائمًا بالامل متمسكون بالحب من أجل فرح الناس

قد ينجح الفن احيانا في ما تعجز السياسة عن القيام به. وبازاء حالة الانقسام والتشرذم والعوز التي يعاني منها معظم اللبنانيين، نشهد محاولات حثيثة لعدد من الفنانين الذين يعملون جاهدين من خلال قدراتهم المتواضعة على اعادة وصل ما انقطع بين ابناء الوطن الواحد، واعادة رسم البهجة على وجوههم

بعد مدينة صور جاء دور طرابلس، حيث بادرت جمعية تيرو للفنون ومسرح اسطنبولي الى تأهيل سينما "امبير" فيها، بهدف تحويلها الى مسرح وطني لبناني يشكل منصة ثقافية حرة، تنظم فيها ورش تدريبية ومهرجانات وعروض فنية، وتضم مكتبة عامة ومقهى فنيا. وكانت الجمعية خاضت تجربة اعادة تأهيل دور السينما المقفلة، وافتتاحها في جنوب لبنان وتحويلها الى مساحات ثقافية مستقلة ومجانية.

"الامن العام" التقت مؤسس المسرح الوطني اللبناني الممثل والمخرج قاسم اسطنبولي، الذي تحدث عن هذه الحركة الثقافية المميزة لاسيما في ظل الظروف الراهنة: "اردنا القيام بأمر يشبهنا بعفويته وفطريته وقد نجحنا في ذلك. الدوافع وراء ذلك كثيرة ومتعددة، منها كسر مركزية النشاط الثقافي والمسرحي في العاصمة بعدما تم حصر الحركات الثقافية على مدار السنوات الماضية فيها. وصولنا الى طرابلس اليوم خير دليل على ذلك بعدما همش التوازن الثقافي بشكل ممنهج. لمسنا هذا الامر وعانينا منه كثيرا كخريجي معهد الفنون، وهذه المبادرة جاءت بعد دراسة معمقة وتجربة قادتني الى مختلف دول العالم. كذلك لمست ان حلمي الشخصي هو حلم يراود ايضا عددا كبيرا من ابناء مدينتي، مما شجعني على المضي في هذا العمل والمباشرة في اعادة تأهيل دور السينما ومن ثم تأسيس جمعية تيرو للفنون التي تضم مجموعة من الشباب المتطوعين من لبنان وسوريا وفلسطين، فاطلقنا معا اول حركة ثقافية في المنطقة واول مهرجان مسرحي في تاريخ الجنوب هو مهرجان صور المسرحي والسينمائي الذي شارك فيه فنانون عرب واجانب من 12 دولة اتوا الى لبنان على نفقتهم الخاصة. وقد شكل هذا الحدث ظاهرة استثنائية تركت انطباعا ايجابيا لدى الناس الذين تفاعلوا معها بشكل كبير. استمررنا في تنظيم النشاطات الى ان اقفلت سينما "الحمراء" ابوابها بعدما رفض مالكوها تجديد العقد معنا على الرغم من كل الجهد الذي بذلناه، فانتقلنا الى النبطية حيث باشرنا تأهيل سينما "ستارز". كررنا التجربة نفسها وطورناها، فاسسنا مهرجانات في النبطية وصور وصولا الى طرابلس. لكن ويا الاسف، اقفلت هذه السينما قسريا للاسباب عينها ولا تزال مقفلة حتى اليوم.

■ كيف كانت بدايات مسرح اسطنبولي؟

□ تأسست فرقة مسرح اسطنبولي عام 2008 من خلال تنظيم عروض مسرحية في مدينة صور كانت تقدم في باحاتها الخارجية او في شوارعها. ثم شاركنا في مهرجانات تنظمها دول عربية واجنبية، كاسبانيا والتشيلي والجزائر والمغرب لغاية عام 2014، عندها تمكنا من افتتاح مسرح متواضع في صور اطلقنا عليه اسم "مسرح الغرفة" نظمنا فيه عروضا صغيرة وورش عمل تدريبية للمسرح والرقص والموسيقى وغيرها من الفنون. ثم اطلقنا مبادرة تأهيل دور السينما في المنطقة لتحويلها الى منصات ثقافية مستقلة تستضيف اعمالا فنية لها علاقة بالواقع.

■ ما هي العناصر التي تألفت منها نواة هذا المسرح؟

□ الانطلاقة كانت مع مجموعة اصدقاء من خريجي معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية، بدعم من المخرجة الاسبانية انّا سيلفيرو الفريس التي واكبت عملنا منذ بدايته، كما ساعدتنا في تأليف اعمال باللغة الاسبانية شكلت نقطة انطلاق لاعمال الفرقة نحو اوروبا ومشاركتها في مهرجانات دولية.

■ ما هو الهدف من هذه المبادرة؟

□ اردنا القيام بأمر يشبهنا بعفويته وفطريته وقد نجحنا في ذلك. لا شك في ان الدوافع عديدة، منها كسر مركزية النشاط الثقافي والمسرحي في العاصمة بعدما حصرت الحركات الثقافية على مدار السنوات الماضية بها، وما وصولنا الى طرابلس الا خير دليل على ذلك، بعدما همش التوازن الثقافي بشكل ممنهج.

■ لماذا حصل ذلك؟

□ السؤال هو مَن المستفيد من اقفال سينما او مركز ثقافي؟ لا اعرف السبب وراء ذلك طالما ان المسرح كان مجانيا ويعود بالفائدة على المدينة واهلها في ضوء ما احدثه من تغييرات اجتماعية. لكن ما جرى لم يثنا عن متابعة عملنا، فاعدنا تأهيل سينما ريفولي وحولناها الى مسرح وطني مجاني يعرض الاعمال الفنية والمسرحية بكل حرية وانفتاح، مما شكل حافزا لفنانين من 43 دولة لعرض اعمالهم على خشبته، كما استضاف هذا المسرح نشاطات فنية وثقافية متنوعة كالرقص المعاصر والحكواتي وغيرهما.

■ اطلقت ما عرف بالسينما في وجه الفساد، في اي اطار تضع هذه المبادرة؟

□ على العمل المسرحي او السينمائي ان يحاكي وجع الناس ويواكب نبض الشارع ومعاناة المواطن، وقد جاءت هذه المبادرة لمواكبة الحراك الموجود في مجتمعنا اليوم وما اكثر الفساد فيه.

■ تحدثت عن الرقص من اجل التغيير، عن اي تغيير تحديدا؟

□ على الفن ان يواكب التغيير، فهو يمنحنا نضجا ووعيا كبيرين ويساعدنا في عملية تقبلنا للاخر وفهمه. ان التغيير الاجتماعي الذي تحدثه

مؤسس المسرح الوطني الممثل والمخرج قاسم اسطنبولي.

الحركات الثقافية والاعمال الفنية غالبا ما يؤدي الى تغييرات على المستوى السياسي وهذا ما يخشاه الحكام.

■ كيف كان تعاطي الرقابة مع اعمالكم؟

□ لم نواجه اي مشكلة معها سواء بالنسبة الى اعمالنا او اعمال الفنانين الذين استضفناهم، فكل ما نكتبه ونقوله ونفعله نقوم به بحرية مطلقة، اذ لا نفع لأي عمل فني ما لم يكن حرا.

■ الدورة الثالثة من مهرجان لبنان المسرحي الدولي للحكواتي كانت تحية من صور الى طرابلس، فما الذي تقوله هذه التحية؟

□ اردنا من خلال تجربتنا كسر ما اقامه السياسيون من جدار وهمي وحواجز بين المناطق، وتشجيع اهلها على التضامن في ما بينهم لأن الواقع هو نفسه وكذلك الجوع والفقر والمعاناة. نحن نعيش في وطن واحد تجمعنا فيه لغة انسانية واحدة، والتلاقي ضروري واساسي في هذه المرحلة.

■ اين محطتكم التالية؟

□ نعمل حاليا على تأهيل سينما "امبير" في طرابلس وتحويلها الى مسرح وطني نتمكن عبره من الربط بين مختلف المنصات الثقافية والانشطة والاعمال والمهرجانات، وهذا تحديدا ما تعمل عليه شبكة الثقافة والفنون العربية (اكان) التي اسسناها عام 2020، وهدفها التشبيك والتعاون بين المؤسسات الثقافية والافراد على مستوى العالم. فالتلاقي بين الاماكن والفنانين والجمهور بات ضرورة تحتم علينا الانتقال برسالتنا من مكان الى آخر للبحث دائما عن جمهور جديد.

تسلم جائزة الانجاز بين الثقافات للعام 2021

■ كيف يتفاعل اهل طرابلس مع مبادرتكم؟

□ طرابلس مدينة عظيمة اقيمت فيها اول دار للسينما في لبنان حتى باتت تضم اكثر من 35 دارا، وهو الرقم الاعلى بين مختلف المناطق اللبنانية، وفيها تأسس ايضا اول معهد لتدريب الفنون. هذا يدل على عظمة هذه المدينة، وكل ما هو عكس ذلك لا يمت اليها بصلة. فهي لطالما كانت عاصمة للثقافة والفنون، واناسها طيبون يحبون الفرح والفن والجمال. من خلال قدراتنا المتواضعة نسعى الى اعادة بارقة الامل لاهلها ولشبابها على وجه الخصوص، لأن الخوف الحقيقي على الوطن يبدأ عندما يفقد هؤلاء الامل في تحقيق احلامهم. نحن نعمل على هذا المشروع بحب وشغف وايمان وليس بالمال فقط.

■ التقيت الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس اخيرا، ما هي الرسالة التي حمّلته اياها؟

□ لبنان اليوم في امس الحاجة الى دعم اصدقائه لكي يتمكن من تجاوز الازمات المتتالية التي تعصف به، بخاصة الضائقة الاقتصادية التي جعلت الهجرة والسفر حلما يراود جيلا باكمله. شددت على اهمية هذا الامر، وعلى ضرورة خلق فرص عمل امامهم لاعطائهم املا جديدا في وطنهم لكي يبقوا في ارضهم . كما تطرقنا الى اهمية التعليم في بناء المجتمعات وتطويرها والى دور الثقافة والفنون في احداث التغيير الاجتماعي، وقد رحب السيد غوتريس بتجربتنا العابرة للمناطق ولمسنا منه تقديره الكبير للثقافة والفنون. اننا محكومون دائما بالامل ومتمسكون بالحب من اجل فرح الناس. نحن في مخاض على امل ان ينهض الوطن من جديد، وشباب لبنان هم الذين سيحدثون التغيير فمن دونهم لن يتحقق التغيير.

رئيس الإتحاد اللبناني للملاكمة: خطتنا التطويريّة هدفها تصحيح المسار وإعادة الإعتبار

منذ تأسيس الاتحاد اللبناني للملاكمة في العام 1967، شهدت حلبات "الفن النبيل" بطولات شارك فيها ابطال تألقوا وحققوا انجازات عربية واسيوية. لاحقا، وتحديدا خلال الفترات الصعبة التي عصفت بلبنان نتيجة سوء الاحوال الامنية، وتفاقم الازمات الاقتصادية، وصولا الى تراجع الاهتمام الرسمي، غاب الابطال عن المنصات وغرقت اللعبة في غياهب النسيان

اليوم حان موعد التغيير نحو الافضل. قرار اتخذه رئيس الاتحاد المهندس محمود الحطاب، العازم على مواجهة الصعاب وتجاوز الازمات مستندا على ارادة صلبة ورؤية ثاقبة والى جانبه فريق عمل متعاون، وبهدف صريح، عنوانه تصحيح المسار واعادة الاعتبار الى اللعبة التي كانت تستقطب الكثير من الشباب وتزخر حلباتها بابطال حققوا نتائج محلية وخارجية.

"الامن العام" التقت رئيس الاتحاد المهندس حطاب في حوار شامل عن واقع اللعبة ومستقبلها والتحديات التي تواجهها وسبل اعادتها الى سابق عهدها.

■ تعاني رياضة الملاكمة منذ سنوات حالا من الركود والجمود، ما هي الاسباب؟

□ لقد ثبت بما لا يدع الشك ان سياسة الاعتماد على الابطال والمدربين السابقين التي سبق ان انتهجها الاتحاد خلال السنوات الممتدة بين عامي 2005 و2013 لم تكن مجدية ابدا، باستثناء الانجاز الوحيد الذي تحقق خلال البطولة الفرنكوفونية التي استضافها لبنان في العام 2009 مع احراز البطل وائل شاهين الميدالية الفضية. لذا كان لا بد من استراتيجيا جديدة وخطة عمل متطورة للخروج من الواقع الذي كان يخيم على اللعبة، من دون اغفال الاوضاع الصعبة التي ارخت بظلالها على مختلف القطاعات وفي شكل رئيسي على قطاع الرياضة.

■ ما هي الاستراتيجيا الجديدة للاتحاد من اجل دفع اللعبة وتطويرها؟

□ كان لا بد حيال هذا التراجع من اعتماد نقلة نوعية واحداث صدمة ايجابية، فعمدنا الى التغيير على كل الصعد، خصوصا من ناحية المدربين والملاكمين الابطال وصولا الى الحكام، بالاضافة طبعا الى تفعيل التعاون مع الاندية الـ13 الموزعة على المحافظات وتحديدا تلك النشطة منها. علما ان التغيير المطلوب يجب ان يواكب بعمليات تحفيز مع ضرورة المتابعة والمراقبة والمساءلة.

رئيس اتحاد الملاكمة المهندس محمود حطاب.

> **متفائل بوجود كوكبة من الابطال الواعدين الذين يبشرون بمستقبل جيد**

■ هل تجاوبت الاندية وتعاونت مع الاتحاد لمواكبة هذا التغيير الكبير؟

□ من واجب ومسؤولية جميع الاندية مساندة الاتحاد في تحقيق تلك النقلة النوعية عبر تعاونها ومشاركاتها الجدية والفاعلة في البطولات كافة، اذ لا يجوز ان تتفاعل مع بطولاتنا وطموحاتنا وخطتنا التطويرية اندية محددة، فيما لا تملك اندية اخرى اية طموحات او حتى رغبة المشاركة الفعالة في البطولات، كما على الاندية والمدربين الاجتهاد والسعي الى استقطاب الملاكمين. في هذا السياق، لا بد من الاشادة بما قدمه واظهره نادي الدفاع بقيادة مدربه المجتهد نبيل هاشم الذي نجح ملاكموه في حصد معظم الالقاب والبطولات التي نظمها الاتحاد اخيرا.

■ لماذا غابت بطولات الفئات العمرية لفترة طويلة؟ وهل العودة كانت مشجعة؟

□ الغياب كان قسريا ولاسباب كثيرة، لكن في المقابل لمسنا من خلال عودة النشاط والحياة الى بطولات الفئات العمرية بعد غياب طويل اندفاعا عند الناشئين والصغار للصعود الى حلبات اللعبة. استنادا الى قناعتنا الراسخة بأن البناء المتين يجب يبدأ من القاعدة ويلزمه سنوات من الرعاية والصقل والتوجيه، قررنا تنظيم بطولات الفئات العمرية للملاكمين الموهوبين من عمر 10 سنوات ولغاية 17، املين جذبهم الى اللعبة وصقل مواهبهم وتحضيرهم للمستقبل، والخطة مستمرة في هذا الاتجاه.

■ ما هي المعايير التي يتم على اساسها اختيار الملاكمين للاستحقاقات الخارجية؟

□ القاعدة المتبعة حاليا في اطار اختيارنا لممثلينا الى البطولات الخارجية تقوم على ان لكل مجتهد نصيبا ومن جد وجد. فمن خلال بطولات الاوزان الشهرية التي اعتمدناها، نأمل في ان نساهم في رفع مستوى اللعبة مع زيادة الخبرة عند ابطالنا عبر الاحتكاك الدائم وتشجيعهم على المثابرة تحت اشراف مدربين اكفياء، لذا لا بد ان نشهد اجتهادا مستمرا وسعيا متواصلا من اللاعبين الراغبين بجد واجتهاد، في الوقوف على منصات التتويج، وهذا الامر سينعكس تمثيلا مشرفا للملاكمة اللبنانية في البطولات الخارجية على المدى المنظور.

■ متفائل ومطمئن الى مستوى الملاكمين الناشئين؟

□ بعد متابعتي لبطولات الدرجات ومنافسات الاوزان الشهرية كافة، لا اتردد في التعبير عن تفاؤلي بوجود كوكبة من الابطال الواعدين الذين يبشرون بمستقبل جيد للملاكمة اللبنانية كمحمد رحال، محمد علي ناصر الدين، حسن الزينو، محمد موسى ناصر الدين، علي جابر، ادهم حسن، علي هاشم، محمد قطايا، ◄

الأزمات لم تمنع النشاط الباكر في سوق الإنتقالات

شارف موسم 2021 - 2022 لكرة القدم على النهاية. موسم لم يكن كالمواسم السابقة، بل كان موسما استثنائيا شهد ازمة غير مسبوقة كادت تودي باللعبة الى مكان مجهول، عندما انسحب فريق النجمة من مباراة امام العهد احتجاجا على القرارات التحكيمية، فتعطلت بطولة الدوري زهاء شهر في انتظار حلول جاءت اولا من لجنة الاستئناف في الاتحاد وتسببت بعاصفة كادت تطيح بالدوري واللعبة على حد سواء، قبل ان يضع قرار مجلس التحكيم الرياضي الامور في نصابها وتنتظم المباريات مجددا لاستكمال الموسم في شكل شبه طبيعي.

المفارقة، انه رغم المشاكل الحياتية والضائقة المالية والاجتماعية، ورغم الموسم غير العادي، نشطت سوق الانتقالات باكرا، وبدأت النوادي تتسابق على الدخول الى هذه السوق للحصول على خدمات لاعبين من الصف الاول شارفت عقود الكثير منهم على الانتهاء مع نهاية الموسم. سباق قد يظن البعض انه ما زال باردا، لكن المتابعين يعلمون ان صفقات كبيرة قد انجزت، بعضها مفاجئ عبر انتقال لاعبين من ناد كبير الى آخر لدود، وهو ما ستكشفه الايام لاحقا.

لا يكاد يمر يوم من دون التداول عن اقتراب هذا اللاعب من هذا النادي، او اقتراب خروج هذا اللاعب من هذا النادي. الاسماء المتداولة كثيرة، لكن الحركة محصورة باللاعبين الذين تنتهي عقودهم هذا الموسم. صحيح ان العدد كبير، لكن ليس جميعهم من الصف الاول. الصحيح ايضا ان جميع الاندية التي ترغب في ضم بعض هؤلاء اللاعبين ليست قادرة ماديا على الدخول الى سوق الانتقالات لخطف المصنفين في الصف الاول.

لا يجب التنكر لاندية كالعهد والنجمة والانصار والبرج وشباب الساحل التي طالما امتلكت القدرة على فرض وجود قوي في سوق الانتقالات، مما جعل التنافس بينها على اشده لحسم الموضوع لصالحها. هذه الاندية لن تتأخر في التزاحم هذا الموسم لضم الافضل من دون اغفال احتمال تخلف احداها لاسباب معلومة، علما ان ناديي الانصار والعهد والى حد ما النجمة، كانت دائما في طليعة الاندية التي تنجز تعاقدات كبيرة.

تشهد السوق هذا الموسم حركة لافتة لنادي البرج، خصوصا وان ادارة النادي وفي طليعتها الرئيس الفخري فادي ناصر، عازمة على تشكيل فريق منافس طامح لتحقيق الالقاب والوقوف على منصة التتويج ولو في مسابقة واحدة. هذا الامر فرض حضورا قويا للبرج في سوق الانتقالات بعدما سعى الى ضم عدد كبير من اللاعبين مع نهاية الموسم.

النجمة لديه مجموعة كبيرة من اللاعبين التي من المقرر ان تنتهي عقودهم هذا الموسم، مما يفتح شهية اندية اخرى على ضم بعض هؤلاء في حال لم يتم تجديد عقودهم. علما ان انتقال بعضهم غير محسوم في انتظار ما ستقوم به ادارة النجمة على صعيد تقديم عروض وعقود ومغريات للاعبين كي لا يغادروا.

في الانصار دخلت الادارة في مفاوضات مع بعض اللاعبين الذين تنتهي عقوهم في نهاية الموسم لتجديد بعضها. في البرج وشباب الساحل والتضامن صور تبدو الامور اسهل، اذ لا توجد اسماء كثيرة بارزة. علما ان الحديث جار عن مفاوضات سارية او مفاوضات انتهت في انتظار ان يتبلور قسم منها للاعلان رسميا عن القسم الذي انتهى والذي من المتوقع ان يكون صادما في جزء منه.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

وغيرهم. طبعا، من خلال البطولات وتكثيف التمارين، ستتبلور امام اللجنة الفنية للمنتخبات الوطنية الصورة الواضحة في سياق اختيار الافضل، خصوصا بعدما اصبحنا نشهد مشاركات في كل الاوزان (11 وزنا). هنا، لا بد من الاشارة الى ان الملاكم اللبناني كان في السابق يبعث الارتياح لدى خصمه على الحلبة، وانا واثق ان هذه الفكرة ستتبدل قريبا جدا بهمة الابطال واجتهاد المدربين واللاعبين على حد سواء.

■ كيف تقيّم المشاركة في بطولة اسيا للناشئين والشباب التي اقيمت في الاردن الشهر الفائت؟
□ لا بد من الاشادة بالمستوى الذي قدمه الملاكم الواعد ريان طوني الخوري خلال مشاركته في بطولة اسيا لفئتي الناشئين والشباب التي اقيمت في العاصمة الاردنية عمان مطلع شهر اذار الماضي. هذا مؤشر على ان بوادر حصد النتائج بعد الاهتمام والصقل والمواكبة بدأت تبرز في شكل واضح من خلال المستوى الطيب الذي قدمه الخوري في البطولة القارية، اذ تمكن من الفوز على الملاكم المنغولي قبل ان يخسر امام الملاكم الكازاخستاني بفارق قليل من النقاط، علما ان للملاكمة الكازاخستانية حضورا دائما وبارزا وفاعلا في الملاكمة العالمية وليس الاسيوية فحسب.

■ ما هو دور لبنان على الصعيد الاسيوي؟
□ شارك الاتحاد اللبناني في الجمعية العمومية للاتحاد الاسيوي التي انعقدت في العاصمة الاردنية عمان في 12 و13 اذار الماضي، ومثّل لبنان المهندس محمد علي الحطاب الذي ادلى بصوت لبنان في انتخاب رئيس للاتحاد، كما عقد سلسلة من الاجتماعات التي صبت في خانة تفعيل التعاون ومد جسور العلاقات والتنسيق مع الاتحادات الوطنية في القارة الاسيوية.

■ هل من نتائج ايجابية ملموسة لتنظيم منافسات الاوزان في شكل شهري؟
□ هي خطة تندرج في اطار سياسة التحفيز التي يعتمدها الاتحاد لتشجيع الملاكمين على المثابرة والمتمثلة باقامة منافسات الاوزان شهريا، من خلال دفع الجميع على الاجتهاد المتواصل، بدءا من الملاكمين مرورا بالمدربين وصولا الى الاندية بهدف الارتقاء والتطوير واعتلاء المنصات وتحقيق الانجازات، على ان يتم اختيار الاكفياء. علما ان المنافسة الدورية من شأنها ان ترفع من منسوب الخبرة والحافز للمثابرة عند المدربين والملاكمين على حد سواء، كما توفر اجواء من المنافسة الدائمة بين النوادي وتشجعها على التطوير والتحسين، وهذا ما نلاحظه شهرا بعد آخر.

> **سياسة الاعتماد على الابطال والمدربين السابقين لم تكن مجدية**

■ هل تشهد اللعبة اقبالا؟ وكيف تقيّم مواكبة النوادي والمدربين لجهود الاتحاد؟
□ نحن مطمئنون الى الارتفاع المتزايد في اعداد الملاكمين الذي اصبح بالمئات. اشكر جميع النوادي على تعاونها بروح المسؤولية المرفقة بالجدية، كما اشكر المدربين القيمين على اللجنة الفنية وفي مقدمهم رئيس اللجنة المدرب محمد الحلبي والمجتهد الدولي ايهاب حمدان، وكذلك مخرج الابطال نبيل الذي نتمنى له الشفاء العاجل والعودة سريعا الى الحلبات.

■ ما مدى تأثير جائحة كورونا على اللعبة وكيف تتعاملون مع هذا الواقع؟
□ تأثير كبير، ففي العام الماضي نظمنا بطولاتنا خلف ابواب مغلقة، وفي قاعات مقفلة بعيدا من الانظار، من دون اي مواكبة اعلامية ووسط اجراءات صارمة وقاسية حرصا على سلامة الملاكمين والمدربين والحكام وجميع العاملين. هذا العام بقيت بطولاتنا التي نظمناها خاضعة لاجراءات طبية صارمة، حيث يتولى كل من رئيس اللجنة الطبية في الاتحاد الدكتور جميل حديب والدكتور علي حديب متابعة ومراقبة الاجراءات على افضل وجه، حيث تجرى الفحوص خارج القاعة، ولا يدخلها الا من تثبت الاختبارات بانه سليم ومعافى. دور اللجنة الطبية يتعدى مراقبة اجراء الفحوص خلال النزالات، فالاطباء الاعضاء في اللجنة على اهبة الاستعداد لمواجهة اي طارئ يحصل خلال المنافسات.

■ ماذا عن دور الحكام؟
□ لدينا حاليا مجموعة من الحكام الدوليين، في طليعتهم رئيس لجنة الحكام هيثم منذر، ومن بينهم من يحمل نجمتين. في الاونة الاخيرة، نظم الاتحاد دورة صقل لمدة ستة ايام في اشراف رئيس لجنة الحكام الاسيوية الصديق الدكتور محمد كامل شبيب، وفي ضوء الامتحانات الخطية والعملية تخرّج 19 منهم بنجاح وتسلموا شهاداتهم على هامش بطولة اندية الدرجة الاولى التي في اواخر شهر كانون الثاني الماضي. وقد اثنى الدكتور شبيب على مستوياتهم ومدى اندفاعهم لتطوير ادائهم. اشكر عضو لجنة الحكام المهندس محمد علي الحطاب على تامينه جهاز التنقيط الالكتروني لكشف التلاعب في حال حصول اي خطأ من قبل اي حكم، ولضمان نتائج عادلة من دون اية شوائب، ولتفادي الاعتراض من الملاكمين والمدربين وادارات النوادي.

■ هل تستقطب الملاكمة في لبنان العنصر النسائي؟
□ رغم حساسية الامر، الا ان اللعبة بدأت تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام عند العنصر النسائي بدعم خاص مني ومن زملائي في الاتحاد. لا شك في ان وجود البطلة والمدربة جوليا قبلاوي شجعنا واعطانا دفعا معنويا للمضي قدما. نعوّل على دفع لعبة الملاكمة عند السيدات الى الامام، ونحن كاتحاد نواكب وندعم ونتعاون بشكل ايجابي لاستقطاب العنصر النسائي، وقد لمسنا الاقبال على الملاكمة النسائية من مجموعة كبيرة من الملاكمات اللواتي شاركن في البطولات من نوادي مرخصة واخرى غير مرخصة، حيث بلغ عدد المشاركات في البطولة 22 ملاكمة، وهي خطوة ايجابية يجب البناء عليها لتطويرها وتعزيزها.

ن. ج

رياضة

نمر جبر

جمعيّة بيروت ماراثون تتحدّى الأزمات والصعوبات ميّ الخليل: نعتمد على إيماننا ودورنا الإنساني

يوم انطلقت عام 2003 فكرة انشاء جمعية بيروت ماراثون لتنظيم سباق للماراثون، لم يلتقط كثر هذه الاشارة. البعض لا يملك ثقافة هذا النوع من الرياضات، والبعض الاخر اعتبر ان الفكرة لن تملك القدرة على الاستمرار استنادا الى تجارب ومبادرات مختلفة لم تدم طويلا

بلغت الجمعية عامها الـ19 وحملت السنوات مع التنظيم السنوي للسباق (17 سباقا بعد غياب عامي 2019 و2020 بسبب الاحداث الميدانية والاوضاع الصعبة)، نجاحات وتطورات وانجازات بدأت بمنح سباق ماراثون بيروت عام 2010 التصنيف البرونزي من الاتحاد الدولي لالعاب القوى (IAAF)، ثم التصنيف الفضي الذي تحمله 26 دولة وحصل عليه لبنان في اقل من 5 سنوات في خطوة لافتة.

في لبنان، تعتبر رياضة الركض من الرياضات التي تستحوذ على اهتمام شريحة كبيرة من اللبنانيين الذين يتوزعون في دوافع مزاولتهم لهذه الرياضة، ما بين طامح الى نجومية والقاب وميداليات محلية وخارجية، وهادف الى الحفاظ على صحته واكتساب اللياقة البدنية.

مهما تكن الاهداف والاسباب، الا ان الملاحظ ازدياد اعداد الذين يمارسون هذه الرياضة بحيث باتت جزءا من اهتماماتهم وتطلعاتهم ضمن ما يعرف بثقافة الركض. ولعل جمعية بيروت ماراثون من اهم وابرز الذين عملوا وما زالوا يعملون لجهة تعميم هذه الثقافة، واقامة النشاطات الدورية في بيروت والمناطق.

منذ انطلاقاته، كانت التحديات بفعل الاحداث السياسية والامنية تحاصر السباق. لكن كلما اشتدت هذه التحديات على جمعية بيروت ماراثون، فهي تزداد ارادة وايمانا وتصميما لانجاز السباق حتى باتت تتفاعل مع الاحداث وتطوعها بفعل الالتفاف والدعم والاحاطة من جميع مكونات المجتمع اللبناني ومن كل المناطق، ومن الشركاء والرعاة والداعمين، ومن مؤسسات عسكرية وامنية، ووزارات وادارات عامة، وقطاعات تربوية واقتصادية واجتماعية ومجالس بلدية وهيئات رياضية.

تهتم جمعية بيروت ماراثون، التي تأسست عام 2003 بعد الترخيص الاداري من وزارة الشباب والرياضة، بتنظيم نشاطات في رياضة الركض. وقد استطاعت ان تلعب دورا ناشطا في هذا المجال من خلال سباق ماراثون بيروت، الحدث الرياضي الذي ساهم في تعميم ثقافة الركض على مساحة الوطن عبر عشرات السباقات لقطاعات ومؤسسات وهيئات على اختلافها.

يعود الى الجمعية الدور الاساسي في تأكيد حضور لبنان وادراجه في خارطة الاحداث الرياضية الدولية، في مجال تنظيم الماراثونات، حتى باتت العاصمة بيروت واحدة من ابرز عواصم العالم في هذا المجال، بعدما ادرج سباق ماراثون بيروت ضمن روزنامة الاتحاد الدولي لالعاب القوى.

نال السباق الذي سجل نموا هو الاسرع في منطقة الشرق الاوسط بعد سنتين من انطلاقته، بحسب منظمة AIMS لسباقات الطرق للمسافات الطويلة، ناهيك بالتصنيف البرونزي الذي حظي به عام 2010 والتصنيف الفضي عام 2015 الصادرين عن الاتحاد الدولي لالعاب القوى.

بعد 17 سنة من النجاحات المتتالية، وقبيل الموعد المحدد لسباق الماراثون لعام 2019، انطلقت الحركة الشعبية الاحتجاجية رفضا للاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي ما لبثت ان تنامت وفرضت جمودا على العديد من النشاطات، ومنها نشاط الجمعية التي لم تتأخر في الغاء سباق ماراثون بيروت لعام 2019. بعدما تفاقمت الاوضاع وازدادت الامور تعقيدا مع تفشي جائحة كورونا عام 2020، حاولت الجمعية تنظيم السباق، لكن التحديات ازدادت وكبرت وبلغت ذروتها مع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، فكان القرار الصعب مجددا بالغاء السباق للسنة الثانية تواليا.

من تداعيات التدهور ايضا اقفال مكاتب الجمعية في منطقة الحازمية، وتسريح جميع اعضاء فريق العمل الذي كان يناهز 30 موظفا وموظفة نالوا حقوقهم المادية وفق قانون العمل اللبناني.

على الرغم من الصعوبات، نظمت الجمعية سباقا لمسافة 5 كيلومترات، محليا وافتراضيا، وعادت جميع ايرادات التسجيل للصليب الاحمر اللبناني دعما لدوره في مساعدة منكوبي انفجار مرفأ بيروت، فيما وزع على المشاركين في السباق ميدالية صنعت من قطع الزجاج الذي كان قد تحطم بفعل انفجار المرفأ.

سعت الجمعية في العام 2021 الى استعادة نبض شوارع بيروت وكان لها ما ارادت، لكن ضمن ضوابط معينة ومحددة مرتبطة بالتحضيرات الادارية واللوجستية، ووفق النظام الافتراضي انطلاقا من المقر الجديد للجمعية في مجمع الشركات الناشئة في منطقة بيروت الرقمية في شارع بشارة الخوري. فكان النشاط الابرز سباق ماراثون بيروت في 12 تشرين الثاني و13 منه تحت شعار "ركضة امل للبنان"، سبقه في 23 ايار سباق السيدات تحت شعار "انا معكي". وتحضيرا للسباقين، اطلقت الجمعية البرنامجين التدريبين المجانيين 510 لسباق السيدات و542 لسباق الماراثون.

المحطة الاولى في العام 2022 كانت في سباق السيدات في 27 اذار الماضي تحت شعار "طريقك قرارك"، على امل ان تنظم الجمعية سباق الماراثون في 14 تشرين الثاني المقبل في حال سمحت الظروف بذلك.

رئيسة جمعية بيروت ماراثون مي الخليل.

رئيسة الجمعية مي الخليل اعترفت بأنها من الذين يحلمون دائما "احيانا تتجاوز احلامي مع زملائي حدود الواقع، الا ان غالبية الاحلام تتحقق بفضل الارادة التي نملكها، وقد استطعنا ان نطوّع جميع التحديات وما اكثرها". اضافت: "نواجه ما يواجهه كل لبناني في الحياة اليومية. الصعوبات هي نفسها، والمشاكل والتحديات والمعاناة اليومية هي نفسها ايضا. لكن خيارنا، كما غالبية المواطنين، الصمود والعمل بالامكانات المتوافرة، لكن بجهود مضاعفة".

وكشفت عن عودة بعض الموظفين الى دوامهم اليومي في الجمعية بعد تقلص العمل فيها بشكل كبير منذ العام 2019. وقالت في هذا السياق: "بعد التراجع الكبير في حجم العمل، اضطررنا الى اقفال ابوابنا للحد من الخسائر. لكن بعد عامي 2019 و2020 القاسيين، اعتبرنا ان عام 2021 هو عام التجربة للعودة التدريجية، فنظمنا سباقات افتراضية ثم سباقات ميدانية وسط اجراءات صحية متشددة، فلم نستسلم او نتراجع ايمانا منا اننا باقون في البلد".

رفضت مي الخليل الاستسلام او التراجع امام الضغوط الكبيرة، واكدت انها لا تستند الا على ايمانها بوطنها وعلى دورها الانساني على مدار 20 سنة. كما اشارت الى ان "في السنة الجارية، وحرصا على طمأنة الموظفين الذين استعادت الجمعية بعضا منهم، اعترف انني خاطرت واعطيتهم نوعا من الوعد بالاستقرار علما انني لا املك اي ضمانات خصوصا واننا نستفيق كل يوم على ازمة او مشكلة جديدة". لكنها اكدت في المقابل، انها تستند الى ايمانها بوطنها ودورها الانساني: "لمسنا حاجة الناس الى الرياضة التي هي عامل اساسي في الانماء الاجتماعي الانساني، فعندما اطلقنا البرنامج التدريبي المجاني 510 لسباق السيدات لمسافة 10 كيلومترات تسجلت اكثر من 1000 سيدة من اعمار مختلفة، وهذا الرقم غير مسبوق ويشير الى الحاجة للرياضة من اجل التخفيف من الضغوط التي نعيشها. ان تقف 1000 سيدة على خط الانطلاق لسباق 10 كيلومترات فهذه ظاهرة فريدة من نوعها، خصوصا في بلد يعيش ازمات حادة كالتي يعيشها لبنان".

كذلك اعتبرت ان الرياضة "من العناوين الاساسية في كل بلدان العالم، حيث تحولت الى صناعة تحظى باهتمام ورعاية رسمية من الدولة. لكن في لبنان، وفي ظل الازمات الراهنة، لم تعد الرياضة اولوية بل اصبح الدواء والاستشفاء والغذاء والمحروقات والكهرباء وغيرها من الامور الحياتية اليومية هي الاولوية لدى الشعب المقهور، ويا للاسف".

البرونزي والفضي

نال ماراثون بيروت الدولي التصنيف البرونزي عام 2010، ثم التصنيف الفضي عام 2015 الذي تحمله 26 دولة.

تكريم فرق طبيّة

كرمت رئيسة جمعية بيروت ماراثون مي الخليل الفرق التابعة للمراكز الطبية للجامعة اللبنانية الاميركية تقديرا لدعمها جمعية بيروت ماراثون، خلال زيارتها المركز الطبي للجامعة اللبنانية الاميركية في مستشفى رزق - الاشرفية، ومنحت جوائز تذكارية لمراكز الجامعة اللبنانية الاميركية، مستشفى رزق، ومستشفى سان جون، كما قدمت شهادات الى جميع المتطوعين الذين شاركوا في الحدث. اقيم حفل التكريم في حضور رئيس مجلس ادارة المركز الطبي للجامعة اللبنانية الاميركية، سامي رزق (مستشفى رزق)، الطبيبة رولا فرح، الطبيب رشيد رحمة، ومساعد رئيس الجامعة للمشاريع الخاصة سعد الزين.

وكانت فرق المراكز الطبية للجامعة اللبنانية الاميركية، مستشفى رزق، ومستشفى سان جون، الشريك الطبي الرسمي والحصري لسباق ماراثون بيروت 2021، قد تواجدت في ثلاث نقاط تفتيش طبية مختلفة لمساعدة المتسابقين واسعافهم في حال تعرضهم للاصابة.

تسلية

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

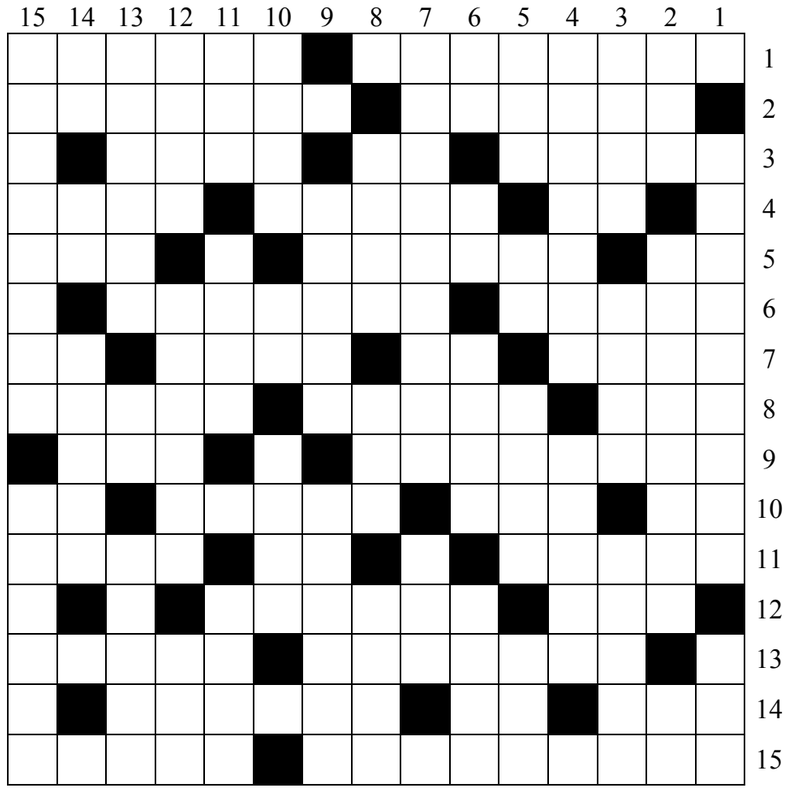

أفقيا

-1 معاهدة تاريخية انهت حرب الثلاثين عاما في اوروبا في القرن السابع عشر – مواطنات من بلد عربي -2 عاصمة دولة في اميركا الشمالية – من ابطال كرة القدم البرازيلية -3 مصيف لبناني في المتن – رجل ضعيف – مدرّب الخيول -4 سرب من الطيور – ملعقة كبيرة تستعمل لسكب السوائل كالحساء – جزيرة في الخليج تتبع امارة ابوظبي -5 شتم – مدينة فرنسية – انحرف والتوى بالعامية -6 احد الانبياء ابتلعه الحوت وقذفه الى البر بعد ثلاثة ايام – قصر في اسطنبول -7 جلود بعض الحيوانات كالثعلب والارنب – رجع وعطف – من اصوات الزمن الجميل اشتهرت بأغنية "بتندم" – مقياس مساحة -8 اصل البناء – مدينة المانية – فنانة لبنانية مسرحية -9 من علوم الرياضيات – اشاد به -10 حُب – من ايام الاسبوع – من الالوان – خبز يابس -11 خشبة تُعلق في عنق الكلب – سرعة – ثياب الهنديات -12 نرمي الشراب من فمنا – مشاعل -13 دولة اوروبية – نصب تذكاري منحوت في الصخر لرؤساء اميركيين -14 يسير سيرا ثقيلا – جمع البضاعة وضمّها – مدينة ايطالية -15 فنان لبناني راحل شارك في مهرجانات عالمية – عاصمة آسيوية

عموديا

-1 حصان الاسكندر الكبير – اعلى جبل في دولة الامارات العربية المتحدة -2 حيوانات بحرية – مدينة سودانية – نعم بالروسية -3 تجحد الايمان – رجل حاذق بالطعن – عظام الرأس -4 صور ورسوم تزّين ارض البيت او جدرانه – نسبة الى مواطن من بلد اوروبي -5 للنداء – واحد بالاجنبية – اكثر الكلام بلا منفعة – خيط من معدن تسري فيه الكهرباء -6 خاصتك – اسم موصول – جزيرة يونانية – مسحوق حرّيف يستعمل لتطييب الطعام -7 اطول شارع في العالم تحديدا في كندا – مدينة المانية -8 كراسي الملوك – معبر – لاذ بالفرار -9 بمارسون الاعمال التقنية – شركة طيران بريطانية مفلسة -10 مدينة تونسية – جواب – من الالوان -11 اشار بيده – بلدة لبنانية في قضاء البترون – طريق واضح مستقيم -12 رتبة عسكرية – اله فينيقي – تنشّقه -13 يبعثون – عاصفة بحرية – مدينة مغربية -14 للتفسير – طعم الحنظل – تتكاثر في فصل الربيع -15 جبال في افغانستان – خطيب روماني

مثل في الدائرة

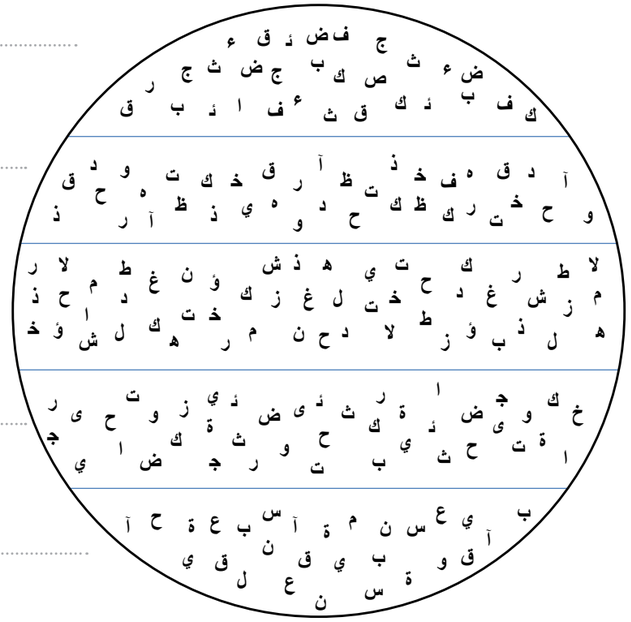

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ف	ذ	ر	ي	ة	ي	ة	م	ك	ح	ف	ن	ف	ي
ت	و	ل	س	و	ر	د	و	ي	د	ا	ك	م	ق
و	ا	س	ا	د	و	ن	ي	س	و	ح	ت	ر	ر
ر	ا	ف	ل	ق	و	ق	ح	ي	ض	ر	ش	ب	ا
و	ز	ر	ا	ي	ب	ث	د	ا	ج	و	ن	و	ف
غ	د	ا	خ	ق	ف	ا	ر	م	ر	و	ع	ع	ل
ا	ه	ت	ل	ت	ث	ل	ع	ع	ا	ن	ا	ش	ا
ت	ا	ش	ق	ل	ق	ل	ق	ط	ف	م	ف	ل	ط
ي	ر	ع	ا	غ	ل	ب	ع	ب	ج	ز	ت	ا	و
ب	ي	م	ا	س	ق	ر	ا	ط	ا	ع	ر	خ	ن
ق	ع	ت	خ	ة	ج	ا	ط	ر	ق	ع	ا	ي	ر
ا	ل	ن	ت	ا	ن	ي	ا	ا	ن	ل	ر	ا	ا
ي	ل	م	س	ي	ل	ك	ي	ر	ب	ل	ا	ا	ق
د	ي	م	و	س	ت	ي	ن	ن	ب	ط	خ	ت	و

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 12 حرفا:
كاتب ومفكر فينيقي عاصر الامبراطور الروماني هادريان

الارتفاع – افلاطون – ادونيس – ازدهار – اعمال – بريكليس – بيتاغور – تاريخ الشعوب – ثقافات – بث – حضارة – حكمة – حقوق – خالد – خطب – خلق – ديموستين – ديودروس – ديوان – ذرية – رقي – سنكن ياتن – سقراط – طباع – عشتار – عروش – عقل – عزم – فيلسوف – فكر – فن – قرطاجة – قلم – لغات – مترجم – وقار – واقع

تسلية

حروف مبعثرة

ل ل ب ز ا ا	م س ن ر	ه ن ت ب ا	ك ك و ة ب = 47
ي م س م	ة ط غ م	س و ك و م ا ف	ا ت ن ا = 38
ت ب و و	ب ت و ك ل ا	م س ا ي ا ن	ن غ ر ي ا ك = 22
ذ ة خ و	ع و ر ة	ر ة ل ا ح ي	د ن و ا س ب = 29
= 36	= 27	= 32	= 41

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- مؤرخ لاتيني قديم
2- منقاد الطير الجارح
3- كبرى بحيرات نيوزيلندا
4- جماعة من الناس
5- منطقة ثقافية واقتصادية وتاريخية في اوكرانيا تشتهر بمناجم الفحم
6- قبعة من حديد تغطي الرأس
7-لوحة جدارية للرسام العالمي بابلو بيكاسو
8-التردد والاضطراب
9-نهر يشق العاصمة الروسية موسكو
10-شق صغير يُجعل في الثوب ليدخل فيه الزر
11-اعلى قمة جبلية في المغرب ضمن سلسلة جبال الاطلس
12-اثر الحُسن والجمال
13-كبرى بحيرات اثيوبيا ومنبع النيل الازرق
14-كذب وافتراء
15-من الاشجار المعمرة تكلل قمم جبال لبنان العالية
16-مجموعة من النجوم

أسماء من التاريخ

16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

الرئيس التاسع للولايات المتحدة الاميركية (1773 ـ 1841). كان حكمه الاقصر في تاريخ رؤساء اميركا. نال شهرة وطنية بقيادته القوات المسلحة ضد الهنود الحمر.

6+3+5+4+2+11+9+4 = اعلى سلاسل جبال العالم
14+1+13+8+14+11 = دولة اوروبية
7+10+12 = مجرى ماء
5+15+16 = قمر بالاجنبية

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

نيسان 1512: السلطان العثماني بايزيد يتنازل عن العرش لإبنه سليم الأول.

نيسان 1935: شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا تبدأ اعمال الحفر عن النفط في الاراضي السعودية.

نيسان 1946: جلاء الفرنسيين عن سوريا.

نيسان 1960: السنغال تعلن استقلالها عن فرنسا.

معلومات عامة

الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء من النباتات او الحيوانات. بدأ بعض الدول بزراعة انواع مختلفة من النبات لاستخدامها في مجال الطاقة المتجددة. اهم مصدر اليوم في انتاج هذه الطاقة هو شجرة الجاتروفا. يُعتبر الموطن الاصلي لها اميركا الجنوبية والمكسيك. ميزة الشجرة انها تنمو في المناطق القاحلة حتى في الصحاري ولا تتعارض زراعتها مع الامن الغذائي وسلامة البيئة لانها لا تؤكل. تنتج حبا اسود اللون عند النضج، تحتوي بذورها على 35% من الزيوت التي لها خصائص مناسبة لصنع وقود الديزل الحيوي. فهل اصبحنا على مشارف عصر جديد يُعرف باكتشاف الذهب الاخضر في شجيرة؟

طرائف

تقرر في احدى فترات الحرب العالمية الثانية عقد اجتماع بين رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ورئيس الولايات المتحدة الاميركية فرانكلين روزفلت. دخل الرئيس الاميركي فجأة على صديقه الانكليزي وهو في غرفة نومه. كان تشرشل بثيابه الداخلية، فارتبك الرئيس الاميركي وتراجع الى الوراء بخفة، لكن تشرشل مازحه قائلا: ليس لدى بريطانيا ما تخفيه عن اصدقائها.

اقوال مأثورة

"الجزء المحذوف من كلماتنا، الاحلام التي لا نخبر عنها احدا، النظرة التي نحتفظ بها حتى نستدير، هي نحن في الحقيقة".

(شكسبير)

SU DO KU

		2				4		5
	1				4			2
						7	8	
					3	8		
					5			
6			4		5			
8	7	4			6			
3	4			9			7	
					8	9	5	
9				1				

مستوى صعب

2	8		6		4			3
						7		
	6			3	7	1		8
1		9		8			2	
			5		2			
	5			7		8		9
		1	8	4				
		3						
7			3		5		1	4

مستوى وسط

			2	7	6		1	
6	1	9					4	
2				4			5	
		7	6		4	5		
9	6	4				2	8	3
		8	3		9	4		
	9			5				8
	3					6	7	4
	4		1	6	7			

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 102

حل حروف مبعثرة

1- جوتلاند 2- حبيسة 3- الدحة
4- الديدن 5- تراقيا 6- الزغب
7- جبرين 8- الهاوية 9- اسال
10- الرابض 11- نوشاتل
12- زيكو 13- سافوا 14- صجيج
15- فاروس 16- جندل

حل الكلمة الضائعة

سيسيل دو ميل

حل اسماء من التاريخ

اوغيت الخوري كالان

حل مثل في الدائرة

خبي فحماتك الكبار لجدك اذار

حل SU DO KU

1	6	3	4	8	2	9	5	7
4	5	2	7	6	9	8	1	3
9	7	8	5	1	3	2	4	6
7	2	6	8	3	5	4	9	1
8	4	1	2	9	7	6	3	5
5	3	9	1	4	6	7	2	8
6	9	7	3	5	4	1	8	2
3	8	4	6	2	1	5	7	9
2	1	5	9	7	8	3	6	4

مستوى صعب

6	5	3	4	9	8	2	7	1
1	9	4	7	6	2	8	5	3
2	8	7	5	3	1	4	6	9
4	7	9	8	5	3	6	1	2
8	6	5	1	2	4	9	3	7
3	2	1	9	7	6	5	4	8
7	4	6	3	8	9	1	2	5
9	3	2	6	1	5	7	8	4
5	1	8	2	4	7	3	9	6

مستوى وسط

4	3	7	9	1	5	6	8	2
5	9	2	6	4	8	1	7	3
6	8	1	3	7	2	4	9	5
3	4	6	8	9	1	5	2	7
8	1	5	7	2	6	3	4	9
2	7	9	5	3	4	8	1	6
9	6	3	4	8	7	2	5	1
1	5	4	2	6	9	7	3	8
7	2	8	1	5	3	9	6	4

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

1- ماركوني – بافوس 2- تونس – احمد شوقي 3- رز – الدمام – رويتر 4- نبيدهم – دكان 5- يكن – مار – يساكن 6- خس – توركانا – وع 7- تير – بقر – العنب 8- عانا – رس – الفن – ود 9- منح – نيبو – قاصر 10- نيامي – ميسر – بل 11- كايرو – ارسطو – حان 12- رف – الصرامة – و و و و 13- ايجه – دم – محابر 14- مري – سيتي – بروفا 15- يوسف السودا – حربا

عموديا

1- مترنيخ – عمر كرامي 2- اوزبكستان – افيرو 3- رن – ين – ينحني – جيس 4- كساد – دبا – يراه 5- لهم – ناول – سا 6- نادمات – ريم – صهيل 7- يحم – روبسبيار – تس 8- ماس – رق – راديو 9- آدم – اكرا – مسمم 10- لقيطة – با 11- بوركينا فاسو – مر 12- اقواس النصر – وحوح 13- فيينا – حوافر 14- كونو – باوباب 15- سيرين عبد النور

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

الانتخابات ومستقبل لبنان

هيستيريا الانتخابات ضربت الكثير من اللبنانيين، وافضل حالات التعبير عن هذا الهوس هو كثافة الاقبال على العملية الإنتخابية "ترشيحا" ومن مختلف المناطق. وما يزيد الامر سوءا هو ان "جميع" المرشحين يعتقدون عن خطأ او عن صواب انهم "المُنى" للبنانيين الذين ما عاد يهمهم وعن حق، غير ما فقدوه من ضمانات صحية واجتماعية وتعليمية ونقدية وعيش كريم.

كل المرشحين يطلون على اللبنانيين ببيانات مقتضبة وشعارات برّاقة. هذه البيانات والشعارات لا تشوبها شائبة لجهة "مناعتها الوطنية والسياسية". لكن السؤال الملح الذي ما انفك يتكرر وتلهج به الالسنة وهو: من اقنع المرشحين بأنهم اصحاب الحقيقة وينبوعها وخصوصا ان ايا من البرامج المعروضة لا تقدم آليات للتعافي والنهوض من القعر الذي بلغناه والانحلال التدريجي الذي دخلت فيه المؤسسات. وغالبية هذه البرامج، ككل استحقاق انتخابي، تتضمن وعودا، لا آليات للحل. هذا امر جربناه جميعا منذ مطلع التسعينات ولم نجد غير تراكم المديونية واتساع قاعدة الفساد والرشى حتى انهار البلد في ليلة حالكة السواد.

وسط هذا المشهد، تتبدى "شيزوفرنيا سياسية" تفصل بين المرشحين الذين يتصدرون الاعلام، وبين المواطنين الذين تتصدر صورهم ووجوههم الكالحة طوابير "الذل" خلال البحث عن سعر رغيف او غالون زيت لا ينضبط بسبب ازمة اندلعت ما وراء البحر، بالتوازي مع سقوط حر لليرة وتحليق للدولار. وعلى هذ الحال، يطل المرشحون من دنيا اخرى، ما يجعل المتابع على شيء من القلق والارتياب في ذاته، وكأن ما يراه هو كابوس ليلي.

من المهم جدا، لا بل من الضروري ان تحصل الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية، وايا تكن المعوقات التي يحكى ان هذا الفريق او ذاك يضعها في طريق هذا الاستحقاق، وحتى لو كان هناك الكثير من الالتباسات في مواضيع تتعلق بإجراءات تُحصّن العملية الانتخابية. فضرورة التزام المواعيد الدستورية يفرضها احترام الدستور والتزام نصوصه من دون اي تقصير. فالتأجيل البرلماني الذي حصل سابقا وما رافقه من شغور رئاسي، راكما السلبيات التي كانت مغطاة بـ"ورقة التين"، واسسا لما آل اليه الوضع المعيشي والاقتصادي والاجتماعي الذي نعيشه اليوم بعدما فقد لبنان كل ميزاته.

ثابتتان اساسيتان تحصنان لبنان وتمنعانه، حتى الان، من الزوال وهما:

- العيش المشترك الذي يجب التمسك به بأهداب العين كي لا يفقد لبنان معنى ومبرر ومضمون وجوده.
- نهائية الكيان، وهي من الاصلاحات الدستورية التي اسقطت التوجهات المتعاكسة التي كان بعضها يريد الاصغر، وغيرها يروم الاكبر.

هاتان الضمانتان تحميان البلد واهله في لحظة تصارع دولي واقليمي غير طبيعيين، وتنبئان بولادة عالم جديد غير واضح المعالم حتى الساعة.

كل هذا يبعث على التساؤل: كيف للبنان ان يصمد وسط هذه التقلبات، فيما غلبة من مسؤوليه ذات طبيعة انانية لا تفكر الا بذواتها ومكاسبها الشخصية على حساب الوطن واهله؟

اللبنانيون كلهم امام اختبارات من طبيعة معقدة. بعضهم ذهب اليها طوعا لأنهم ما افلحوا في الخروج من مربعاتهم وانغمسوا في التحشيد وبث الكراهيات والدعوة الى اصطفافات ما افلحت في تأمين لقمة خبز او حتى حبة دواء. كما لم يتبصروا ان الانهيار سيطاول الجميع بلا استثناء، وان النقد الاجنبي حينما يسجل رقما مرتفعا على حساب عملتهم الوطنية سيطالهم جميعا مسيحيين ومسلمين، مؤمنين وعلمانيين، رجالا واناثا. اما البعض الآخر، فقدرهم ان يواجهوا صراع الامم بشجاعة التمسك بهويتهم الوطنية اللبنانية الصافية من كل متعلقات الطوائف وخيباتها، والعمل على ايجاد حل "لبناني - لبناني" يُخرج البلاد من هذه الظلمة. عندها فقط يحترمنا العالم ويساعدنا.

فهل نُقدم؟

إلى العدد المقبل

INNOVATE.
START TODAY

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

www.bdl.gov.lb